

الرسالة الكبرى على البسملة للعلامة
أبي العرفان الشيخ محمد بن علي
الصبان تغمده الله
نعمالي بالرحمة
والرضوان
آمين

(وبها مشتملة الرسالة المسماة بأحواز السعد بانجاز الوعد)
(بمسائل أما بعد للشيخ اسمعيل ابن الشيخ غنيم الجوهري)

الرسالة الكبرى على البسملة للعلامة
أبي العرفان الشيخ محمد بن علي
الصبان تغمده الله
نعمالي بالرحمة
والرضوان
آمين

(وبها مشتملة الرسالة المسماة بأحراز السعد بانجاز الوعد)
(بمسائل أمابعد للشيخ اسمعيل ابن الشيخ غنيم الجوهري)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أمانه
 لأرباب البلاغة فصل
 الخطاب ومنح أحبة مسالك
 سبيل الصواب لاقتناص
 نتائج الالباب والصلاة
 والسلام على القائل أما
 بعد فاني أدعوك بدعاية
 الاسلام وعلى آله وأصحابه
 ما تبسم تغسر الرياض من
 حيون الغمام (أما بعد)
 فيقول الفقهير إلى المولى
 الكبير اسمعيل ابن الشيخ
 غنيم الجوهري مخ التوفيق
 الباطني والظاهرى هذا
 شرح لطيف وانموذج موجز
 شريف على رسالتى المسماة
 بانجاز الوعد بمباحث أمانه
 يحل ألفاظها ويحل حفاظها
 ويبين مرادها ويكمل
 مفادها ويوضح مسائلها
 ويجرد لائلها (وسميته)
 احراز السعد بانجاز الوعد
 بمسائل أمانه راجي إيمان
 الله السداد والفوز يوم
 التناد (بسم الله الرحمن
 الرحيم جدا لمن منح) من
 المنح وهو الاعطاء وبابه
 قطع وضرب والاسم المنحة
 بالكسر وهى العطاية أى
 أعطى أهل العرفان
 (أسباب البيان) وهو
 المنطق الفصيح المعرب عما
 فى الضمير والمراد بالمنطق
 المنطوق به لا حركة ألفه
 لأنه لا يوصف بالضم

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتداء كل أمر ذي بال وبه التسميك والاستعانة فى جميع الأقوال والأفعال فالحمد لله الذى أرسدنا إلى ذلك
 باقتراح كتابه العزيز بالبسملة والشكر له على انعامه علينا بنعمه المترادفة المسترسلة والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد الرسول الاعظم القائل كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزء وعلى آله
 وأصحابه وأنصاره وأحزابه (أما بعد) فيقول راجى الغفران محمد بن على الصبان أحسن الله عمله وبلغه
 فى الدارين آمين هذه رسالة فيما يتعلق بالبسملة من المسائل أودعت فيها خلاصة ما وفت عليه مما سطره
 الافاضل ووشحتها بشئ كدير مرق وراق من نبات فكرى وقلدهم باجم غفير مما لا يقاوم من نتائج
 قريحى مع تهذيب المعانى وتحرير المباني فبرزت شمس فى سماء التحقيق رفعة الجنب عن أن يكون لها
 فى حشمتها شقيق ورتبتها على مقدمة وخسة مقاصد وخاتمة (المقدمة) فى الحديث الوارد بالابتداء بها وفى
 أحاديث أخرى فى شأنها (المقصد الاول) فى الباع وفيه أربعة مباحث الاول فى معناها ووضعها الثانى فى
 متعاقباتها وكون مقدرات القرآن قرآنا ولا وفى غير ذلك الثالث فى وجه بنائها على الكسر الرابع فى حكمه
 تخصيصها بالمبدئية وحكمة تطويل رأسها (المقصد الثانى) فى لفظ اسم وفيه أربعة مباحث الاول فى معناه
 لغة وعرفا وفى كونه غير المسمى أولا الثانى فى اضافته الى الجلالة وفى وجه الاتيان به وفى كون قول القائل
 بسم الله حالفا عينا منعة أولا الثالث فى اشتقاقه وتصريفه الرابع فى لغته ووجه حذف ألفه خطا
 (المقصد الثالث) فى الجلالة وفيه ستة مباحث الاول فى كونه علما بالوضع أولا وفى كونه واضعا هو الله تعالى
 باتفاق أو باختلاف الثانى فى كونه مرتجلا أو منقولا وفى تصريفه على القول بالنقل وفى آل التى فيه
 الثالث فى كونه عربيا أولا وفى كونه الاسم الاعظم أولا الرابع فى تفخيم لامه وترقيعها وفى ألفه الثانى متوفى
 غير ذلك الخامس فى كون أصله الذى هو الله على أحدا أقوال اسمها أوصغة وفى معناه وفى كون الاله معروفا
 بالعلم بالعلية أولا السادس فى خواص الجلالة (المقصد الرابع) فى الرحمن الرحيم وفيه ستة مباحث الاول
 فى كونهما صفتين مشبهتين موضوعتين للمبالغة أولا الثانى فى أى الصفتين أبغ وفى وجه تقديم الجلالة
 الرحمن والرحمن على الرحيم الثالث فى كون الرحمن مختصا بالله تعالى لغة أو شرعا الرابع فى آل الدخلة على

الصفين وفي كون الرحمن مصر وفاؤا وفي غير ذلك الخامس في اعراب ما و اعراب ما قبلهما من لفظ اسم
 ولفظ الله السادس في وجب تخصيصهما بالسملة وفي حكم الوقف عليهما ما وعلى ما قبلهما من لفظ اسم ولفظ
 الله (المقصود الخامس) في جملة التسمية وفيه ستة مباحث الاول في كونها الماحل من الاعراب أولا وفي كونها
 خبرا أو انشاء وفي كونها من الايجاز أو الاطناب الثاني في كونها من أي القضايا وفي الجهات التي تصح أن
 توجه هي بها الثالث في اعتبار الاحكام الشرعية لها الرابع في كونها آية من كل سورة غير براءة أولا
 الخامس في حكم قراءتها في الصلاة والجمهر فيها على المذاهب الاربعة وفي حكم قراءتها في أوائل السور وفي
 اختلاف القراء في الاتيان بها بين السورتين السادس فيها اشتمال عليه من الحسنات البدعية * (الخاتمة) *
 في معنى لفظ التسمية ونحوه فو انتم على باب النعت * وهاتان اثنتان في المقصود من درابض ما ظهر لي
 فأقول سائلنا من الله عز وجل كل الهداية وحسن القبول منضر عالى الله تعالى في أن يتختم لنا بالايمان
 انه كريم حلیم لطيف رؤوف حنان منان * (المقدمة) * في الحديث المشهور والوارد بالابتداء هو وفي
 احاديث أخرى في شأنها * قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله الرحمن الرحيم فهو
 أجزم وأورده شيخ الاسلام ذكر يا وغيره بهذا اللفظ وقالوا رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره
 وفيه روايات أخرى ستأتي (وكل) لاستغراق افراد ما أصيب اليه ان كان منكرا أو هي الاحادان كان مفردا
 كما هنا والجماعات ان كان جمعا نحو كل رجال يحملون الصخرة العظيمة - ولا تستغراق آحاده ان كان جمعا مع رفنا نحو
 جاء في كل الرجال ولا تستغراق أجزائه ان كان مفردا مع رفنا نحو كل زيد حسن والمراد بالامر ما هو أعم من
 الفعل والقول كما في وشاورهم في الامر لا ما قابل النهي فهو واحد الامور لا واحد الاوامر واطافة كل اليه
 على معنى اللام ينوع تأويل أي الافراد المنسوبة للامر ذي البال نسبة الجزئيات اسما لها لما مر من أن كاد
 لاستغراق افراد المنكر المضافة كل اليه وقال ذي بال ولم يقل صاحب بال لان الوصف بذى أشرف لا قضاؤه
 متبوعة الموصوف وتابعة المضاف اليه بعكس الوصف بصاحب ومن ثم وصف الله تعالى نونس في مقام ذكر
 الانبياء ومدحهم بذى النون وفي مقام النهي عن التشبه به بصاحب الخوت والبال يطاق على معان منها الحال
 والقلب والحوث العظيم كما في القاموس والختار ويصح هنا أن يراد به الحال أي ذى حال يهتم به شرعا وان يراد
 به القلب على ان المراد قلب متعاطى ذلك الامر فتكون الاضافة لادنى ملازمة فهي حينئذ مجاز على أي كل
 أمرهم قلب متعاطيه ويشغله أو على ان المراد قلب ذلك الامر تشبيها لحالته المهتم بها القلب في الشرف
 فيكون استعارته مصرحة أو تشبيها في النفس للامر المهم بالناس في الشرف مع الرمز الى المشبه به بشئ من
 لوازمه تخيلا وهو ذي بال فيكون في الكلام استعارة ممكنة أقول لا يرد على تقرير الاستعارة المصروفة ان من
 معاني البال الحال كما مر فلا يستعار للحال لما حقه حفيد السعد من أن اللفظ المشترك في اصطلاح الخطاب اذا
 استعمل في أحد معانيه بالاعتبار ان اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقته بينه وبين معان أخر من معانيه كان مجازا
 فاحفظه ولا على تقرير الاستعارة الممكنة ان فيه جمع بين الطرفين لان ذا القلب هو الانسان لا ما يقول
 ذو القلب أعم من الانسان والمشيبه به هو الانسان بخصوصه وهو لم يذكر بخصوصه فلا جمع وقوله (لا يبدأ)
 صفة ثانية لامر فهو جري على الاحسن من تقديم النعت المفرد على النعت الجملة وقوله (فيه) أي بسببه ففي
 سببية ففائدة الاتيان بالطرف مع صحة تركه افادة ان المطلوب التسمية في ابتداء الامر ذي البال بسبب هذا
 الامر لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث يكون هو غير منظور اليه عند التسمية ونائب
 فاعل يبدأ ضمير مستتر فيه يعود على أمر لان الغالب رجوع الضمير الى المضاف ما لم يكن لفظا كالفعل
 رجوعه الى المضاف اليه ومنهم من جعله الجار والمجرور الآتي أعني بسم الله الرحمن الرحيم ولا ضمير في يبدأ
 (أقول) الاول أحسن لجريانه على الاصل وهو نيابة المفعول به وقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) يروى بباء من
 كالمرو بياء واحدة فعلى الرواية الاولى المطلوب البدء باللفظ بسم الله الرحمن الرحيم ولا اجل ارادة لفظه عليه
 دخلت عليها الباء الاولى لانه حينئذ في تأويل اسم مفرد وكانت الباء الثانية من مدخول الاولى لانفس

وحذف مفعول منع الاول
 لدلالة ما - يأتى عليه لانه
 من الافعال المتعدية لاثنين
 كما في قول الشاعر
 وقالت أكل الناس
 أصبحت ما نحا
 لسانك كما أن تغر وتغردا
 (وفتح لاهل العرفان) أي
 المعرفة (أبواب التبيان)
 أي البيان بالبرهان فهو
 أبليغ من البيان وكسر التاء
 شاذ والقياس الفتح قال في
 مختار الصحاح والتبيان
 مصدر وهو شاذ لان المصادر
 انما تنجز على التفعال
 بفتح التاء كالتذكار
 والذكر اولا لم يجز بالكسر
 الا التبيان والتلقاء اه
 وظاهره أن التبيان والتلقاء
 مصدران وليس كذلك بل
 هما من أسماء المصادر
 وقال العلامة الاشعري
 التفعّل مال كانه بالفتح الا
 هذين يعني التبيان والتلقاء
 على أنه ما عند سيديويه
 اسمان وضع كل منهما
 موضع المصدر وأبواب
 التبيان الادراكات القوية
 أو الملكات الحاصلة المرصية
 في التركيب استعارة
 مصرحة أو ممكنة كما هو
 ظاهر لارباب الروية (وصلاة
 وسلاما على سيدنا محمد
 القائل) حين اشترت عائشة
 رضى الله تعالى عنها بيرة
 وشرط عليها موالها أن
 تعقه ما يكون ولاؤها لهم

(أما بعد ما بال رجال) يشترطون شروطا ليست في كتاب الله يخرجهم البخاري للاستفهامية مبتدأ وبال بمعنى شأن خبر والاصل فبال على ما سألني ولا يخفى ما في ذكر هذا الحديث من براعة الاستدلال لما فيه من الإشارة إلى المقصود على سبيل الاجمال (وعلى آله وأصحابه الخاتمين باتباعه) في جميع ما جاء به من الخصال (أعلى مراتب الكمال) اذ اتباعه عليه السلام سبب لنيل كل مرام كما وردت به الاخبار وشهدت به الآثار (هذا) المذكور من البسطة والجدلة والصلاة والسلام كما ذكر فهو مبتدأ والخبر محذوف أو الامر هذا فهو خبر مبتدأ محذوف تخلص به من الخطبة إلى المقصود مع نوع مناسبة لان الواو الاتية للعالم فهو اقتضاب قريب من التخلص على حد قوله تعالى هذا وان لاطاعين لشر ما آب هذا ذكر وان لا متقين لحسن ما آب قال ابن الاثير لفظ هذا في المقام من الفصل الثاني هو أحسن من الوصل وهو ملاقة وكيدة بسين الحسروج من الكلام إلى آخره ومنه ما بعد في التخاص المذكور (وان) بكسر الهمزة لكونها في موضع الحال (المباحث)

مدخولها فلا يقال كيف دخل الجار على الجار وعلى الثانية المطالب البدء باسم الله أي اسم كان قبل الثانية أصح وحينئذ فلا حسن ارجاع الأولى إليها يجعل القصد فيها التثليل دون التقييد وقوله (فهو اجزم) دخلت الفاعل في الخبر لشبه المبتدأ هنا باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لان المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي تدخل الفاعل في خبره بكثرة لشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده وهي خمس عشرة صورة موصولة بفعل صالح للشرطية بأن يكون خاليًا من اداة شرط وعلم استقباله وما النافية ولو قدم موصول بظرف موصول بجوار مجرور موصوف بأحده هذه الثلاثة فهو مستصواب مضاف إلى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحت ست موصوف بالموصوف المذكور وتحت ثلاث صور فالجمله خمس عشرة صورة وبشرط في الجميع قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة وأما دخولها في خبر كل مضاف إلى غير الموصول والموصوف السابقين فقليل نحو كل نعمة فمن الله ونحو قول الشاعر

كل أمر مباحد أومداني * فنوط بحكمة المتعالي

ونحو هذا الحديث (أقول) هذا الذي ذكرته من كون دخول الفاء هنا قلبا لصرح به بعضهم وهو مسلم ان كانت العبارة عند تعدد الصفة بالصفة الأولى والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدأ مضاف إلى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فأشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده فتدبر والاجزم المقطوع اليد أو الذهاب الانامل كفي القاموس وعلى الأول اقتصر في المصباح ويرى أقطع وهو المقطوع اليد كافي القاموس والمصباح ويرى أبترو وهو المقطوع الذنب كافي ما قال الشيخ زاده في حواشيه على البيضاوي في قوله أبترو رمز إلى أن نقصان الأول يؤدي إلى نقصان الآخر انتهى (أقول) الثلاثة صفات مشبهة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التي على أفعال منها قياسية فأجزم من جزم من باب فرح يقال جزم الرجل كفرح قطعت يده فهو أجزم والمرأة جذماء وجذمت اليد كفرح قطعت فهي جذماء وجذمتها أنما من بابي ضرب وقتل قطعتها ويقال جزم الانسان بالبناء للمفعول اذا أصابه الجذام لانه يقطع اللحم ويسقطه فهو مجذوم ولا يقال فيه من هذا المعنى أجزم كأجر والجزم بكسر الجيم أصل الشيء كذا في المصباح مع زيادة من القاموس وقول صاحب المصباح ولا يقال فيه الخ ومثله للعوهري رده صاحب القاموس وذكر أنه يقال فيه مجذوم ومجذوم أجزم والقياس أن جمع أجزم وجذماء جزم كجمع أجزع أجزع وأقطع من قطع من باب فرح يقال قطع الرجل وقطعت يده كفرح أي انقطعت يده بقطع أو علة كفي المصباح وعلى التقييد بالعله تحرى في القاموس فالرجل أقطع والبد والمرأة قطعها وجمع الاقطع قطعان بالضم كفي القاموس والمصباح وزاد في المصباح مثل أسود وسودان وأبتر من بتر من باب فرح يقال بتر الرجل كفرح قطع ذنبه فهو أبتر والابتر بتره والجمع بتر مثل أجزع وأجزع بتره أنا من باب بتر بترته كذا في المصباح ومن بتر المتعدى سيف بتره بتره كذا في القاموس والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه بالبليغ وهو ما حذف فيه الاداة والوجه أو من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني في مثل هذا التركيب كزيد أسود والمقصود أنه قابل البركة وانتم مساو قلة البركة في كل شيء بحسبه فقاتها في نحو التأليف قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفي نحو الا كل قلة انتفاع الجسم به وفي نحو القراءة قلة انتفاع القارئ بها لوسوسة الشيطان له حينئذ وتقييد الامر بنى الببال يخرج لما لا بال له من المحقرات شرعا كالحرم والمكروه أو عرفا كتناول رمله فلا يطاب فيه التسمية صيانة لاسمه تعالى عن صاحبه وتحقيقا على العباد بعدم طلبها منهم في كل جميل وحفير ومما أدخل في الامر ذي الببال الشعر المحتوى على علم أو وعظا فيرد أجم انتفاعا على ما قاله الخطاب وغيره أن الخلاف بين الجمهور والجوز من لا بداء الشعر بها والشعبي وابن المسيب وغيرهما المانع له في غير الشعر المحتوى على علم أو وعظا وفي غير الشعر المحرم فان قيل كثير من الامور ذات الببال لم يشرع فيها التسمية كالصلاة والاذان والحج والاذا كراهية اجيب بأن الحديث مخصوص بغير ذلك لادلة أخرى ومما

لا مطالب له التسمية بنفس التسمية اذ لو طلب اهلها ما طالب اهلها مثله وهكذا فيحصل التسلسل وقد قيل انها
 تنكفي عن نفسها وغيرها كالاشاة من أربعين تركي نفسها وغيرها فان قيل البسملة مشتملة على الرحمة وقد
 شرعت في الذبح وهو ليس من آثارها وهذا ينفي على انماها فيه أجيب بأنه رحمة بالنسبة للمعبود لان موته
 لا بد منه وهو بهذا الطريق أسهل فان قيل امثال الحديث يحصل بالتلفظ افاى داع الى كتابتها أجيب
 بأن الحاصل بالتلفظ أصل الامتثال لا كماله لانه لما كان اسكل موجود وجودات أربعة عيني وذهي ولفظي
 وخطي فاسب أن يصدر كل نوع من الانواع الاربعة بالوجود الحق في ذلك النوع فكأنه أشير به كرامته الى
 أن أول الاعيان ذاته تعالى وأول المعارف معرفته تعالى وأول الاذكار ذكر كرامته تعالى وأول النقوش
 نقش اسمه تعالى فان قيل يرد على رواية بسم الله بياء واحدة أن اسم مفرد مضاف لمعرفة فيكون المعنى
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله تعالى وهو عسر جدا أجيب بأن معنى قولهم المفرد المضاف
 لمعرفة فيم أنه يصلح للعموم اذا دل عليه قرينة والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك اذا عسر منتف عن هذه الامة
 فان قيل الابتداء بالبسملة ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس واحدا منها من أسمائه تعالى
 أجيب بأن تصدير الامر بذكر كرامته تعالى يقع على وجهين أحدهما أن يذكر كرامته خاص من أسمائه
 تعالى كلفظ الله الثاني أن يذكر كرامته تعالى كلفظ دال على اسمه تعالى كلفظ اسم يدل على اسمه تعالى لكن
 لا تختص دلالة باسم معين على أن الاضافة استغرافية أو جنسية وتختص على انها عهدية أو للبيان فالابتداء
 بلفظ اسم ابتداء باسم الله تعالى وأما الباء فهي وسيلة الى ذكره على الوجه المطلوب فهي من تمة ذكره
 على الوجه المطلوب نية على ذلك السيد الجرجاني في حواشي الكشف (أقول) لا ينبغي أن السؤل انما
 يتجه على رواية بسم الله بياء واحدة ثم أقول لعل مراده بالوجه المطلوب مصاحبته والاستعانة به مع الاختصار
 اللفظي والخطي فسقط ما ذكره يقال يمكن ذكر الاسم على الوجه المطلوب مع عدم تقدم الباء كان يقال اسم الله
 الرحمن الرحيم فاحفظه فان قيل هذا الحديث معارض بحديث الجدة وهو كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
 بالحمد لله فهو أجذم وبيان التعارض ان امثال أحدهما يلوث امثال الآخر لان الباء ابتداء انما تكون
 بواحد أجيب بأمور * الأول أن المقصود بالبسملة والجدلة ما هو أعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه
 سواء كان بصيغة البسملة أو الجدلة أو غيرهما ويدل على ذلك رواية ذكر الله فهما مجعولان عليها فان قلت فيه
 حل المقيد على المطلق والجائر العكس قلت العكس فيما اذا ورد مقيد واحد ومطلق أما اذا ورد مقيدان
 بقيدين متنافيين ومطلق كلفظا فانهما مجعولان عليه كصروا به فان قلت هذا مخالف لما في الاصول من أنه
 اذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين فان كان أولى بأحدهما من الآخر حل على المقيد الذي هو أولى به
 كقوله تعالى في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم
 التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فحل صوم اليمين على صوم الظهار في وجوب التسابع لانه
 أولى به لاشتراك اليمين والظهار في النهي وهو قول قديم لا مانعنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وان لم يكن
 المطلق أولى بأحدهما من الآخر أتبع على اطلاقه وكل من المقيد على تقييده كقوله تعالى في قضاء رمضان فعدة
 من أيام أخر وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا
 رجعتم فلا يحل المطلق على أحد المقيدين لانتفاء المرجح قلت ما في الاصول محمول على ما اذا تعددت المواضع
 كما يفهم من التمثيل وما ذكره محمول على ما اذا اتخذ الموضع كلفظا فان الموضع واحد وهو الابتداء في الامر
 ذي البسال واعتراض جعل البسملة من باب المطلق والمقيد بأنهما من باب العام والخاص لا من باب المطلق والمقيد
 لان المطلق لا بد أن يكون نكرة كلفظ المحلى وذكر كرامته معرفة (أقول) المتجه عندي أن المراد النكرة ولو
 بحسب المعنى فقط كما هنا لان الاضافة جنسية وهي في معنى التذكير فلا اعتراض ومقتضى هذا الجواب الأول
 أن من يبدأ بأى ذكر كان خرج عن عهدة الحديثين لكن خصوص البسملة والجدلة أولى لموافقة الكتاب
 والسنة وعمل السلف * الثاني أن المراد من اسم الله الرحمن الرحيم أى اسم لله وذكر كرامته حاصل

جمع مجت من البحث وهو
 لغة التفطيش وعرفا اثبات
 النسبة بين شيئين بالدليل
 والمراد الالفاظ المخصوصة
 على ما هو المرجح عند سيد
 المحققين في أسماء التراجع
 (المتعلقة بما بعد) الواقعة
 في أثناء الخطب (خمس
 وعشرون) مجتار جمع
 الى أربعة مقاصد المقصد
 الاول في أما بعد بتمامها
 وفيه سبعة مباحث الاول
 في حكم الاتيان بها الثاني
 فيما يوتى به الثالث في
 قياس و بعد ونحوها عليها
 الرابع في وجه عدم ورودها
 في القرآن الخامس في
 أول من نطق بها السادس
 في بيان أنها فصل الخطاب
 أو غيرها السابع أنها من
 قبيل الاقضية أو التماس
 المقصد الثاني في أما وفيه
 ثمانية مباحث الاول في
 معناها الثاني في أصلها
 الثالث في اعراب ذلك
 الاصل الرابع في وجوب
 قرن القاء بجواب الخامس
 فيما يحصل به بينها وبين
 القاء السادس في وجوب
 لصوق الاسم لها السابع
 في بيان اطراد حذفها الثامن
 في ذكر الجواب عن
 الاشكال في جواب المقصد
 الثالث في الظرف وفيه ستة
 مباحث الاول في بيان أنه
 ظرف لغو أو مستقر الثاني
 في بيان أنه ظرف زمان أو

مكان الثالث في بيان حكمه من حيث الاعراب والبناء الرابع في بيان أنه من متعلقات الشرط أو الجزء الخامس في بيان عدم اقترانه بال السادس في العامل فيه المقصد الرابع في الواو وفيه أربعة مباحث الأول في معناها الثاني في وجه تخصيصها بالنبأ الثالث في بيان كونها عاملة في الطرف الرابع في امتناع الجمع بينها وبين اما (فأردت قطعها) أي هذه المباحث المتقدمة أي جهها (في عقد) يكسر العين القلادة والمراد اللفظ الخصوص والنظام في الاصل وضع الآتي في الثالث في العقد مجازان استعارة ومجاز الأول وفي النظام استعارة تصريحية تبعية واحدى الاستعارتين ترشيع للآخرى (يعترف بحسنه أمثالي) من المبتدئين وهم (القاصرون) عن ادراك دقائق المعاني العاجزون عن التمييز بين الغث والسمين من المباني (وسميته) أي هذا العقد (انجاز الوعد) أي توفيقه بسرعة (بمباحث أمابعد) ليوافق الاسم معناه والبناء في الاصل تتعلق بالوعد ولا تعلق لها الا بشئ لكونها صارت جزء علم (راجعيان الله) تعالى (التوفيق) وهو

بالجدة فلام عارضة وهذا الجواب انما يأتي على رواية بسم الله بباء واحدة لا على روايته بباءين لاقتضائهما خصوص لفظ بسم الله الرحمن الرحيم كما مر ومقتضى هذا الجواب أن من بدأ بالحمد لله فقد خرج عن عهد الحديثين * الثالث أن المراد من الحمد مفهومه الكلي الذي هو الثناء بالجميل لاجل الجليل غير الحادث المطبوع بأي عبارة كانت وهو حاصل بالبسملة فلام عارضة وهذا الجواب انما يأتي على رواية بحمد الله أو بالحمد أو بالحمد لله بخفض الحمد لا على رواية بالحمد برفعه لاقتضائهما خصوص لفظ الحمد لله وفي كلام بعضهم انها ضعيفة ومقتضى هذا الجواب أن من بدأ بالبسملة فقط خرج عن الحديثين * الرابع أن المراد من اسم الله الرحمن الرحيم أي اسم الله تعالى ومن الحمد مفهومه الكلي وهذا الجواب انما يأتي على رواية بسم الله بباء واحدة ورواية بحمد الله أو بالحمد أو بالحمد لله بخفض لا على رواية بسم الله بباءين ورواية بالحمد لله بالرفع لما مر ومقتضى هذا الجواب كالأول * الخامس حل الابتداء بالبسملة في حديثها على الابتداء الحقيقي وهو جعل الشئ أولا غير مسبوق بشئ آخر أصلا والابتداء بالجدلة في حديثها على الابتداء الإضافي ويسمى بالعرفي أيضا وهو جعل الشئ أولا بالإضافة إلى المقصود بالذات سواء سبقه شئ أولا فهو أهم مطلقا من الحقيقي ولم يعكس موافقة للكاتب وعمل السامع ولأن حديث البسملة أقوى ومقتضى هذا الجواب أنه لا يخرج عن العهد إلا بهما * السادس حل الابتداء في الحديثين على الإضافي ويوجه تقديم البسملة على هذا بما مر في الذي قبله ومقتضى هذا الجواب أنه يخرج عن العهد بهذا كره ما قبل المقصود بالذات وأن سبقه ما شئ آخر لكن الأول أن لا يسبقه ما شئ آخر موافقة لما مر * السابع أن الباء في الحديثين ليست للتعمدية صلة يبدأ كما هو مبنى التعارض بل هي للاستعانة أو المصاحبة والاستعانة بشئ والمصاحبة له لا ينافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة لغيره ويوجه تقديم البسملة على هذا بما مر ومقتضاه كالتذييل قبله على ما قاله بعضهم (أقول) الظرف على هذا الجواب مستقر حال والاصل في الحال أن تكون مقارنة وحيد تذيير عليه أنه أن أريد بالابتداء عليه الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن سوى الاستعانة به كشيء واحد أو المصاحبة له فيرجع التعارض وإن أريد الإضافي كان مجرد ارادته كافي في دفع التعارض من غير احتياج إلى حمل الباء في الحديثين على خلاف ظاهرها كما علم ويرد عليه أيضا أنه لا يظهر إذا كان المبدوء فيه قولاً إذا انطأق بشئين معا غير ممكن ويمكن دفعهما ببيان المقارنة في كل شئ بحسبه وانما هما بمعنى التراخي فتأمل واعلم أن حديث البدء ورد بالفاظ مختلفة منها ما مر ومنها كل أمر لا يبدأ فيه بالحمد أنقطع ومنها كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد أجزم ومنها كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أنقطع أتم محقق من كل بركة ومنها يفتح بدل يبدأ لكن لا يضره هذا الاختلاف ولا يصير به مضر با غير معتد به لا مكان الجمع بين رواياته واحتمال أن روايته اختلف سمعهم إياهم من النبي صلى الله عليه وسلم وأنه عليه الصلاة والسلام قال كل واحد منها * (تنبيه) حديث البسملة المذكور خبر منطوقه ثبوت النقص للبال الذي لم يبدأ فيه بالكنه انتهى لا كراهة ولا امر للندب (أقول) مرادهم بالنقص المنقضي بمقتضى المفهوم عن المبدوء فيه بها النقص اللاحق بترك البدء فيه بالامطالقة الذي يلحق المبدوء فيه بها النقص بسبب آخر لعدم الاخلاص فلا يرد على المفهوم أن النقص كثيرا ما يلحق المبدوء فيه بها وكحديث البسملة فيما ذكر حديث الجدلة هذا وقد جاء في فضل البسملة أحاديث أخر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتابا فكتبوها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل ولما نزل بها جبريل أعادها ثلاثا وقال هي لك ولا تترك فرهم أن لا يدعوا في شئ من أمورهم فاني لم أدعها طرفة عين منذ نزلت على أيبك آدم وكذلك الملائكة (أقول) لعل قوله فاني لم أدعها طرفة عين أي على سبيل المبالغة اذ من المعلوم أن أسانه يشغل عنها في بعض الاوقات بغيرها كتافين الوحي الآن يكون له لسان آخر لا يغير عنها وهو غير بعيد وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال البسملة فاتحة كل كتاب وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب قيل المراد بالكتاب ما أريد كتبه والمعنى أن حقها أن يفتح بها كل كتاب والظاهر أن المراد الكتب السماوية المنزلة على

الانبياء بدليل الحديث الاول وقد نقل بعض العلماء اجماع كل ملة على أن الله افتتح جميع كتبه بسم الله الرحمن الرحيم فان قيل هذا يناقض ما حرم به غير واحد كالسيوطي من أنهم امن خصائص هذه الامة أوجب بان المختص بهذه الامة البسملة بهذا اللفظ وعلى هذا الترتيب وما وقع في سورة النمل عن سليمان عليه الصلاة والسلام ترجمة عما في كتابه ابلقيس فانه لم يكن عربيا وفي هذا الجواب تسامى اسمثال الكتب السماوية عليها الالاف وهذا اللفظ وهذا الترتيب فيشكل ما ياتي عن ابن عبد الحق تبع للنسفي وغيره من أن معنى الكتب في القرآن ومعانيه في الفاتحة ومعانيها في البسملة ومعانيها في الالباء لاسيما اسمثال الكتب السماوية عليها كون معاني القرآن في كل كتاب ويرد على هذا الجواب أيضا ما ذكره النجم الغيطي من أن جميع الكتب السماوية نزلت عربيتا وعبر كل نبي عن كتابه بلسان قومه (أقول) قد يدفع الاول بأنه يجوز أن يكون لكونها بهذا اللفظ وهذا الترتيب دخل في اسمثالها على معاني القرآن ويكون المراد بافتتاح الكتب بمعناها افتتاحها بمعناها في الجملة فلا يلزم من اسمثال الكتب عليها غير هذا اللفظ وهذا الترتيب اسمثال كل كتاب على معاني القرآن والساني بان المحيى نظر الى الحالة المستمرة لا الى حالة النزول وبأن نزول البسملة عربيتا لا يقتضى كونها بخصوص هذا اللفظ وهذا الترتيب ثم أقول في رسالة أبي سعيد محمد الخادمي ما نصه روى عن بريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا علمك آية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيرى بسم الله الرحمن الرحيم وعن ابن عباس قال أغفل الناس آية من كتاب الله تعالى لم تنزل على أحد سوى النبي عليه الصلاة والسلام إلا أن يكون سليمان بن داود بسم الله الرحمن الرحيم انتهى وظاهره هذين الحديثين أن البسملة نزلت على سليمان بهذا اللفظ وهذا الترتيب وهو يعكس على جوابنا الاخير ويحتاج عليه الى شيئين الاول أنهم لم يسموا كذلك بل عبر عنها بلسان قومه لثلاثا في ما تقدم الثاني أنهم لم تنزل على غير سليمان بهذا اللفظ وهذا الترتيب وان نزلت على الجميع باللغة العربية على ما مر ليكون اختصاص سليمان في الحديثين وجه متأمل وعن ابن عباس مرفوعا أن أول شيء كتب في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولا بسمك اللهم فلما نزل بسم الله مجراها ومرساها كتب باسم الله فلما نزل قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزل انه من سليمان الآية كتبها والمراد بكتابه أمره بالكتابة لانه لم يكتب بنفسه لكونه كان أميا ليكون ذلك أبلغ في تكذيب الكفرة الزاعمين أن القرآن من عند نفسه وحتى أنه كتب بنفسه في بعض الاوقات على سبيل المجزأة أقول لا يرد هذا الحديث على مذهبنا أن البسملة آية من كل سورة لافادته عدم البسملة في السور التي نزلت قبل نزول آية النمل اذ كثيرا ما كان ينزل أول السورة بعد نزول آخرها مع تخلل نزول بعض سورة أخرى بينهما مما كمال يخفى على الممارس لعلوم القرآن وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا كتبتم كتابا فابا فكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبتموها فافروها وروى أن اول ما نزل به جبريل عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم أقول لعل المراد النزول على آدم لا النزول على سيدنا محمد والان في ما قبله وما سيأتي من أن أول ما نزل اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم من غير بسملة وروى أنها لما نزلت هرب الغيم الى المشرق وسكنت الرياح وهاج البحر وأصغت البهائم بأذانها ورجت الشياطين وحلف الله بعزته وجلاله أن لا يسمى اسمه على شيء الا شفاه ولا يسمى اسمه على شيء الا بارك فيه وروى أن رجلا قال بحضرة صلى الله عليه وسلم تمس الشيطان فقال له عليه الصلاة والسلام لا تقل ذلك فانه يتعاطم عنده أى عنده هذا القول ولكن قل بسم الله الرحمن الرحيم فانه يصغر حتى يصير أقل من ذبابة وروى من أراد أن يحيى سعيدا ويموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله الرحمن الرحيم أى كل شيء ذى بال بدليل الحديث المتقدم وروى بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن وهى أم الكتب وهى السبع المثاني أقول لعل وصفها بهذا باعتبار اسمثالها على معاني الفاتحة الموصوفة وعن ابن مسعود من أراد أن ينجيته الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ البسملة فيجعل الله له بكل حرف منها الجنة من كل واحد منهم فأنهم يقولون في كل أفعالهم فيها قوتهم وبها استضعفوا وذلك موافقة لدحر وهما الرسمية ومعنى فليقرأ البسملة فليو اطب على قراءتها كما

خلق قدرة الطاعة في العبد وضده الخذلان والمراد بالقسرة العرض المقارن للطمع لا الاستعانة فلم يدخل الكافر فلا حاجة في اخراجه لقولهم ونسهل سبيل الخير اليه اذ لا قدرة فيه بهذا المعنى (والهداية) أى الوصول (الى مهابيح التحقيق) جمع مهيب الطريق الواضح والتحقيق اثبات المسئلة بالادلة أو اثباتها على الوجه الحق (انه) فعلى (قدبر) على جميع الاشياء ومنه التوفيق والهداية المذكورتان فلا ياتى الانجاء الا اليه ولا التعويل في جميع المهمات الاعليه (وبالاجابة) لكل مسؤل (جدبر) أى حقيق * (المقصود الاول) * فى أما بعد وفيه سبعة مباحث الاول فى حكم الاثبات بها وقد أشار اليه بقوله (يسن الاثبات بها) اقتداء به عليه الصلاة والسلام فانه كان ياتى بها فى خطبه وكتبه بحسب ما يلىق بانعام كائنات فى صحح الاخبار عن الأئمة الاعلام من ذلك كتابه عليه الصلاة والسلام الى هرقل عظيم الروم فانه قال فيه كما روى البخارى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسول الله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فانه

أدعوك بدعاية الاسلام
اسلم تسلم يوتلك الله أجرك
مرتين فان تواترت عليك
اسم الاربيين وقوله في خبر
بريرة المشهور أما بعد ما بال
رجال يشترطون شروطا
ليست في كتاب الله كما
في الثاني فيما يوتى به الله وقد
أشار إليه بقوله (للاقتال
من غرض) أي معنى مقصود
للمتكم (الى غرض
آخر) أي مغاير للأول ولو
بالنسوع فالغابر بالجنس
كقوله ولتعمروهم أم بعد
فزيد ذاهب فالكلالمان
متغايران جنسا اذ مضمون
الأول اقامه عمرو والثاني
ذاهب زيد والغابر بالنوع
كقوله وعمرو ذاهب أما بعد
فزيد ذاهب فالكلالمان
متغايران نوعا اذ مضمون
الأول ذهاب عمرو والثاني
ذاهب زيد وهما نوعان من
مطلق الذهاب فلا يسوغ
الاتيان بهما في أول الكلام
ولا في آخره ولا بين كلامين
متحدين فلا يقال أما بعد
بسم الله الرحمن الرحيم
ولابد ا فراغ الكتاب أما
بعد ولا زيد قائم أما بعد فزيد
قائم وما قبل أما بعد الواقعة
في السكت مغاير لما بعدها
اذ مضمون ما قبلها ثبوت
الابتداء بالبسملة والجدلة
ونحوهما ومضمون ما بعدها
ثبوت الاوصاف الشريفة
للمؤلف أو السبب الحامل

صرح به المناوي في شرح ألفية السيرة وعن علي سرفوعا من كتاب ياتي في الارض وفيه بسم الله الرحمن
الرحيم الابرث الله الملائكة يحفون عليه بأجختهم حتى يبعث الله وليا من أوليائه يرفعه في رقع كتابا من
الارض فيه البسملة رفع الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه ببركتها وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من
قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكان مؤمنا سبحت معه الجبال الا أنه لا يسمع تسبيحها وروى عنه عليه الصلاة
والسلام أنه قال اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قالت الجنة لبنيك اللهم وسعديك الهي ان عبدك فلانا
قال بسم الله الرحمن الرحيم اللهم زخره عن النار وأدخله الجنة وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال من
كتب بسم الله الرحمن الرحيم غفر له أقول لعل المراد أجاد كتابتها تعظيما لاسمها تعالى كما يفيد بعض
الاحاديث الآتية في فضل تجويد كتابتها وروى أن رجلا كتب الى عمران بن صداعة لا يسكن فابعت الى
دواء فبعث اليه فأنسوة فكان اذا وضعها على رأسه سكن صداعه واذا رفعها عاد اليه الصداع ففجها فاذا فيها
كأغمد مكتوب فيه بسم الله الرحمن الرحيم وقال الحسن في قوله تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده
يعني بسم الله الرحمن الرحيم وقيل في قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى انهم ابسم الله الرحمن الرحيم وروى أن
الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة وأربعة أنزل على شيث ستون وعلى ابراهيم ثلاثون وعلى موسى قبل
التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان وأن معاني كل الكتب مجموعة في القرآن ومعانيه
مجموعة في الفاتحة ومعانيها مجموعة في البسملة ومعانيها مجموعة في بائها ومعانيها ما كان وما كان وما كان
كذا في ابن عبد الحق والمراد الجمع ولو اجابنا بطريق الاعاء ووجه بعضهم كون معاني البسملة في الباء بان المقصود
من كل العلوم وصول العبد الى الرب وهذه الباء ما فيها من معنى الانصاف تلاقى العبد بعباد الرب زاد بعضهم
ومعاني الباء في نقاتها ومعانيها أنا نقطة الوجود المستمد من كل موجود فيل المراد بنقطة الباء أول ما يجري بالقلم
لا النقطة التي تحتها لان نقطة الحرف اصطلاح جديد وفي الحادي انهم النقطة التي تحت الباء وقوله أنزل على
شيث ستون الخ يخالف لما في التيس ونصه وعن أبي ذر الغفاري قلت يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب قال
مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسين صحيفة وعلى خنوخ وادريس ثلاثين صحيفة وعلى ابراهيم
عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان ولم يذكر
آدم في هذه الرواية وفي الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحيف موسى اه وقوله ومعاني القرآن
أي غير الفاتحة والبسمال وقوله ومعاني الفاتحة أي غير البسملة وقوله ومعاني البسملة أي غير الباء لئلا يلزم
طرفية الشيء في نفسه وجاء في الحديث على تجويد البسملة وتحسين خطها أحاديث روى انه صلى الله عليه وسلم
قال لما وية كاتب وحيد ألقى الدواة وحرف القلم وأتم الباء وقرأ السين أي فرق اسنانها ولا تعور الميم وحسن
الله ومد الرحمن وجود الرحيم وضع فاهم على أذنك اليسرى فانه اذ كرلث وكان عمر بن عبد العزيز يقول
لكتاب طوّلوا الباء وأظهروا السين أي أظهروا اسنانها ودوروا الميم تعظيما لكتاب الله تعالى وعن ابن
مسعود مرفوعا من كتب بسم الرحمن الرحيم فلم يعور الهاء التي في بسم الله كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه
عشر سيئات ورفعه له عشر درجات وروى انه عليه الصلاة والسلام قال تأق رجل في بسم الله الرحمن الرحيم
فغفر له وروى اذا كنتم كتابا في جود وابسم الله الرحمن الرحيم نقض لكم الخواتم وفيه رضا الله تعالى وروى ان عليا
كرم الله وجهه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال له جودها فان رجلا جودها فغفر له واعلم ان
هذه الاحاديث التي سقتها لك نقلت بعضها من رسالة الشنوافي وبعضها من رسالة الحادي وبعضها الاخر
من رسالة الشيخ محمد بن محمد بن جمدون البناني المغربي والله أعلم

(المقصد الأول في الباء وفيه أربعة مباحث)

المبحث الأول قبل الباء للاستعانة وباء الاستعانة هي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف
وجودها عليها كفي كتب بالقلم ونسبى باء الآلة أيضا وان كانت هذه التسمية غير لائقة في مثل هذا المقام
وقيل للمصاحبة وباء المصاحبة هي التي يصلح موضعها مع ويعني عنها وعن مصحوبها الخال كافي اهبط بسلام

على التأليف * الثالث في قياس وبعد ونحوها مما يؤتى به للانتقال المذكور عليها وقد أشار إليه بقوله (ومثلها) أي ومثل أمابعد في السنة قول غالب المؤلفين في السكتب (وبعدو) قول الامام السنوسي في الصغرى (اعلم) أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام لانها فرعها وما ثبت لاصل فانه يثبت لفرعه ولان المقصود من الاثبات بها انما هو الانتقال الى المقصود وهو حاصل بما ذكر الرابع في وجهه عدم ورودها في القرآن العظيم وقد أشار إليه بقوله (ولم يرد) أمابعد (في القرآن) العزيز في مقام الانتقال الى المقصود وانما جيء فيه بهذا كافي قوله تعالى هذا وان لا طاعين لشر ما تبطل به من ذكر أصحاب الجنة الى ذكر أصحاب النار وقوله تعالى هذا ذكر وان للمتعقين لحسن ما تبطل به من ذكر الانبياء عليهم السلام الى ذكر الجنة وأهلها (للاطول) الحاصل في اما بعد بالنسبة لاسم الإشارة فترك الاثبات بها لما فيها من التطويل وأتى باسم الإشارة لما فيها من الاختصار على ما عليه التعويل من التعامل * الخامس في أول من نطق بها وقد أشار إليه بقوله

أي مع سلام أو مسلما والمراد بالمصاحبة هنا بقرينة المقام المصاحبة على وجه التبرك ووجه الاول بان فيه دلالة على توقف وجود الامر على اسم الله تعالى وانه اذا لم يصدر به لا يوجد ذلك شأن الالة فيكون فيه تنزيل توقف الكمال منزلة توقف الوجود وتنزيل الموجود الذي لم يكمل شرعا منزلة المعدم وذلك لعدم المحسنات ووجه الثاني بان فيه من التأديب مع اسم الله والتعظيم له ما ليس في الاول الموهوم ان اسم الله غير مقصود لذاته لان الالة لتحصيل المقصود بالذات وما قبل في دفع الاعتراض على الاول به هذا الابهام من أن الالة جبهة التوقف عليها وجهه عدم قصد ما بالذات والمنظور اليه على الاول الجهة الاولى دون الثانية لا بدفعه لبقاء الابهام فان قلت هلا منع الاول لما فيه من ايهام ما لا يليق قلت قال شيخنا العروى في حاشيته على ابن عبد الحق لم ينع به هذا الابهام لانه ورد في الشرع ما يدل على جواز استعنت بالله ونحوه اه أي ومحل منع الموهوم اذا لم يرد الالامنع كالصبر والذي ورد ونحوه يقوم استعينو بالله واصبر واواذا استعنت فاستعن بالله أقول ما أجاب به ان قرر بان استعمال الاله الاستعانة في جنبه تعالى ورد شرعا فلا عبرة بما فيها من الابهام ورد عليه ان الباء في نحو استعنت بالله ليست للاستعانة بل مجرد التعدينية كما في رسالة الشنواني وغيرها وان قرر بان جواز نحو استعنت بالله يفيد جواز بقاء الاستعانة لاستراكمها في تضمين معنى الاستعانة وفي ايهام ان المستعان به غير مقصود لذاته لم يرد ذلك لكن قد يتوقف في حريان القياس هنا فتأمل ولا بد من التجوز على الاول لان مدخول بقاء الاستعانة الالة الحقيقية والتجوز اما بالاستعانة المصروفة التبعيية ان شئت الاستعانة بغير الاله الحقيقية بالاستعانة بالاله الحقيقية فسرى التشبيه الى جزئياتها فاستعنت بالباء الموضوع للاستعانة الجزئية بالاله الحقيقية للاستعانة الجزئية بغير الاله الحقيقية أو الممكنية ان شبه اسم الله تعالى بالاله الحقيقية وجعلت الباء تخيلا أو بالمجاز المرسل بمرتبة ان لوحظ ان الباء الموضوع للاستعانة مقيدة بكونها بالاله الحقيقية فقلت الى استعانة ما لم تكن ذلك القيد وان استعمالها في استعانة مقيدة بكونها بغير الاله الحقيقية من حيث انها فرد من أفراد المطابقة فتكون العلاقة التقييد ببناء على المرجح من اعتبار العلاقة من جهة المنقول عنه لانه المعنى الحقيقي وهو أولى بالاعتبار والاطلاق بناء على القول الثاني من اعتبارها من جهة المنقول اليه لانه المراد من اللفظ والتقييد والاطلاق بناء على القول الثالث من اعتبارها من جهة ما معاراية لخلق كل منهما أو بمرتبة ان لوحظ ان الباء نقلت الى الاستعانة بالمطابقة ثم منها الى استعانة مقيدة وان استعمالها في هذه المقيدة من حيث خصوصها فتكون العلاقة التقييد ببناء على المرجح والاطلاق ثم التقييد ببناء على الثاني والتقييد والاطلاق ثم التقييد ببناء على الثالث أقول ولا بد من التجوز على الثاني أيضا ان خصت المصاحبة الحقيقية بالمبصرات أو عجمت وكان الامر المبدوء مما لا يمكن حصول شيء منه مع النطق باسم الله في آن واحد كالقراءة وقلنا ان مصاحبة شيء شيء حقيقة اجتماعهما في آن واحد فان عجمت وكان الامر مما يمكن حصول شيء منه مع النطق باسم الله كالذبح أو مما لا يمكن حصول شيء منه معه وقلنا ان المصاحبة الحقيقية في كل شيء بحسبه وأتم في الالفاظ النطق باللفظ عقب آخر من غير تراخ فلا تجوز وفهم من هذا الكلام أنه لا يشترط في المصاحبة الحقيقية ابتداء المتصاحبين معا وانتهائهما معا وقبل الباء للتعددية وأيده بعضهم بأن الابتداء في مقابلة الانتهاء الانتهاء اذا عدي بالي كان معناه غير معناه قبل تعديته بها فانك اذا قلت انتهى الامر فمعناه فرغ واذا قلت انتهى الى كذا فمعناه وصل اليه وكذلك الابتداء فعني ابتداء كذا شرع فيه فاذا قلت ابتداء بكذا كان معناه قدمه وجعله بداية أقول المراد كما يؤخذ من هذا التأييد التعددية العامة التي يشترك فيها جميع حروف الجر وهي افعال ومعاني الافعال الى الجر ورات لا التعددية الخاصة التي يشترك فيها الهمز والضعيف والباء وهي جعل الفاعل مفعولا أو شيء آخر فاعلا لا كافي أخرجه وخرجه وذهب الله بنورهم * ثم أقول المقصود كما يؤخذ من مقابلة هذا القول بالقولين السابقين مجرد التعددية أي من غير اعتبار استعانة أو مصاحبة فلا اعتراض بان كون الباء للاستعانة أو المصاحبة من أفراد كونها للتعددية العامة فلا تحسن مقابلتهما ثم أقول هذا القول انما يأتي اذا قدر المتعلق من مادة نحو الابتداء

(وأول من نطق بها) من
البلغاء (آدم) عليه السلام
قال تعالى وعلم آدم الأسماء
كلها الآية ومن جاتها أما
بعد ولا يقال الكلام في
الأولية في التعليم على أنه
لا يلزم من التعليم شيء
النطاق به فلا دلالة في الآية
على المدعى لانا نقول هو أبو
البشر وقد ثبت نطقه بجميع
ما علمه من الأسماء بقوله
تعالى قال يا آدم أنبئهم
باسمها ثم الآية فلزم أن
يكون أول من نطق بها
وقيل أول من نطق بها (داود)
عليه السلام لقوله تعالى
وأنبأه الحكمة وفصل
الخطاب وفصل الخطاب
هو أما بعد على ما سيأتي
(وقيل يعقوب) عليه
السلام حين جاءه ملك الموت
قال أما بعد فانا أهل بيت
موكل بنا بالعلم (وقيل قس)
ابن ساعدة (وقيل كعب)
ابن لؤي (وقيل يعرب)
ابن حطان (وقيل سحبان)
ابن وائل وجع بين هذه
الاقوال بان الأولية بالنسبة
للأول حقيقة وبالنسبة
لغيره اضافية أي بالاضافة
الى العرب أو القبائل
بفهمه الاقوال سبعة وقد
يجتمع في قول
فهذا خلافا في الذي تقدم
بنطق بما بعد فاحفظ لتعنا
فداود يعقوب وآدم أقرب
فقس فسحبان فكعب
فيعرب

لا من مادة نحو التاليف فانهم وقيل للقسيم ولا يخفى بعده واحواجه الى تقدير مقسم عليه من غير دليل قوي في
المقام بل لا يصح في بعض المواضع وقبل زائدة وعليه فليس مرفوع بالابتداء قبل تقديره لان الاعراب المحلى
للمعنيات وقيل محلالان التقدير على الحرف فيلزم اجتماع اعرابين ومنع هذا القائل اختصاص المحلى
بالمعنيات مستدلا بما ذكره في معقول المصدر المضاف اليه المصدر من كونه في محل رفع ان كان فاعلا ومحمل
نصب ان كان مفعولا والخبر محذوف اسم أو فعل وبما يجب التنبه له ان قولهم الزائد دخوله في الكلام
تكرره هو كقول الرضي باعتبار أصل المعنى المراد قال والافلا بدله من فائدة تخرجه عن العيشة حتى يصح
وقوعه في كلام البلغاء والعقلاء وكلام الله ورسوله اما اللفظة كاصلاح جميع أو نظام أو صورة التركيب
كاحسن يزيد أو غنوية وهي التأكيدي ثم أورد أنهم حيث جعلوا هذا المؤكد زائدا يلزمهم زيادة ان
الناصفة وجميع المؤكدات أقول يمكن دفعه بالفرق بين القسمين بأن نحوان وضع وضعه شخصيا للتوكيد بخلاف
عن أن يحكم بزيادته بخلاف الزوائد فان وضعها للتوكيد نوعي فيما يظهر فكان دون ذلك فقبل الحكم
بزيادته فافهم وقد علم من هذا الاختلاف في البناء انهم من قبيل الجمل فان قلت ورود البناء كغيره من حروف
الجمل ان كانت مختلفة هل هو على طريق الاشتراك اللفظي أو الحقيقة أو المجاز قلت المعاني المختلفة الواردة في الحرف
الجمل ان تبادرت منه بالاستعانة والمصاحبة والسببية والتعدي الخاصة بالنسبة للبناء حقيقة فيكون الحرف
مشتركا بينها لان التبادر علامة الحقيقة ولا حاجة لتكافؤ معنى كل جامع لتلك المعاني وجعله الموضوع له
الحرف كما قيل ان الاصاق حقيقة أو مجاز كافي أمسكت يزيد ومررت بعمر وهو المعنى الأصلي للبناء الذي
لا ينفصل عنها ومن ثم اقتصر عليه سيبويه (أقول) استعمالها على هذا القول في نحو الاستعانة والمصاحبة ان
كان لتضمنه الاصاق حقيقة أو من حيث خصوصه فمجاز (فان قلت) المقرر ان الجمل على الحقيقة والمجاز
أولى من الجمل على الاشتراك قلت هذا اذا ثبتت حقيقة أحد المعاني وجهل حال غيره اما اذا لم يكن ذلك فالجمل
على الاشتراك متعين فرار من التحكم وان لم يتبادر منه كالاتهاء أو الانتهاء بالنسبة للبناء فذهب البصريين
منع استعماله فيها قياسا وحل ما ورد منه على الشذوذ أو تضمين العامل ككافي قوله
* شربن بماء البحر ثم ترفعت * وقوله تعالى حكاية عن يوسف بن يعقوب عليهما الصلاة والسلام وقد
أحسن في فاستعمال البناء في الأول بمعنى من وفي الثاني بمعنى الى اما شاذ أو على تضمين شربن معنى روين
وأحسن معنى اطاف وهذا من التضمن الضوى المقيس عند الأكثرين كفي ارتشاف أبي حيان (أقول)
يظهر أن اللفظ المضمن معنى لفظ آخر حقيقة ومجاز باعتبار من لان الظاهر انه مستعمل في كل من المعنيين
مستقلا بذاته فهو كسائر الالفاظ المستعملة في حقيقة ومجاز واولا علاقة المجاز على هذا مختلفة باختلاف المعنى
الحقيقي والمعنى المجازي فتارة تكون المشابهة وتارة تكون غيرهما لانه مستعمل في مجموعهم من حيث هو
مجموع حتى يكون اللفظ مجازا فقط لان اللفظ لم يوضع للمجموع وانظر ما علاقة المجاز بفرض الاستعمال
في المجموع ولا يصح أن تكون الجزئية كما يتوهم لما نقله الناصر اللقاني وغيره عن سعد الدين أنه يشترط في
علاقة السكينة والجزئية كون الكل مركبا من الاجزاء تركيبا حقيقيا ككافي السري لا اعتبار بالكل هنا فتمام
ومذهب الكوفيين جوازهم على سبيل الاستعارة التبعية في الحرف وقيل على سبيل الحقيقة (فان قلت) قد بان
حال البناء مع معانيه المختلفة من الاستعانة والمصاحبة وغيرهما فاحالها مع المعاني المتماثلة كجزئيات الاستعانة
وكجزئيات المصاحبة هل هي مشتركة بينهما اشتراكا لفظيا أولا (قلت) اما على مذهب السعد النفقاراني
والجهوران الحروف ونحوها كالتضامير وأسماء الاشارات والموصولات كليات ومضاهج جزئيات استعمالها
ولا شبهة في عدم الاشتراك اللفظي والالزام أن كل لفظ وضع لمفهوم كل مشترك اشتراكا لفظيا بين افراد
المستعمل فيها اللفظ ولا فائله واما على مذهب البعض دوا ليدانها جزئيات ومضاهج استعمالها فان قلنا
باشتراط تعدد الوضع في مفهوم المشترك اللفظي كما صرح به السيد لم تكن البناء مشتركة بين تلك الجزئيات
لانها موضعت بوضع واحد للجزئيات مستحضرة فكيفها لم يوجد الشرط ولهذا قال السيد بعدم اشتراك الحرف

بينها كما نقله عنه ابن قاسم في آياته وان قلنا بعدم اشتراطه كانت مشتركة بينهما كما مال اليه العصام حيث قال لم نزيد تعدد الوضع في مفهوم المشتراك الا لاسيد ولم نرفى الكتب المشهورة ما يفيد خروج الموضوع للامور المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشتراك وتعريرها عنهم متناولة له اه (واعلم ان الوضع ان تعين فيه اللفظ الموضوع فشخصي وان لم يتعين كأن يقول الواضع وضعت كل لفظا على هيئة كذا لمعنى كذا فتوحي ومنه المجاز وكل ما دلالاته على المعنى بالهيئة كالركب والمشتق والمصغر والمنسوب والمثنى والجمع والشخصي ان كان فيه المعنى الموضوع له خاصا لمحوظا بخصوصه سمي وضعا خاصا للموضوع له خاص كوضع الاعلام لسمياتها أو لمحوظا بأمرا عام له واغيره من أمثاله سمي وضعا عاما للموضوع له خاص وهذا القسم أثبتته المتأخرون ووجه اولونه وضع الحروف ونحوها وان كان عاما لمحوظا بعمومه سمي وضعا عاما للموضوع له عام كوضع أسماء الاجناس لفظوماتها السكينة واما كون المعنى العام لمحوظا بأمرا خاص فيكون الوضع خاصا للموضوع له عام فعمل كالميز في محله فلاقسام أربعة منها ثلاثة واقعة ومثل ذلك يقال في النوعي اذا عرفت هذا فوضع الحروف ونحوها على المذهب الاول من الوضع الشخصي العام للموضوع له عام وعلى الثاني من الوضع الشخصي العام لوضع له خاص أما كون الموضوع له عاما على الاول فليكونه عليه كليا كامرا وأما كونه خاصا على الثاني فليكونه كل جزئي من جزئيات السكينة كامرا وأما كون الوضع عاما فللاحاطة الموضوع له العام بعمومه على الاول وملاحقة الموضوع له الخاص بأمرا عام يشمله ويشمل كل خاص من الجزئيات الموضوع له على الثاني وأما كون الوضع شخصيا فتعين اللفظ الموضوع فاستفيدان عموم الوضع باعتبار العموم عند الوضع وبخصوصه باعتبار الخصوص عنده وان شخصيته بتعين اللفظ الموضوع ونوعيته بعدم تعيينه * (البحث الثاني في متعلق البناء) * متعلق بسم محذوف لكثرة الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره ولان المقصود المتعلق بالكسر بدليل قول المطول نقلا عن دلائل الاجاز انه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه الا وهو الغرض والمقصود من الكلام اه واتذهب بنفس السامع كل مذهب ممكن في المقام وقد اختلف فيه فقدره الكوفيون فعلا قال ابن هشام في المعنى وهو المشهور في التفاسير والاعاريب فالجمله فعليه وبسم ظرف لغو متعلق بالفعل والجور في محل نصب به على المفعولية وانما جعلنا المحل للمجرور وحده لانه الذي عمل فيه العامل بواسطة حرف الجر وقدره البصريون اسمها فالجمله اسمية وهو ما مبتدأ أو بسم ظرف لغو متعلق به فعمل المجرور نصب به على المفعولية وقولهم المصدر لا يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسيعهم فيه والخبر محذوف والاصل ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم كائن واما خبر وبسم ظرف مستقر متعلق به فعمل المجرور نصب به على المفعولية والاصل ابتدائي كائن بسم الله الرحمن الرحيم فعلى كذا الاحتمالين المبتدأ وخبر محذوفان الا أن بسم على الاول متعلق بالمبتدأ وعلى الثاني متعلق بالخبر وينبنى على الوجهين ان حذف المتعلق واجب على الثاني له بعمومه عليه دون الاول كقول الكوفيين فان مشينا على القول الثاني ان الخبر بنفس الجار والمجرور كان محل مجموعه هـ ما رفعنا على الخبرية للمصدر وكان المحذوف المبتدأ فقط وانما جعلنا المحل على هذا المجموع الجار والمجرور لانه الواقع موقع المتعلق المحذوف وقولهم لا محل للحرف أى وحده ولا يرد على جملة خبر المصدر قولهم المصدر لا يعمل محذوفا لاسم ولان المصدر الواقع مبتدأ له جهمتان جهة مصدرية وها يرفع الفاعل وينصب المفعول وجهة مبتدئية وها يعمل في الخبر ونائبه وعدم عمله محذوفا من الجهة الاولى اما من الجهة الثانية فيعمل محذوفا كما يعمل مذكور او بعضهم جعل للجوع الجار والمجرور على أنه متعلق بالخبر محل رفع باعتبار وقوعه موقع الخبر ونائبته عنه ظاهر أو أما على القول الثالث ان الخبر بمجموع المتعلق المحذوف والمتعلق المذكور فعمل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف ولا محل للمجموع الجار والمجرور لانه خبر على هذا القول وخبره محله لا محل له باعتبار محل كاه فاستفيد مما سار ما قاله الخادمي ان المحل في الظرف اللغوي للمجرور فقط وفي المستقر من جهة قيامه مقام عام له للمجموع الجار والمجرور ومن جهة تعلقه بعامله للمجرور فقط ثم محل مجموعه هـ ما نديكون رفعا كما في الذي

السادس في أن فصل الخطاب هي أو غيرها وقد أشار اليه بقوله (وهي) أى أما بعد (فصل الخطاب) المشار اليه بقوله تعالى وآتينا الحكمة وفصل الخطاب قال ابن الاثير والذي أجمع عليه المحققون من أهل علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله ونحوه مبدء فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المقصود وفصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل وقيل المفعول من الخطاب الذي يثبته من يخاطب به ويعلمه بينا لا يلبس عليه بغيره السابغ في بيان أنها من قبيل الاقتضاب أو التخصيص وقد أشار اليه بقوله (وهي من) قبيل (الاقتضاب القريب من الخاص) وهما نوعان من أنواع البديع الحسنة للكلام وذلك أنه ينبغي للمتكلم ان يتأنق في الانتقال الى المقصود لان السامع مترقب للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فان جاء حسنا متلائم الاطراف نشط واستعد اسماع ما بعده والا فلا فالانتقال الحسن

الخاص والاقتضاب القريب منه بخلاف الاقتضاب الخاص فالخاص الانتقال من الافتتاح الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما كقوله
 أمطع الشمس تبغى ان تؤم بنا
 فقات كذا ولكن مطلع الجود فيهما من المناسبة والملازمة ما لا يخفى اذ كل منهما محل لظهور ما به كمال الانتفاع والاقتضاب الخاص الانتقال من الافتتاح الى المقصود بخفاة أى من غير فاصل بلا ملازمة بينهما كقوله
 لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الارار في الخلد شيبا
 كل يوم تبدى صروف اللبالي خلقا من أبى سعيد غريبا
 اذ لا ملازمة بين علم الله الخبير في الشيب وابداء صروف اللبالي الخلق من أبى سعيد والاقتضاب القريب من الخاص الانتقال من الافتتاح الى المقصود مع نوع من المناسبة وثبوت الملازمة كقول المؤلفين في اثناء الخطب أما بعد حيث انتقل من الحمد وما بعده الى كلام آخر من غير ملازمة فهو من الاقتضاب لكنه يقرب من التخصيص من حيث انه لم يثبت به بخفاة من غير نوع من الارتباط لان ما بعده له تعالى وارتباط بما قبله من حيث الترتيب والتوقف لان أما فيها معنى الشيرط

نحن فيه وقد يكون نصبا كفى النائب عن الحال وقد يكون جوا كفى النائب عن الصفة المجرورة وحمل المجرور فقط قد يكون نصبا كفى مررت زيد وقد يكون رفعا كفى مررت زيد بالبناء للمجهول واقتضار الخادم على النصب قصور فاعرف ذلك وارجح تقديره فعلا بقله المحذوف عليه لانه عليه كتمان وعلى الثاني ثلاث وبان الاصل في العمل للأفعال وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كفى آية اقرأ باسم ربك وحديث باسم ربك ويوضعت جني وباسمك اللهم أرفعهم وبأن الجملة عليه مضارعية مفيدة بطر بق غلبة الاستعمال للتجديد الاستمراري الانسب بالمقام من الدوام المحاد للاسمية بالطريق المذكور (أقول) لعل التقييد بالمضارعية ليكون المضارع هو الواقع تقديره من السكوفيين وليكونه الاولى بالتقدير والاكثر تقدير او الافتعال المضاعى أو الامر خطابا لنفسه جائز وقلنا بطر بق غلبة الاستعمال لان الجملة مطلقا لا تقييد بطر بق الوضع الاثبات المحمول للموضوع كباين في محله واختار الزخشرى وتبعه المتأخرون تقديره فعلا ونحو ما سبنا بالمبادئ بالبسملة أما تقديره فعلا فلما سر وأما كونه مؤخر فليكون اسمه تعالى مقدما ذكرنا فيوافق تقدم مسماه وجودا وليفيه الاختصاص لان تقديم المعمول يفيد عند الجمهور خلافا لابن الحارث لكن ليس مرادهم أن الاختصاص لا ينفك عنه حتى يرد عليهم نحو وثابك فظهر مما لا يصح فيه ارادة الاختصاص بل مرادهم انه قد يكون له كما قد يكون لغيره كالاهتمام كما صرحوا به وان كان الاهتمام لا يصلح سببا للتقديم الامع بيان وجه الاهتمام كائن عليه الشيخ عبد القاهر والظاهر كقول السعد المتعلق زانى انه قصر افراد قصده الرذ على المشركين اذ كانوا يتدنون أفعالهم باسماء آلهتهم أيضا ويحتمل كونه قصر قلب رذاعلى الدهرية المنكرين وجوده تعالى وكونه قصر تعين رذاعلى المترددين فمن يتسدد بأسماءهم القصر هنا غير حقة في لتعذر التحقيق في قصر الصفة على الموصوف كما هنا فان المعنى قصر الابتداء على كونه باسم الله لا يتعداه الى كونه باسم غيره وان ثبت له أوصاف أخرى ككونه في ذى بال (فان قلت) الحكم هنا ثبوت الابتداء باسم الله لا متساكم وهذا النزاع فيه حتى يقصر قصر افراد أو غيره (قلت) اعلمهم نظروا في ذلك الى ما يشعر به الحكم من استحقاق الاسم الكريم أن يتسدد به أو نزول المنازعين في الاستحقاق المذكور منزلة المنازعين في ثبوت الفعل لا متساكم (أقول) ببق شئ آخر وهو أن القصر المذكور قد يحصل مع تقديم المتعلق كما اذا جعلت الجملة اسمية وعاق الجار والمجرور بالخبر المحذوف وقدم هذا الخبر على الجار والمجرور وأخر المبتدأ مضافا الى ما المتساكم لما صرحوا به من افادة نحو فانه زيد للقصر فباي يده تعاليمهم تأخير المتعلق بافادة القصر من عدم حصوله عند تقديمه لعله باعتبار الغالب فاعرفه وتولنا مؤخر أى عن البسملة بنامها أو عن بسم الله فقط أو عن بسم الله الرحمن فقط لكن هذان الوجهان مرجوحان لازوم الفصل عليهما بين التابع والمتبوع بأجنبي والراجح منه بخلاف الوجه الاول اما عن اسم فقط فمنوع للزوم الفصل بين المتضايفين بالاجور الفصل به بينهما (أقول) يترجح الوجه الثاني في تقدير قطع الرحمن والثالث في تقدير قطع الرحمن فقط فالوجه ما في التقديرين من الفصل بين المعمول والعامل بأجنبي وهو الجملة القطعية اللازمة على الوجه الاول في التقديرين وانما لم نوجه فيها الجواز الفصل بين المعمول والعامل بجملة معترضة للمدخل فلا فقا لهم عمر جو حية الثاني والثالث محمول على تقدير اتباع النعتين فتنبه (فان قيل) لم لم يقدم الجار والمجرور في قوله تعالى اقرأ باسم ربك للتسكتين السابقتين (أجيب) بوجهين الاول انه لما كان أول ما نزل على الاطلاق قوله تعالى اقرأ باسم ربك الى ما لا يعلم كان الامر بالقراءة أهم لعرض المقام فلهذا قدم الامر به على الجار والمجرور لا يقال أهمية اسمه تعالى ذاتية فهي أولى باعتبار من أهمية الامور العرضية لانا نقول كثيرا ما يرجح في باب البلاغة الأهمية العرضية على الأهمية الذاتية اذا اقتضى الحال ذلك كما هنا وأما أول ما نزل بعد فترة الوحي فأول المدثور وأما أول سورة نزلت بتسماتها الفاتحة وبها يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرا (الثاني) أنه ليس متعلقا بأقرأ الاول كما هو مبنى السؤال بل هو متعلق بأقرأ الثاني ولم يعتبر تعدى أقرأ الاول للمقروء به وأما تقديره مناسبا فلرعاية حق خصوصية المقام ولا شعرا ما بعد البسملة به فهو قرينة على المحذوف وبها يبينه ما قيل ينبغي تقدير العام قياسا على تقدير الخاصة متعلق الطرف المستقر عام لان ذلك اذا لم توجد قرينة لخصوص

والا قدر خاصا ولا يخرج الظرف بتقديره عن كونه مستقرا اذ كما يستقر في الظرف معنى العام يستقر فيه معنى
الخاص المدلول عليه بقرينة كما صرح به السيد الجرجاني ولدا لاته على تلبس الفعل كله بالسملة فهو أولى
بمخلاف مادة الابتداء مثلا وما قيل من أن تقدير الفعل من مادة الابتداء مناسب للابتداء بالسملة المطلوب فهو
أولى دفع بان معنى الابتداء بالسملة الاتيان بما قبل الشروع في المقصود وهو حاصل سواء قدر ابتداء في
أودال ما جعلت التسمية مبدأ له من الافعال الخاصة هذا وقد اختار الشيخ الاكبر محيي الدين بن عربي ان الجار
والجور في بسملة الهاضمة متعلق بالجد وقال انه أليق لان الله تعالى انما يحمد بها سمائه قال وأما قول النحاة
ان المصدر لا يعمل مؤخر فتحكم عندي اه (أقول) قول النحاة المذكور شامل حتى للظرف والجار والجور
كما هو صريح كلام الاشعري في باب اعمال المصدر واصل عليه ابن هشام في شرح بانيات سعد فلا يقال كان
يكفي الشيخ عن دعوى النحاة الجواب عن قولهم المذكور بان محله في غير الظرف والجار والجور مع أن
مراده انهم متحكمون حتى في غير الظرف والجار والجور واستفيد من الشمول المذكور أنه لا يجوز تقدير
المتعلق ههنا مصدر مؤخر اكن قال السعدي في شرح التلخيص الحق جواز ذلك في الظرف لانها بما يكفيه
رائحة الفعل اه ومراد بالظرف ما يشمل الجار والجور كما هو ظاهر فعلى هذا يجوز تقدير المتعلق ههنا
مصدر مؤخر او مراده بالمصدر في قولهم المذكور المصدر المقدر بأن والفعل أو ما والفعل لان المصدر النائب
عن فعله يعمل مؤخر على ما بين في محله واعلم أنه اختلاف في محذوفات القرآن بمتعلق البسملة فقيس انما من
القرآن وأورد عليه أمران الاول ان المقام قد لا يقتضي تقدير اللفظ بعينه بل أي لفظ صالح فان حكم على الجميع
بالقرآنية لزم التكرار بلا فائدة وان حكم على بعضها فقط لزم الترجيح بالاصح الثاني أن المقدرات من كلام
البشر فهي حادثة وغير معجزة فلو جعلت من القرآن لزم تركب من الحوادث غير المعجز والقديم المعجز والمركب
منهما حادث غير معجز وأجيب عن الاول بان المحكوم بقرآنيته القدر المشترك بين جميع الالفاظ الصالحة
(أقول) فيه أنه كلى لا يوجد الاذهنا على التحقيق والكلام في القرآن اللفظي فتأمل وعن الثاني بان
الكلام في القرآن اللفظي وهو بجمعيه حادث فلا يضر لزوم الحدوث وكون المركب من المعجز وغيره غير معجز
ممنوع وسند المنع أن مجموع القرآن مركب من المعجز كـ ثلاث آيات منه وغير المعجز كـ آيتين مع أن المجموع
معجز بل كل سورة منه بل كل ثلاث آيات منه وقيل ليست من القرآن لانه الالفاظ المنزل على محمد صلى الله عليه
وسلم لا لعجز المتعبد بتلاوته النحدي بأقصر سورة منه وتلك المقدرات ليست من هذا الالفاظ المنزل فهي
مرادفة تعالى لامن كلامه وأورد عليه ان تلك المقدرات يتوقف معنى القرآن عليها فلو لم تكن منه لزم
احتياجه الى كلام البشر وهو نقص (وأجيب) بأن حذفها لاقتضاء البلاغة وتوقف الكلام في افادة
معناه المقصود على شيء آخر اقتضت البلاغة حذفه ليس نقصا بل هو كمال السكال (تنبيه) قد يقال الباء متعلقة
أي أو لا متعلق ايصال لان الجار اداة ايصال معنى الفعل الى معنى الجور وقد يقال الجور متعلق أي ثانيا متعلق
المعمول بالعامل وقد يقال الجار والجور متعلق على ارادة المتعلق بمعنييه وكل صحيح والمتعارف أن المعمول
متعلق بكسر اللام وأن العامل متعلق بفتحها والسري في ذلك أن المعمول ضعيف والعامل قوي والمناسب جعل
الضعيف متعلقا بالكسر والقوي متعلقا بالفتح ويصح الفتح في المعمول والكسر في العامل (المبحث
الثالث) بنيت الباء على حركة مع أن الاصل في البناء السكون لانه أخف من الحركة فتعادل خفته ثقل البناء
لانها حرف احادي معرض لان ينة دأبه ولا ينة دأبسا كن وكانت الحركة كسرة مع ان الفتح أخف
الحركات ولذلك جعل حق الحروف المفردة لازوما الحرفية والجزم معا وكل منهما يناسبه الكسر أما الحرفية
فلاقتضاءها عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقائه اذ لا يوجد في الفعل والاسم غير المنصرف والحرف
الانادرا كـ الجير وأما الجرف فلو افقة حركة الباء أثرها (فان قلت) ان الباء تكف بمعاين العمل كافي حرف الميم من
معنى اللبيب فلا تزم الجير (قلت) كانه لذرتة بالنسبة لعمها جعل كالمعوم أو المراد أنه الاصل مالم يعارضه
معارض ونظائر كسر الباء لما ذكر كسر لام الامر ولام الجير الداخلة على المظهر للفرق بينهما ما بين لام التأكيدي

المفسر لذلك قال صاحب
التلخيص ومنه أي من
الاقتضاب ما يقرب من
التخلص كقولك بعد جد
الله اما بعد (المصدر الثاني
في اما وفيه ثمانية مباحث) *
الاول في معناها وقد أشار
اليه بقوله (وأما) بفتح
الهمزة وتشديد الميم حرف
مفيد لامور أربعة مفيد
(للشرط) دائما أي تعليق
شيء على شيء كل منه ما في
المستقبل بدليل لزوم القاء
بعدها في نحو أما زبد فطلق
اذلو كانت للعطف لم تدخل
على الخبر اذ لا يعطف الخبر
على مبتدئه أو زائدة لصح
الاستغناء عنها فنعين أن
تكون فاء الجزاء
(والتوكيد) دائما أيضا أي
تقوية الحكم فهي بمنزلة
ان فيما ذكر قال الزنجشيري
فائدة أما في الكلام أن
تعطيه فضل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت
توكيد ذلك وأنه لا محالة
ذاهب وأنه يصدد الذهاب
وأنه منه عزيمة قلت أما
زيد فذاهب ومن ثم قال
سيدويه في تفسيره هذا
التركيب مهم ما يمكن من شيء
فزيد ذاهب وهذا التفسير
منه يشعر بمسألتين الاولى
أن أمالنا توكيد الثانية انها
في معنى الشرط حيث رتب
الجواب على ما هو محقق
الحصول وفسه بما هو

موضوع للشرط (والفصل)
 للخطاب لما مر عن ابن الاثير
 بل هو المقصود اذ المقصود
 من الاتيان بهما الفصل بين
 ذكره تعالى وبين الغرض
 المسوق له الكلام (دائما)
 أى في جميع موارد ما
 راجع للامور الثلاثة كما
 مر (والنفضيل) لجعل قبلاها
 (غالبا) لادغامها عند الجمهور
 بدليل استقراء ما وقعها نحو
 فاما الذين آمنوا فبعلون
 واما السفينة واما الجدار
 واما الغلام الآيات وقد
 يترك تكرارها استغناء
 بذكر أحد القسمين عن
 الآخر أو بكلام يذكر
 بعدهما الاول نحو فاما الذين
 آمنوا بالله واعتصموا به
 فسيدخلهم في رحمة منه
 وفضل وقسمه في المعنى وأما
 الذين كفروا فلهم كذا وكذا
 حذف استغناء بالاول
 والناسي نحو فاما الذين في
 قلوبهم زيغ الآية وقسمه
 في المعنى قوله تعالى
 والراسخون في العلم الآية
 فالوقف دونه والمعنى وأما
 الراسخون فيقولون بناء
 على أن المسراد بالمشابهة
 ما استأثر الله بعلمه وقد تانى
 مجرد التاكيد نحو اما زيد
 فمطابق ومنه قولهم في صدر
 المكتب والرسائل اما بعد
 وذهب بعضهم الى أنها
 للتفصيل دائما وأجاب عن
 المثال السابق بان التفصيل

لأنها لو فتحت لاشتبهت بما هو اول عدم اشتباه لام الجر الداخلة على الضمير المتصل غير الباء مع عدم دخول لام
 التاكيد عليه بقيت مفتوحة على الاصل في الحروف المفردة ولزوم الحرفية والجر تعاديل واحد فلا نقض
 بواو العطف وفاته ولام الابتداء والقسم ونحوها لأن ما وان لزمت الحرفية انتفى عنها الجر ولا بكاف التشبيه
 لأن ما وان لزمت الجر لا تلزم الحرفية (فان قلت) ينقض بواو القسم وتائه ولام الجر الداخلة على الضمير غير
 الباء فان الثلاث فتحت مع لزومها الحرفية والجر (قلت) لما كان الاوليان ثابتين عن باء القسم لأنها أصل
 حروفه كان عملها الجر كما أنه ليس أنراها ولم تنكسر الثالثة فرقا بين لام المظهر ولام المضمير ولم يعكس
 لحصول الالباس عند فتح لام المظهر بلام التأكيد لا عند فتح لام المضمير كما مر كذا في حواشي الشيخ زاده
 (أقول) قد يجاب أيضا عن النقض بلام المضمير بأنه لما كان جرهما للضمير محليا غير ظاهر كان كالعدم
 * (المبحث الرابع) خصت الباء بالمبدئية من بين الحروف قبل لأنها أول ما صدر من عالم الارواح يوم ألت
 بر بكم قالوا الى وقيل تنبيهها بما فيها من الكسر بناء وعلا على أنه لا يقدم الا المنكسر المتواضع اشارة في مبدءا
 كل ذي بال الى طلب التواضع ولا يرد عليه لأم الجر لأنها تفتح مع الضمير غير الباء وقيل لما فيها من معنى
 الاصاق المشعر بالايصال تنبيهها عند ابتداء كل ذي بال على أن المقصود منه ما يسهل لرضا الله عز وجل وطول
 رأسها أى يخومون نصف ألف كفى الشوائف وغيره قيل تعظيما للعرف الذي ابتدئ به كتاب الله تعالى ثم طرد
 التطويل في بسملة غيره وقيل تعويضا عن ألف اسم المذوق منه يخومون فصلها فيكون الابتداء بلفظ بسم عزلة
 الابتداء بافتنا الله من غير سبق شئ أصلا ولا انتفاء النكتتين في نحو باسم ربك لم يطول رأس بائه وبقولنا نحو
 من نصفها يندفع ما يقال التعويض عن الالف ينال في التخفيف بحذفها * (المقصود الثاني في لفظ اسم وفيه
 أربعة مباحث) * (المبحث الاول) الاسم لغة ما دل على معنى فيصدق بأنواع السكامة الثلاثة كزيد وقام
 وهل (أقول) ما واقعة على مفرد بدليل مسمى لان المفهوم منه المعنى الا فرادى فلا تسمى الجملة اسما لغة كما أفاده
 بعضهم لكن المراد المفرد حقيقة كزيد أو حكما كعبد الله وجعل مثل هذا مفردا حقيقة اصطلاحا للمناطق
 واصطلاحا لكلمات على معنى في نفسه غير مقترن بزمان وضعاف سكامة جنس وتصدير الحديث ايفيدان المهمل
 والمركب ليسا من الاسم والمراد به ما يشتمل المنطوق به حقيقة والمنطوق به حكما فدخل الضمير في نحو اسمك
 وزيد قام وقولنا في نفسه مخرج للعرف لانه لا يدل على معنى في نفسه لا باعتبار الوضع ولا باعتبار الاستعمال
 عند من يجعل الحرف موضوعا لنسبة جزئية وباعتبار الاستعمال فقط عند من يجعله موضوعا لكلى مشروط
 استعماله في نسبة جزئية بل يدل على معنى في غيره وفي نفسه صفة لغوية وضميره عائدا على معنى والمراد بكينونة
 المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية أى عدم احتياجه في ان فهمه من داله الى انضمام لفظ آخر ومنهم من قال
 في نفسها واعيا به فالضمير لكامة والجار والمجرور اما صفة المعنى والمراد بكينونة المعنى في السكامة ان فهمه منها من
 غير احتياج الى انضمام لفظ آخر وفى معنى الباء متعلق بدات ومؤدى الاحتمالات واحد وقولنا غير مقترن
 بزمان اما مخفوض صفة ثانية لغوية أو منصوب حال لانه وان كان نكرة تخص بالصفة الاولى وخرج
 الفعل الذى لم يعرض تجرده من الزمان وقولنا موضعا قيد في قولنا غير مقترن بزمان وخرج به الفعل العارض
 تجرده من الزمان كنعم وبس وعسى وحبذا وفعل التعجب ونحو بعث واشترى ودخل به الاسماء المقترن
 معناها بزمان لزوما كضارب ومضروب وضرب (وأورد) على التعريف انه غير جامع لانه لا يشمل نحو يوم
 ووقت ولا اسم الفعل لا فتران معناها بزمان (وأجيب) بأن نحو يوم ووقت لا نسلم اقتران معناها بزمان لان
 معناها نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان ومعنى اسم الفعل على الاصح لفظ الفعل وهو غير مقترن بزمان بل
 المقترن به معنى لفظ الفعل (أقول) ببقائه عليه أنه لا يشمل أسماء الاشارة والضمائر ونحوها على مذهب
 البعض والسيد الجر جاني المراجع عند أكثر المتأخرين أنها جزئيات وضعاف واستعمالها لان معانيها عليه غير
 مستقلة بالمفهومية (ويمكن دفعه) بان المراد في نفسه بالفعل أو بالقوة ونحو اسم الاشارة في قوة الدال على
 معنى في نفسه لان الاصل في الاسماء دلالتها على معنى في نفسه * ثم الاسم ان أر يده اللفظ الدال على المسمى

مقدر والتقدير جاء القوم
أما زيد فنطلق وأما غيره
فلا أعرف حاله ورد بأن فيه
تركبا لا يحتاج اليه ولهذا
قال العلامة العصام ومن
قصر نظره على الثاني فقد
صار غائبا لتكلمات لا يحسن
لها غائبا وقال الرضى وقد
النرم البعض معنى التفصيل
في جميع مواقع استعمالها
فلزم ذكر التعدد بعدها
الأن جواز السكوت على
مثل قولك أما زيد فنطلق
يدفع دعوى لزوم التفصيل
كذلكها * الثاني في أصلها
وقد أشار اليه بقوله
(وأصلها) عند الجمهور
(مهما يكن من شيء) فهي
ناشئة عن أداة الشرط وجائته
لقول سيبويه في تفسير أما
زيد فذا ذهب مما يمكن من
شيء فزيد ذاهب فوضع أما
صالح لمهاو يكن وهي فاعلة
مقامهما التضمنها معنى
الشرط وليست أما بمعنى
مهما وشرطها لأنها حروف
والحرف لا يصلح أن
يكون بمعنى اسم وفعل فإله
المرادى (خذف أداة
الشرط) التي هي مهما
(وفعله) الذي هو يكن مع
فاعله اختصارا ووقعت أما
موقعهما (وأثبتت أما
مقامهما) أى أداة الشرط
وفعله فيما هما من الأحكام
(فلزمها) أى أما (مالزمها)
من الأحكام أى مالزمها

كلفا زيد الدال على ذات مشخصة فغير المسمى قطعا وان أراده المدلول بحجاز العلاقة المحلية أو السيمية باعتبار
فهم المدلول من الدال فعينه مطلقا عند غير الاشعري وأما عنده فعينه ان كان جامدا كاللغة وغيره ان كان مشتقا
من صفة فعل كالحالق ولا عينه ولا غيره ان كان مشتقا من صفة ذات كالعالم قال السعدى في شرح المقاصد
الاصحاب اعتبروا المدلول المطابق فاطاقوا القول بان الاسم هو نفس المسمى للقطع بان مدلول الحالق شئ تماه
الحالق لا نفس الحلق ومدلول العالم شئ تماه العلم لا نفس العلم والاشعري أخذ بالمدلول الاعم واعتبر في أسماء
الصفات المعاني المقصودة فزعم ان مدلول الحالق الخالق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير
اه فتحصل مما ذكر ان الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعا وبمعنى المدلول المطابق عينه قطعا وبمعنى
مطلق المدلول تارة يكون غيره وتارة يكون عينه وتارة يكون لا عينه ولا غيره فلهذا قال غير واحد لا معنى للخلاف
في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغير المنق في قواهم صفة الذات ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع
بأن الصفة غير الموصوف وان لم تكن وأما التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه
فهى غير الاسم وغير المسمى * (المبحث الثاني) ان أراده بالجلالة مدلولها فاضافة اسم الهالامية استغرافية
ان أراده كل اسم من أسماء تعالى سواء اختص به تعالى كالله والرحمن والرب معرفا بال أو تبادر منه
كالرحيم والغفار والفتاح قال الشنوائى أولا كالتشوي والموجود لكن هل يتوقف حصول التبرك بالقسم الأخير
على قصد مراد الله تعالى كفى المين أولا ويرقى فيه نظرا ولا يبعد الفرق بان استعمال صيغة العموم هنا
يصرف اليه وهل يدخل الموصول بما عينه كالذى أعبد ومن خلق السموات والارض والالهة والالهة والصالحات
للدلالة عليه وان لم يرد استعمالها فيه بالنية أو مطلقا بقاء على جواز إطلاقها عليه أولا فيه نظرا أو لامية جنسية
ان أراده جنس أسماء تعالى أو لامية عهديه ان أراده اسم مخصوص (أقول) مرادهم بالجنس في الاحتمال
الثاني الجنس في ضمن بعض الافراد لا الجنس من حيث هو وان أوهمه كلام الشنوائى الا انى لعدم صحة ارادة
البادئ باليسم له لان جنس الاسم من حيث هو لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو صاحبة أو استعانة به
والجنسية بذلك المعنى المراد هي العهدية ذهنا في اصطلاح البيانيين واسميتها جنسية كالمصنعت كغيرى
اصطلاح النحاة قال الشنوائى والاولى بمعنى الاستغرافية أولى وان قلنا بأولية الجنس في مقام الحد ويفرق بان
المقصود هنا التبرك بذكر افراد الاسم كلها وذكروا مع ارادة الاستغرافي أقرب منهم مع ارادة الجنس لان
الاستغرافي بمنزلة قضايه متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات الافراد واثبات الجنس
اثبات لها بطريق البرهان اه وان أراده بالجلالة لفظها فاضافة اسم الهالامية لكن يمنع من هذا الاحتمال
الذمت بالرجح الرحيم لانهم اوصفوا للمسمى لا للاسم الا أن يجعل الاسناد فيهما من الجواز العقلى من اسناد
مالمدلول الى الدال أو يرتكب الاستخدام بان يكون ذكر اسم الجلالة أولا بمعنى اللفظ وأعيد الضمير عليه
بمعنى المعنى وفى كل تكليف وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله مع ان الابتداء باسم الله حاصل بقول بالله بمبالغة في
التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على الجاس العالى أو الحضرة الشريفة ولانه أبعد عن إيهام القسم من
بالله ولا شعاره بان الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما يكونان بذاته ولا فائدة العموم ان قلنا الاضافة استغرافية
أو جنسية لكن العموم على الاستغرافية شمولي وعلى الجنسية بمعنى كاية الاسم المضاف أى كونه كاية فيحقق
في فرد تما أو أكثر وعمال نفس السامع في تعيين المعهود ان قلنا عهديه والاجال ثم التفصيل ان قلنا للبيان
ويؤخذ من قولنا ولانه أبعد عن إيهام القسم من بالله ان باسم الله يصلح قسميا وان القائل باسم الله حاله ان يعقد
بينه وهو وكذلك وان أراد اللفظ كلفظ الله ان قصد اللفظ الثابت في القرآن لما صرح به في النوار من أنه اذا
حذف بكتاب الله أو بالمصحف أو بالمكتوب فيه أو بالقرآن فبين لكن مذهب أبي حنيفة انه لا ينعقد بلفظ
القرآن أصلا فلا ينعقد على مذهبه عين الخالف باسم الله مریدا اللفظ ذكره الشنوائى لكن حتى في بحر
الخفية خلافا في انعقاد المين بقول باسم الله فقال باسم الله ليس يمين الا أن ينويه وروى عن محمد بن عيسى
مطلقا وقال صاحب فتح القدير المختار انه ليس يمين العدم التعارف اه والظاهر ان باسم الله عين كالجزم به

في البدائع مع الايمان الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحالف بالاسم حالها بالذات كأنه حينئذ قال بالله اه والعرف لا اعتبار به في الاسماء وفي الخلاصة لو قال واسم الله يكون عينا اه كلام البحر لمخصوم مقتضى تعليل البدائع انه اذا قصد اللفظ لا يكون عينا وهو ما ذكره الشنواني على مذهب أبي حنيفة (المبحث الثالث) * الاسم عند البصريين مشتق من السمع وهو العلوانه يعلى مسماء ويظهره وأصله الاعلاني وهو بكسر أو ضم فسكون لا يفتح فسكون كفلس لجمع على افعال وعلى أفعال تخفف لكثرة الاستعمال بحذف حيزه وحركة صدره فوقم التخفيف في طرفه ولم يحذف صدره لئلا يجهف بالسكامة ثم أتى بهمزة الوصل تعويضا عن اللام وقيل عن حركة الفاء وقيل عنهما والاول هو الراجح وتوصلا للنهاية بالساكن لتعذر الابتداء به أو تعسره على القواين واختار الكافيجي ثالثا فقال ان كان السكون لازما ذابا بالساكن فتعذر والافتعسر قال لكنه لم يقع في لغة العرب اسلا من ان السكون وخصت بهمزة بذلك من بين الحروف لاختصاصها بالاجتماع أمرين فهي انسابان الابتداء فونها وكونها من ابتداء الخارج وأقصاها لانها من أقصى الحاق مما يلي المصدر وقولنا هنا وفيما يلي كثرة الاستعمال أي لانه بكثرة الاستعمال فلا يرد أن الأصل لم يكثر استعماله وانما كثر استعمال الاسم ومما سبق علم أن قولهم الاسم أحد الاسماء العشرة التي بنيت أوائلها على السكون أي بعد حذف اعجازها وان حذف الواو اعتباطي لانه لا يصير يهية وقيل نقلت حركة الواو الى الميم فالتقى ساكنان الواو والتاوين فحذفت الواو وتخلصا من التقاءهما أو أسقطت ضمة الواو لتقلق فالتقى ساكنان فحذفت الواو وتخلصا فحذفت الضمة فورد الاوّل بان نقل الحركة مخصّص بالاجوف وهو معتل العين والثاني بان نقل ضمة الواو أضغفه سكون ما قبلها وتغيرها الى الفتحة والكسرة وجوز غير واحد أن أصل اسمهم بفتح نظير ابن وبنو (أقول) يبعده أن الغالب في مثل ذلك قلب الواو الفتح كرها وانفتاح ما قبلها لاحذفها فالتبادر أنه أصل سمي كفتي بعض لغات اسم لا أصل اسم * وعند الكوفيين من وسم بمعنى لم بعلامته لانه علامة على مسماء وأصله الاعلاني وسم بفتح الواو وسكون السين كلفي الشنواني تخفف عند أكثرهم بحذف صدره لكثرة الاستعمال وأتى بهمزة الوصل لما مر وانما قلنا هنا من وسم لانه المناسب لتقرير مذهب الكوفيين لجمعهم الفعل الماضي أصلا مشتق منه غيره واسلامته من لزوم اشتقاق الشيء من نفسه بحسب الأصل الوارد على من قال من الوسم وان دفع بان مغايرة المشتق للمشتق منه حالة الاشتقاق كافية ونقل الحادجي في رسالته ان البعض يجعل الأصل الذي يشتق منه غيره هو الأشهر صدرا كان أو فعلا ماضيا فحذفه وذهب بعضهم الى أنه لاحذف ولا تعويض وانما قلبت الواو همزة كلفي اعاء واشاح فهي همزة قطع وصالت لكثرة الاستعمال فوزنه على هذا فعل وعلى الثاني أعل وعلى الاول افع ثم هو على الاول من باب الناقص وهو ما حذف لامه وعلى الآخر من باب المثال وهو معتل الفاء ومذهب الكوفيين أقل اعلا لانك بشهري مذهب البصريين جمعهم على أسماء وجمع جمعهم على اسام وتصفيره على سمي وقولهم في فعله سميت وأسيت وتسميت وقولهم في بعض لغاته سمي كفتي ورضي وهدى وقولهم في المساوي في الاسم هو سمي فان أصل أسماء أسما وقلب الواو همزة لظرفها عقب ألف زائدة وأصل أسامي أسامو وقلب الواو ياء لظرفها وانكسار ما قبلها ولو قوعها رابعة عقب غير ضم وأصل سمي سمي وقلب الواو ياء وأذغمت الياء في الياء الاولى لاجتماعهما مع الياء وسبق احدهما بالسكون وأصل سميت واسميت وتسميت سموت واسموت وتسموت وقلب الواو ياء لظرفها رابعة عقب غير ضم وأصل سموت سموت وقلب الواو ألفا لظرفها وانفتاح ما قبلها وأصل سمي سموت وقلب الواو ياء وأذغمت الياء الاولى لما سبق في المصغر ولو كان من وسم لقبيل أو سام أو واسم ووسم ووسم وأوسم وتوسم ووسم ودعوى أن الأصل هذه وان تلك مقبولة عن هذه قلبا مكنيا كقولهم راء وناء في رأي ونأي مخالفة للأصل والظاهر فلا يصار اليه الغرض ضرورة مع أن شرط ثبوت القاب عدم اطراذه أي عدم وجوده في جميع تصارييف الكلمة والافلا قلب كها هنا ويشهد بذلك أيضا ان الايق بالتحريف هو الآخر وان القاعدة فيها حذف لامه أن يعرض عنها همزة الوصل كائن واست

(من الاسمية) وفعل الجزم والاعراب (و) لزم يكن من وجوب قرن (الفاء) بالجواب والفعالية والجزم (افامة) للآزم الذي هو الاسمية والفاء (مقام المزموم) الذي هو ههنا ويكن في الجلة اذ الحاصل مع اما انما هو اموق الاسمية لا الاسمية واللازم الاسمية لان اما حرف والحرف يتعذر أن يكون اسما فنزل اموق الاسمية منزلة الحصول بالفعول والفاء لا تلزم في جواب الشرط الا في مواضع قليلة سيأتي بيانها (و) أبقى ذلك للآزم الذي هو أثر المزموم والاعلية (ابقاء لونه) أي أثر المزموم ولازمه (في الجلة) أي ابقاء لبعض الآثار لالكل الآثار اذ لم يسبق من آثارهم ما لا الاسمية بل لصوقها ولم يبق من آثار يكن الالفاء مع ان لكل منهما آثارا ولو ازم كثيرة تقدم التنبيه عليها فتقوى في الجملة راجع للامرين جميعا كما مر ولا يخفى مني المقام من التناقض السام لان ما ذكر يفيد أن القائم مقامهما ويكن للآزم المذكور من الاسمية والفاء ومما سبق يفيد أن القائم مقام ما ذكر أمالوك التلخيص يجعل الإقامة فيما مر بمعنى الخلول في الحبل وفيما ذكر بمعنى

الدلالة اذ اللازم له دلالة
على المزوم وذهب بعضهم
الى أن الاصل اذا أردت
حال كذا اذا قلت أما زيد
فمنطوق فلاصل اذا أردت
معسرة حال زيد فزيد
منطوق حذف اذا الشرط
وفعل الشرط وأقيمت أما
مقام ذلك * الثالث في
اعراب ذلك الاصل وقد
أشار اليه بقوله (ومهما)
عند البصريين أصلها أما
الاولى شرطية والثانية
زائدة فتقتل اجتماعهما
فأبدلت الميم الاولى هاء
وعند الكوفيين أصلها هم
بمعنى اكفف زيدت عليها
ما حدث بالتركيب معنى لم
يكن والمختار أنها بسيطة اذ
لم يرقم دليل على التركيب
وهي (مبتدأ) بناء على
الاصح من أن اسم والخبر
جمله الشرط وقيل الجواب
وقيل مجوع الجائين وقيل
لا خبر له (ويكن) فعل
الشرط وهي (أما) تامة
تكتفى بالرفع على أنه
فاعل بها (والفاعل) خبيث
(أماشي) ويكون مرفوعا
بضمه مقدرة منع من ظهورها
اشتغال الجمل بحركة حرف
الجر الزائد جريا (على)
مذهب الكوفيين
والاخفش من جواز
(زيادته) في الاثبات
وجعل الكوفيون من ذلك
قوله هم قد كان من مطار

وفيما حذف فأنه أن يعوض منها التاء كعدو وزنه وان الغالب كون العوض في غير محل المعوض عنه
(فان قلت) التخفيف بحذف الواو على القولين الاولين ينافية التعويض بالهمزة (قلت) لا ينافية لسقوط
الهمزة حالة الوصل مع أنها أخف من الواو ونقل عن القرطبي ان مذهب البصريين مبنى على مذهب أهل
الحق من أنه تعالى لم يزل موصوفا بالأسماء أزلا وابدان مذهب الكوفيين مبنى على مذهب أهل الاعتزال
من أنه تعالى كان في الازل بلا أسماء فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (أقول) فيه نظر أما ولا فلانه ليس في
للذهبيين ما يقتضي هذا البناء وأما ثانيا فلان الاسماء ألفاظ وجميع الالفاظ غير أزلية بل هي حادثة باتفاق
الجمهور من الفريقين ولهذا جاز قول من قال أسماء الله قديمة على المسامحة فتأمل * (تنبيه) * اشتقاق اسم
على المذهبين اشتقاق صغير وكذا اشتقاق الجلالة على القول به واشتقاق الرحمن والرحيم وسيا تيك ضابطه
وضابط أخويه في المسامحة * (المبحث الرابع) * لغات الاسم ثمان عشرة على ما ذكره الطبري الاوى وقد
جئت في هذا البيت سم سمسم سمسم كذا سمسم * سمسم بثلاث لاول كاهها

وحذف ألفه خطأ مع أن الاصل في كل كلمة أن تكتب على صورة لفظها بقدر الابتداء بهم والوقوف عليها
لمجوع أمرين كثرة الكتابة وشدة اتصال البناء باسم ولا تنفاه الاول في نحو باسم الله ونحو لاسم ربك وباسم
الرحمن كتبت ألفه وكتابتها مع غير الجلالة من أسمائه تعالى هو مذهب الفراء وجوز الاخفش حذفها معه
وعلى مذهب الفراء جرى الناس ولا خلاف بينهم في ثبوتهم مع غير أسمائه تعالى نحو باسم زيد ولا تنفاه الثاني
عن لفظ الله ولفظ الرحمن ولفظ الرحيم كتبت الالف الاولى من أن في الاول والالف الاولى من التي الثانية
وألف الثالث على التوافقا حذفها الا في الاول فقط لم يلزم حذفها في هذه الثلاثة بسبب وجود هذا الامر فيها
لانه يجوز لخالفه الاصل لا موجب فلا يستل عن ثبوتها في هذه الثلاثة لانه الاصل ولا اجتماعها في بسم الله
فيكون الرحمن الرحيم حذف ألف اسم فيه كما حذف في سمسمهما كما صرح به غير واحد لكن في شافية ابن
الحاجب ان ثبت في بسم الله بدوهم (أقول) ظاهر اطلاق ما ذكرناه من تصريح غير واحد حذف الالف
من بسم الله ولو في نحو قولنا ابتداء باسم الله مطلوب وباسم الله تنزل الرحات والخلق باسم الله منعقد
وتبركت باسم الله تعالى والذي في حوائى الشهاب على البياضوى نقلا عن أبي حيان والداميني ان من شروط
حذف الالف عدم ذكر المتعلق (ثم أقول أيضا) لا يبعد ان يقيد حذف الالف من بسم الله بحالته وقوعه
مبتدأه الشيء أو مراد منه اللفظ الذي يتبدأ به الشيء كافي قل بسم الله تعالى وبرحمته كونه أوفق بمقام
كلامهم وأخذهم في التعليل الكثرة مع ان الاصل ثبوت الالف واذا جاز على الحالة المذكورة وحصل كلام
ابن الحاجب في شافيه على خلافه حصل الجمع بين الكلامين وانما لم يقيد الحذف في بسم الله الرحمن الرحيم
أضحية تلك الحالة لندرة استعمالها في خلافها فالحق النادر بغيره فتأمل وقيل لا حذف بل البناء داخله على سم
بكسر أوله أو ضمه فسكن فرارا من قوالب الكسرات أو الانتقال من كسر الى ضم (أقول) لا يخفى بعده لانه
تخرج لهذا التركيب الكثير الاستعمال على لغة قليلة الاستعمال * (المقصد الثالث في الجلالة وفيه ستة
مباحث) * (المبحث الاول) اعلم أنه كما تحببت العقول في المسمى تحببت في الاسم فاختلف فيه اختلافات
كثيرة ستقف عليها منها اختلافهم في كونه علما أو مصفا أو اسم جنس فقال الجمهور انه علم وضع للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والذات تستعمل استعمال الشيء واستعمال النفس فلذا يجوز
تد كبيره ونائبه وآثروا التذكير هنا لشرافته والوصفات المذكورة ان لا يصح المسمى للاعتبار ههنا في
المسمى والا كان المسمى مجوع الذات والصفة مع أنه الذات فقط على الصحيح كحسيني وقولهم ان هذا الاسم
مستجمع لجميع الصفات ليس معناه أنه يدل عليها ولو بالاجال لان هذا ليس شأن العلم بل معناه أنه دال على
ذات جامع لجميعها فهم وصف الدال بوصف المدلول فله يس (أقول) أحسن منه أن يقال استعماله لجميع
الصفات باعتبار المعنى المحفوظ مرجح التسمية به المفهوم من أصله الذي هو اله على الاصح كما يأتي وهذا المعنى
هو الالهية المتضمنة جميع صفات الكمال وكونه ملحوظا مرجح التسمية به فيجوز كلام السيد الجرجاني في

والانحطس قوله تعالى بغير
لكم من ذنوبكم واشترط
الجهور لزيادتها ان تسبق
بنفي أو شبهه وأن يكون
مجردا منكرة كما اشار الى
ذلك في الخلاصة بقوله
وزيد في نفي وشبهه فجر
نكرة كالمبايع من مفر
واشترط السكوفون الثاني
ولم يشترط الانحطس شيئا
(أو ضمير) مستتر فيها
جواز اعانته على مهمها والجار
(والجور) الذي هو من شيء
(بيان المهم) على حد قوله تعالى
مهما تاتاه من آية واعترض
الوجه الاول بأنه يلزم عليه
خلو الجلة الواقعة خبرا عن
الرابط والثاني بان البيان
المذكور مساو للمبين
ويجب في البيان أن يكون
أنحصر لفصل الفائدة كما
في الآية وأجيب عن
الاول بان الرابط محذوف
والقدير مهما يكن من شيء
معه ويكون المعلق عليه
وجود شيء مع شيء آخر بعد
البسطة والكون لا يخلو عن
ذلك على أن هذا الاعتراض
لا يرد على القول بان مهما
جرف وعن الثاني بان محل
وجوب الخصوص في
البيان اذا لم يرد به التعميم
ودفع توهم ارادة نوع بعينه
والاجاز كما هاربان الشيء
عام أو يديه خاص أي مهما
يكن شيء من موانع مصدر
جوابها الخواص ثابت له سند
اليه وانما علم سبويه

موضعين سياتيان فتنبه (فان قلت) لم خص هذان الوصفان بالذكر (قلت) قال الشنوافي الاول أن يقال
ان تخصيص الاول لكونه أكمل الصفات وأشرها للفرع كل كمال على وجوب الوجود بالذات الذي ينصرف
اليه مما في الوجوب وتخصيص الثاني لبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحديث اهـ وواجب الوجود
بالذات هو الذي وجوده لذاته لا لامر خارج عنه كمنع ارادة الغير وقد رتب وجوده وان شئت قلت هو الذي
لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم واستدلوا بهذا القول بثلاثة أوجه الاول انه يوصف ولا يوصف به الثاني انه لا يبدله
تعالى من اسم تجري عليه صفاته كما هو قانون الوضع اللغوي ومقتضى استعمالان العرب ولا يصلح له مما يطابق
عليه سوا ما لفظه ورمي الوصفية في غيره بخلافه الثالث أنه لو لم يكن علمابان كان صفة أو اسم جنس لسكان
كأيا فلا يكون لاله الا الله توحيدامع أنه توحيد بالاجماع وبحث في الاولين بانهم انما ينفيان كونه وصفا
لا كونه اسم جنس لانه يوصف ولا يوصف به ولانه يكفي في جريان تلك الصفات وقال البيضاوي الاظهر أنه
وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالمثل التري يا الصعق أجرى
مجرى العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطابق احتمال الشركة اهـ وقوله لكنه لما غلب
الخ دفع للوجود المذكورة في اثبات كونه علما موضعا لذاته الخصوصية وحاصله أنه لما غلب على ذاته تعالى
وصار كالعلم الوضعي أجرى مجراه في محله وصفه وامتناع الوصف به فاندفع الاول وكذا الثاني لان اجراء الوصف
عليه تعالى لا يتوقف على أن يكون له علم وضعي بل يكفي فيه أن يكون له ما يجري مجرى العلم الوضعي مما غلب
عليه وفي عدم تطابق احتمال الشركة اليه فاندفع الثالث لان افادة لاله الا الله التوحيد لا تتوقف على كون
الجلالة علما موضعا لذاته الخصوصية بل يكفي فيها أن لا يتطرق اليه احتمال الشركة سواء كان علما موضعا لذاته
الخصوصية أو من الاعلام الغالبة المختصة بها كذا في حواشي الشيخ زاده (أقول) يندفع أيضا بالغلبة
الاعتراض عليه بالامر الثاني من الامرين المعترض بهما على القول الثالث الاتي كما اندفع الاول منهما ولا
يجزى أن المفهوم من كلام الشيخ زاده أنه عند البيضاوي صار علما بالغلبة ويشعر به قول البيضاوي وصف
في أصله وسبب أني التصرح به في كلام الشيخ الشيرازي أيضا فهو انما ينكر كونه علما موضعا لقوله وصار
كالعلم أي الوضعي كما مر في كلام الشيخ زاده وقوله مثل التري يا الصعق قال الشيرازي في حواشيه محفل
الرجوع الى كونه وصفا في الاصل ثم غاب فالمعنى كما أنهم ما وصفان في الاصل ثم صار علمين بالغلبة وان كانت
الغلبة فيهما متحققة فقد استعملوا ولا في غير ما غلبا عليه وفي الله تقدير به اذ لم يستعمل الا فيه تعالى ويحتمل
الرجوع الى قوله كالمعلم بيان له أو بدلا منه فالمعنى صار كالشير يا الصعق في صيرورته علما بالغلبة وان افترقا
والثريان صغير تروى وثبت تروان أي ذي ثروة أي غني ثم صار علما للنجم المعروف بالغلبة لكثرة كواكبه
قبل ستة وقبل سبعة والصعق هو الذي أصابته الصاعقة ثم صار علما لخوايل بن نفيل بن عمرو بن كلاب حين
أصابته الصاعقة اهـ روى أن خويلدا كان يعلم الناس بتهامة فهبت ذات يوم ريح شديدة فسفت الغراب
في جفانه فشتمها فرمى بصاعقة فقتلته كذا في حواشي الشيخ زاده وفيها أن الغلبة في الثريان تقديرية كالغلبة في
لفظ الجلالة وهو خلاف ما مر عن الشيرازي ثم استدلل البيضاوي على مختاره بثلاثة أوجه الاول أن ذاته من
حيث هو ذاته بلا اعتبار أمر آخر معه حقيقي كالعلم والقدره أو غير حقيقي ككونه معبودا أو كونه رازقا
غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه بل لفظ قال الشيخ زاده أي لا يمكن أن يكون مدلولاً عليه بل لفظ بوضع له
بخصوصه سواء كان الواضع هو الله تعالى أو البشر أما الاول فلان الحكمة في وضع اللفظ لاه معنى فهم البشر
المعنى عند اطلاق اللفظ وهو انما يتصور في المعاني المعقولة للبشر وأما الثاني فظاهر لان وضعه للمعنى فرع
تعقل المعنى الثاني أن الاسم المكرم لودل على مجرد ذاته الخصوصية لما أفادنا ظاهر قوله تعالى وهو الله في
السموات وفي الارض معنى صحيحا قال الشيخ زاده أي ان الظاهر تعلق قوله في السموات بلفظ الجلالة فلا يمكن
وصفا في الاصل لما صرح أن يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على معنى الفعل حيث أن الأصل أي لافي الاصل ولو
وقت الاستعمال فلا يفيد معنى صحيحا على تقدير حمله على ظاهره وان أفاده على تقدير حمله على خلاف ظاهره

أى من الواجهة الالآتية وأما إذا كان وصفه فى الأصل وان كان ذلك الأصل مهورا عند استعماله علمنا فيصح أن يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل فى الأصل فيكون المعنى وهو المستحق للعبادة فيه - ما اه
وخلاف الظاهر هو أن يجعل الظرف متعلقا بمحذوف أى المعبود فى السموات وفى الأرض أو حال من سرهم وجهرهم ويكون جملة تعلم خبرا ثانيا أو هى الخبر والله بدل ويكون الخطاب عاما للملائكة أيضا إذا لزم لغيرهم ولا جهر فى السموات أو خبرا ثانيا أو أولا والله بدل ومعنى كونه فيها أنه عالم بما فيها على التمثيل بان يشبه حال العالم بما فيها بحال السكان فيها كما قيل بكل ذلك وقوله لما أقام معنى صحيحا يقتضى أن ظاهره يفيد معنى فاسدا على تقدير دلالة على مجرد ذاته المخصوصة وبينه الشير وانى بان المعنى حينئذ ذاته تعالى فى السموات وفى الأرض وهو فاسد لما فيه من الحلول والتجسيم (أقول) هذا خروج عن موضوع ظاهر الآية وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم لتعلقه على هذا يكون محذوف وعليه يمكن دفع الفساد باعتبار التأويل السابق فتنبه الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والأصول التى تذكره أى فهو مشتق فيكون وصفا (وأجيب عن الأول) بان التعقل الذى لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه وأما التعقل بوجه مختص فحاصل لهم وهو كافى في فهمهم المعنى من اللفظ الذى هو حكمه الوضع ان قلنا الواضع الله تعالى وفى إمكان وضعهم اللفظ للمعنى ان قلنا ان الواضع هم بدل وضع الاب علم الولد قبل رؤيته ولا يرد قولهم العلم ما وضع لشيء بجميع مشخصاته لان المراد ملاحظتها بوجه مختص ولو اجتمع أن فى علم الحوادث كنه ذاته تعالى خلافا للحكمة على أنه متمنع والمتكلمون على أنه ممكن غير واقع وبعض الصوفية على أنه واقع بتصفية الباطن كفى السيراقى على المطول (وعن الثانى) بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضى وصفه لجواز أن يكون تعلقه باعتبار ملاحظته للمعنى الوضعى الخارج عنه المفهوم من أصل اشتقاقه أو المشهور به مسماه كفى قوله * أسد على وفى الحروب نعامه * وهذا المعنى على الأول المألوفية وعلى الثانى المألوفية والموصوفية بصفات الكمال (وعن الثالث) بان كونه مشتقا لا يقتضى كونه وصفه فى الأصل وانما يقتضيه ان لو وجب كون المشتق موضوعا فى الأصل لذات مبهمة وليس كذلك فان أسماء الزمان والمكان والآلهة مشتقات وليست بصفات لانها على ذات معينة بنوع معين (وأعترض) على ما اختاره البضاوى بانه اذا كان فى الأصل وصفه عرض له معنى الاسمىة بالعلبة لم يكن الله تعالى فى أصل الوضع أى قبل عروض الغلبة اسم تجرى عليه صفاته وهو ظاهر لزوما فاسدا (وأجيب) عنه بانه انما نشأ من عدم التفرقة بين الغلبة الحقيقية والتقديرية ومن الغلبة عن انشاء التقديرية عن الوضع كذا فى الشيخ زاده والشيرازى وقيل انه اسم المفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للمعبودية وكل منهما كفى التخصر فى فرد فلا يكون علما أى بل هو اسم جنس ورد بامر من أحدهما اجساعهم على أن لا اله الا الله يفيد التوحيد ولو كان اسما للمفهوم كفى لم يفده لان الكلى من حيث هو يحتمل الكثرة لا يقال افادتها التوحيد باعتبار القرائن والشرع لا ناقول تفرقة أهل اللسان بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن فيعدون الاول توحيدا أى صريحا دون الثانى مع وجود القرائن فى كل دليل على أنها تفيد بذاتها ابواسطة القرائن فبطل الشق الاول ولو كانت الافادة باعتبار الشرع دون اللغة لزم أن لا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول ما لم يعلم ان القائل على اصطلاح الشرع والالزام باطل فكذا المزمع الذى هو الثانى * ثانيهما انه لو كان اسما للمفهوم الكلى لزم استثناء الشئ من نفسه فى كلمة التوحيد ان أريد به فيها المعبود بحق والكذب ان أريد به مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب حينئذ أن يكون له فيها معنى المعبود بحق والله علم وضع للفرد الموجود منه (أقول) الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بانه صار علما بالعلبة على هذا الفرد المخصوص به الكلى اذ لا يسمعه انكار ذلك وقد نقل الشيرازى عن الخليل أنه قال أطبق جميع الخلق على قولنا الله مخصوص به تعالى اه أى أعم من أن يكون بطريق الوضع أو بطريق الغلبة ثم رأيت للعلامة ابن قاسم فى حواشيه على مختصر السعد ما يشبه حيث كتب على قوله فلا يكون علما مانصه أى بالاصالة فلا ينافى أنه على

البيان لانه لا يمكنه ذكر حديث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرهما بما يشمل جميع موارد هاتاه ابن هشام فى حواشى التسهيل (أو ناقصة) فتحتاج الى اسم وخبر (والاسم) حينئذ اما (شئ) على مامر والخبر محذوف والتقدير مهمما يكن شئ موجودا (أو ضمير) مستتر فيها جواز اعاد على مهمما أيضا ومن شئ بيان مهمما (والخبر) لها (محذوف) أيضا والتقدير مهمما يكن من شئ موجودا وفى هذين الوجهين ما فى الوجهين السابقين من الاعتراض والجواب لامن شئ فلا يصح أن يكون خبرا على جعل الاسم ضميرا لآن من أن كانت زائدة كان المعنى مهما يكن شئ شيئا وان كانت للتبعيض كان المعنى مهما يكن شئ بعض شئ ولا حاصل له فظهر أن الوجه خمسة وجهان على تقدير التمام وثلاثة على النقصان وان الاخير فاسد * الرابع فى بيان لزوم الفاء فى خبرها وقد أشار اليه بقوله (وتجب الفاء) الرابطة أى حصولها (فى جوابها) لتضمنها معنى الشرط وجواب الشرط يجب اقترانه بالفاء اذ لم يصلح لمباشرة الاداة بان كان جملة اسمية أو طلبية أو فعلية حامدا أو منفية بان أو ما أو

مقرونة بقدر أول السنين أو
سوف وقد أشار إلى ذلك في
الخلاصة بقوله واقرن بها
حتماجواب الوجهين شرطاً
لأن أو غيرهما لم يجعل وإنما
وجب الفاء بعد أمامها طلقاً
ولم تلزم بعد غيرهما من أدوات
الشرط إلا فيما ذكر لأن
دلالة أفعال الشرط ضعيفة
من حيث أنها بطريق
النيابة فلزم تقوية لذلك
الأنها إذا دخلت على قول
قد طرح استعناء عنه
بالقول فيجب حذفها عنه
كقوله تعالى فاما الذين
أسودت وجوههم أكفرتم
ولا تحذف في غير ذلك
إلا في ضرورة كقوله
أما اعتال لا قتال لديكم
والمكن سيرا في عراض
المواكب
أوندور كقوله عليه الصلاة
والسلام أما بعد ما بال رجال
يشترطون شروطاً ليست
في كتاب الله وقد أشار إلى
ذلك صاحب الخلاصة بقوله
أما كهم ما يكمن شيء وما
لثألوها وجوباً بالفاء
وحذف ذي الغافل في نثر إذا
لم يك قول معها قد نبذ
الخامس فيما يفصل به بين
أما والفاء وقد أشار إليه
بقوله (و) يجب (المصل)
بينهما لأن أصل أماريد
فمنطلق مهما يكن من شيء
فسر يد منطلق فز حلفت
الفاء وأخوت إلى الظاهر كراهة

هذا قد يجعل علم بالغلبة اهـ وحينئذ يدفع عنه الامران المذكوران وعلى هذا وما سبق في تقدير كلام
البيضاوي يكون اسم الجلالة في الحالة الراهنة علماً باتفاق الاقوال الثلاثة لأن علميته على القول الأول
وضعية متصلة وعلى الأخير من غلبة طارئة والقول بأنه علم بالغلبة التقديرية إنما يأتي عليه ما فلا يخرج
فأثبوه عن قائمها إذا الغلبة كثرة استعمال اللفظ في بعض أفراد ما وضع له بحيث ينصرف إليه عند الإطلاق
ولا ينصرف إلى ما وضع له أو بعض آخر لا يقرينه والتقديرية منها هي ما يكون بالنظر للوضع فقط بان يقتضي
الوضع استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من غير أن يستعمل فيه بالفعل فيقدر أنه استعمل فيه ثم غلب على
غيره كفي الدبران والعروق وأما الحقيقة فيسمى ما يكون بالنظر للاستعمال أيضاً بان يكون اللفظ استعمال
بالفعل قبل الغلبة في غير ما غلب عليه من أفراد ما وضع له كفي النجم والكتاب واعلم أن وضع الجلالة على القول
الأول والثالث شخصي لكنه على الأول خاص لموضوع له خاص وعلى الثالث عام لموضوع له عام وأما على
الثاني فتوعى عام لموضوع له عام كما هو شأن جميع الصفات المشتقة كالرحمن والرحيم فبان من هنا وما أسلفته
في آخر بحث الباء أنه وجد في التسمية أقسام الوضع الشخصي الثلاثة الواقعة وأحد أقسام النوعي الثلاثة
الواقعة فافهم ووضعه هو الله تعالى اتفاقاً على ما قاله الغنيمي تبعاً للكمال بن الهمام حيث قال في تحريره
إن الخلاف في الواضع إنما هو في أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فالواضع لها هو الله اتفاقاً
وأما أعلام الأشخاص كزيد وعمر فالواضع لها البشر اتفاقاً اهـ ونازع يس في دعواه الاتفاق على أن
الواضع لأسمائه تعالى هو فقال في دعوى الاتفاق نظر كما يعلم من جواب القوم عن استشكل علميته بماسر
ومن نقل القرطبي عن المعتزلة أن الحق جل وعلا كان في الأزل بلا اسم فلما خلق الخلق وضعوا له الأسماء اهـ
وهو نزاع في محله (البحث الثاني) * على القول بأن اسم الجلالة علم بالغلبة يجري فيه ما في العلم بالغلبة من
الخلاف في كونه منقولاً أو لا فقل أنه واسطة بين المنقول والمرتبج لا منقول لعدم الوضع على ما غلب عليه
ولا مرتبج لسبق استعماله تحقيقاً أو تقدير في غير العلمية وقبل منقول بوضع تنزيلي حكمي لأن غلبة استعمال
المستعملين بمنزلة وضعهم وفي حكمه كفي الآيات والبيانات وهذا هو الراجح وأما على القول بأنه علم بالوضع
فاختلاف إضافيه فقبل أنه منقول أي مأخوذ من أصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو المراد بالمشتق في
عبارة من غير به لا مقابل الأعلام وأسماء الاجناس من الوصف كاضارب والمضروب لأنه ذكر كونه اسماً
مشتقاً في مقابلة كونه صفة مشتقة اهـ ونسب هذا القول إلى الجمهور غير واحد كالشيباني في حواشي
البيضاوي وقيل مرتبج لأصله ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته الخصوصية واليه ذهب الخليل
والزجاج واختاره الامام ونسبه إلى سيبويه وأكثر الأصوليين والفقهاء كآبي حنيفة والشافعي كفي حواشي
البيضاوي وعلى أنه منقول قبل أنه مأخوذ من أصل لا بعلمه إلا الله وقيل من لا يلوها إذا خلق على ما في
القاموس حيث قال فيه في مادة لوه لا الله الخلق خالقهم أو احتجب على ما ذكره بعضهم وعليه مشيت في رسالة
لي صغيرة في التسمية والجدلة وقيل من لا يلوها إذا احتجب وارتفع كفي القاموس وفي حواشي الشهاب
نقل عن بعض كتب اللغة لا يلوها إذا احتجب أو لا يلوها أي لوها إذا ارتفع اهـ وأصله على هذا مصدر على
وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين كفي الشنواني وكذا على ما قبله قلب الواو والياء ألفاً تخفيفاً وأدخلت عليه
أل وأدغمت اللام في اللام وقد قرئ شاذوا وهو الذي في السماء لا وفي الأرض لا وقيل من له بفحات الالهة
بكسر الهمزة والوهمية بضمها فمعاً مع تشديد ياء الأخير إذا عده فإله بمعنى مالوه ككتاب بمعنى مكتوب
وقيل من له بكسر اللام من باب فرح وكذا في جميع ما يأتي كما في الشنواني إذا تخبر فإله بمعنى مالوه فيه وقيل
من له إذا فرغ فإله بمعنى مالوه اليه وقيل من له إذا فرغ فإله بمعنى مالوه اليه وقيل من له إذا سكن فإله بمعنى مالوه اليه
وقيل من له إذا حار فإله بمعنى آله كضارب وأصله على هذه الأقوال التسمية له كفعال حذفته همزته على خبر
قياس كما قيل في ناس أصله أناس وعوض عنها الابدليل جواز قطع الهمزة بكسرة في قولك يا الله لانه بالنظر إلى

عوضية آل وجرت بها الوجوب سقوط همزة غير العوض درجوا وانما جاز وصلها بقلة فيما ذكر نظرنا الى أصل
 آل من تحذفها المتعريف وقبل أدخات آل بلا حذف ثم نقلت حركة الهـ مزة الى اللام ثم حذف وجعلت آل
 عوضا عنها لتعريف لازمة بعد ان لم تكن لازمة وسكنت اللام لادغامها في اللام (واعترض) بان نقل الحركة الى
 مثل ما بعدها هو وجب اجتماع المذاهب متحركين وبان تسكين المنقول اليه موجب لكون النقل عملا كالأعمال
 وبان اجتماع المثليين انما يوجب الادغام اذا كان في كلمة وهو هنا في كلمتين وبان ادغام المنقول اليه فيما بعد
 الهمزة بمنزل عن القياس لان حذفها الالة فهمي في تقدير الثبوت (وأجيب) بان نقل الحركة الى مثل ما بعدها
 وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف السكامة بالادغام مغفروا لما كانت عوضا عن الهمزة صارت بمنزلة
 فهمي كالجزء مع أنها كالجزء مما بعدها ولو لم تجعل عوضا ولا مانع من جعل الادغام مع تقدير ثبوت الفاصل بين
 المثليين من خواص هذا الاسم الشريف وقبل حذف الهمزة على غير قياس ادخفها القياس بعد نقل
 حركاتها واختاره السيد الجرجاني قال بدليل لزوم الادغام لان المحذوف اعتباطا كالمدوم فالتقي المثليان
 بخلاف المحذوف لالة تصريفيه فكما ثبت وقد علمت جوابه وقيل بل حذف قياسا لانه اجتمع همزتان بينهما
 ساكن وهو جاز غير حصين فكانهما التقيا فحذفت الثانية تخفيفا لان الثقل جاء بها وادغمت اللام في اللام
 واختاره الرضي لا يقال لو عوضت آل من الهمزة لم يصح أن يقال الاله لان فيه الجمع بين العوض والمعوض
 لانا نقول الاله بالهمزة ليس هو الذي وقع فيه التعويض حتى يمنع الجمع بين آل والهمزة بل هو اللفظ الذي
 قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همزة فيه وقيل من وله اذا فرغ فله بمعنى مولوه اليه وقبل من وله
 اذا طرب فله بمعنى مالو به وقيل من وله اذا تحير فله بمعنى مالو فيه وأصله على هذه الثلاثة ولا كفعل قلبت واوه
 همزة كقولهم اعاء واشاح في وعاء ووشاح وأدخات آل بعد حذف الهمزة أو قبله على ما مر وضعف كونه من
 وله بكثرة الكلمة فيه وبوجهه على آلهة اذ لو كان أصله ولاها لجمع على أوهاة لان التذكير يرد الحروف المنغلبة
 الى أصولها قبل وبانه لو كانت الهمزة متعاقبة عن الواو لجاز النطق بها كما قالوا وعاء ووشاح وأرجح الاقوال انه
 من الله اذا عبد وأصله كفعال والذي روجه على غيره كما قاله السعد التنفاز في كثرة دوران الاله في الكلام
 واستعمله في المعبود بحق واطلاقه على الله تعالى (فان قلت) صريح ما مر ان أصل الله منكر او قد قال في
 الكشف والله أصله الاله (قلت) آل في كلامهم من الحكاية لامن الحكى للوفاق على زيادتها على أصله كما في
 الشيخ زاده الا أنه أدخل آل في خبر المبتدا فإداة للعصر كفي زيادتها لمرارة الى عدم ارتضائه كون أصله غير
 ذلك ومن الغرائب ما قيل ان أصله هاء ضمير زيد عايله لأم الجرف صار له أي الكل له فادخل عليه آل وأدغم
 ونغم واشبعت فتحة اللام الثانية (فان قلت) الراجح ان المتأخوذ منه المصدر لا الفعل فلم جعل في الاوجه السابقة
 الفعل (قلت) ما سبق على تقدير مضاف أي من مصدر كذا وانما ذكر والفعل الماضي لحكمة هي التنبيه على
 الحروف المتعبرة في الاشتقاق وهي الموجودة في الماضي لا الموجودة في المصدر اذ كثير من المصادر كالخروج
 والقبول والمعرفة والدوران يشتمل على حروف لا تعرب فيه وهذا لتحقيق نفيس نبه عليه السيد الجرجاني في
 حواشي الكشف (فان قلت) هل يقصد بلفظ الله حال اطلاقه عليه تعالى دلالة على معنى العبودية أو التحير
 أو نحو ذلك مما مر (قلت) قال السيد في حواشي الكشف هو علم لا يقصده الذات أصله وذلك المعنى مرجح
 للتسمية فان قصد كان تبعا اه (قال الشنواني) وفيه وفي قولهم علم لذاته المخصوص تنبيه على أنه لم يعتبر فيه
 صفة به صرح الشيخ أبو الحسن الأشعري وغيره من المتقدمين والمتأخرين فالمسمى بالذات فقط ومنه صدر
 المتأخرين الفاضل الشيرازي وادعى انه اعتبر فيه صفة كجمع الكمالات واستحقاق المحامد أو نحوهما مما
 لوحظ به الذات (قال) لان الذات من حيث هي غير معلومة لنا فلم يعتبر فيه صفة لم يكن معناه معلوما لنا ولا ينبغي
 انه لا وقع لهذا المنع لان المسئلة تقليدية والجماعة ثقات وسنده مرفوع لانه يكفي في علم المعنى ملاحظة بوجه من
 الوجوه الخارجة عنه كما علم مما مر والمسمى على هذا القول بمجموع الذات والصفة ونقل عن شيخ الاسلام
 زكريا أيضا (تنبيه) العوض عن الهمزة هو آل بنسبها على انما بنسبها اداة التعريف كما هو رأي

الولاء بين خوف الشرط
 وحرف الجزاء لان حق
 حرف الجزاء أن يقع بين
 جملتين فأخرى الى الخبر وتزل
 ذلك المفرد منزلة الجملة
 ليحصل ما ذكر والفصل
 بينهما (اما بعد) مبتدأ أو
 خبر نحو أما زيد فخطب أو أما
 في الدار فزيد (أو فضله)
 جملة شرط أو اسم منصوب
 بالجواب أو مجزوف بفسره
 ما بعد الفاء أو ظرف
 معمول لا مآولا للفعل الذي
 ثابت عنه نحو فاما ان كان
 من المقربين فسرور
 وريحان الآيات ونحو فاما
 اليتميم فلا تقهر الآيات
 ونحو فاما غود فهديناهم
 بالنصب ونحو وأما بنعمة
 ربك فذت ومنه قولهم في
 صدر الكتب والخطب أما
 بعد فظهر أن الامور التي
 يفصل بها بين أمأ والغاية
 جمعها بعضهم في قوله
 وبعد أما فاصلا يواحد
 من ستة ولا تله بزيادة
 مبتدأ أو الشرط ثم الخبر
 معمول فعل بعد فاء يكر
 كذلك معمول للفعل فسرره
 ما بعد فاء بعد ها مؤخره
 والظرف والجور ثلاث
 وقد قالها كل امام ثبت
 فلا يجوز الفصل بينهما فجعله
 تاما غير دعاء ولا بأكثر من
 اسم وأما الجملة الدعائية
 فيجوز الفصل بها مع واحد
 من هذه الامور ونحو أما

اليوم زكنا لله فالامر كذا
 وكذا في السادس في
 وجوب اصف الاسم لها
 وقد اشار اليه بقوله
 (و) يجب (اصف الاسم)
 لها عند صاحب الكشف
 ليكون منزلة حصول
 الاسمية اللازمة لها على
 ما مر وذهب الجمهور الى
 عدم الوجوب بدليل فاما
 ان كان من المقربين واجيب
 بان الاسم مقدور والاصل
 فاما المتوفى في السابع في
 بيان اطراد حذفها وقد
 اشار اليه بقوله (ويطرد
 حذفها) أي أما (مطلقا)
 سواء كان هنالك أمر
 أو نهي أو لا عند الجمهور
 بدليل دخول الغاء في حيز
 و بعد في كلام لا أمر فيه
 ولا نهي نحو و بعد نهذا
 شرح قد دخول الغاء لا ما
 القدرة وذهب بعضهم الى
 أنه لا يطرد الا اذا كان أمر
 أو نهي نحو و ذلك فكبر
 والشيطان فلا تطع
 ودخلها في غير ذلك
 لتزيل انظر منزلة الشرط
 كما في قبوله تعالى واذ لم
 هم ثوابه فسيقولون هذا
 اذن قديم ودخلوا حديثا
 جائزا لان زومها بعد الواو
 انما هو لكونها ثابتة عن
 اما بدليل انها اذا كانت
 استثنائية أو عاطفية
 لا تكون لازمة واجيب
 بان الأصل عدم التزيل

الخليل وهو الاصح أو اللام وحدها والهمزة للتوصل للنطق بالساكن على أن اللام وحدها أداة التعريف
 كما هو الرأي الثاني كذا في الحطيم على المطول (فان قلت) العوض هنا أكثر من المعوض على الرأي الأول
 والمتعارف خلافه (قلت) لم يثبت بالهنا محض العوض بل التعريف أيضا وان اسلخ عنها بعد العلمية ومن
 هذا يعلم جواب ما يقال لم اختصت ال بالعوض بل بالعوض بل بالتعريف أيضا وان اسلخ عنها بعد العلمية ومن
 وعليه يظهر توجيه جواز قطع الهمزة بقوتها بكونها جزء العوض من الحرف الأصلي وأما توجيهه بقوتها على
 الثاني فيمكن بيانه بان الهمزة لما اجتنبت للنطق باللام حوت منها مجرى الحركة فلما عوضت اللام من حرف
 متحرك كان الهمزة تدخل تنافي العوضية فلها جاز قطعها وانما اختص جواز قطعها بالنداء قبل لان الحرف
 يتعوض فيه للعوض بل لا يكون فيه شائبة التعريف أصلا حذرا من اجتماع حرفي التعريف يا وأل وان كان
 اجتماع التعريفين المتغايرين غير محذور بدليل ما رواه ابو عبد الله بناء على الصحيح من بقاء المنادى المعروف على
 تعريفه وزيادة النداء وضوحا والقول بقصد تنكيره يرد به الله بخلاف غير النداء فان الحرف فيه على
 أصله ونظر فيه الرضى بان اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الأسخرو ز ياء لا تستنكر كفي لقد والا
 ان (قال السنواني) ويمكن أن يوجه اختصاص جواز القطع بالنداء بأنه أنسب لان الغرض فيه التنبية
 وكثرة الحروف أتم تنبيها فليست أمثل اه وكون ال للتعويض والتعريف انما يأتي على أن الله من اله أو من
 وله أما على أنه من لاه ياء أوله ياء فليست للتعويض كما هو ظاهر هذا وقد قيل ان ال فيه لا يكمل أي الاله
 الكامل وقيل للهداي الاله المعهود في أذهان المؤمنين المذكور بالسنتهم وهم اقرعان عن كونها للتعريف
 لان ال التي لا يكمل والتي لا عهد من أقسام المعرفة وقيل زائدة لازمة ومعنى ز ياءتها أنها لا للتعريف ولا
 للتعويض ولا من نفس السكحة ومعنى لزومها أن حذفها لا يسمع ورد بان الأصل عدم الزيادة وقيل من نفس
 الكلمة ووصات الهمزة لكثرة الاستعمال واختاره أبو بكر بن العربي والسهيلي ورد بامتناع تنوينه قال
 أبو حيان لان وزنه عليه فلال وأما على هذا الوزن فمصرف (أقول) هذان القولان يحتملهما مذهب
 الثمانيان بان الاسم الكريم علم مرتجل لأصله ولا اشتقاق وأقر بهما باليه أو لهما لان منهن ابن مالك وقد
 صرح في شرح التسهيل بأنه من الاعلام التي قارنت وضعها وأل وهذا يبعد أنها زائدة لازمة (المبحث الثالث)
 مذهب الجمهور أن الاسم الكريم عربي وضعه وقيل بمعنى وضعه وأصله قيل بالعبرانية وقيل بالسرانية لاها
 فغير يحذف الالف الأخيرة وادخل ال لان العبرانيين أو السريانيين يقولون لاها كثيرا ومعناه كما قبله
 السنواني من له القدرة ورد بان قولهم لاها كثير لا يقتضي كون الله معربا عن لاها لان المشابهة الحاصلة بين
 اللفظين في الشيء من حروف السكامة لا تقتضي كون احدهما مائلا نحو هذه من الاخرى وعلى تقدير الاقتضاء
 فالحكم بان العرب أخذوا من العجم من غير عكس تحكم محض كذا في السنواني (أقول) قد يمنع الحكم
 بالترجيح بسبق لغة العجم (فان قلت) كيف جعل على القول الثاني معربا مع قول ابن السبكي في جمع
 الجوامع ان العرب لفظا غير علم استعماله العرب فيما وضع له في غير لغتهم وليس في القرآن وما قاله الشافعي (قلت)
 مراده به العرب المتخالف في وقوعه في القرآن بدليل قوله وليس في القرآن الخ اذ لا خلاف في وقوع العلم العجمي
 الوضع فيه كإبراهيم واسماعيل فلا ينافي تسمية مثل هذا العلم معربا كما يفيد كلامه في شرح مختصر ابن الحاجب
 وأكثر أهل العلم على أنه الاسم الأعظم لجمعه جميع صفات الكمال ولأنه أعرف المعارف بلا خلاف وعدم
 الاستجابة به لعدم اجتماع شروط الدعاء ومن ثم كان رأس الأسماء المقدم عليها الموصوف بأنه الجامع
 لجميع معانيها ولم يتكرر غيره في القرآن تكرر لانه جاء فيه ألف مرة وخمسمائة وستين مرة ولم يكن عند مشايخ
 الصوفية صاحب مقام كما نقله الحسادى عنهم ذكره في كبرياهم الله تعالى سجد ا قال الله تعالى لنبيه قل الله
 ثم ذرهم في نحوهم وقال جماعة هو الحى القيوم واختاره النووي قال وهذا يذهب كرفي القرآن الا في ثلاثة
 مواضع في البقرة وآل عمران وطه واعتزوا عليه بان المهيمن لم يذكرا لامرأة واحدة في الحشر فلو كانت
 الذكورة في الاعظمة لكان المهيمن أولى به من الحى القيوم (أقول) انما يفيد لوعلى النووي الاعظمية

بأنه لم يذكر في القرآن الا في ثلاث المواضع الثلاثة كلوقع في عبارة الشسواني وكان تعليله بذلك من حيث القلة
وقد يمنع الامر الاول بان الذي في كلام غير واحد كالحطيب الشريفي والاشعري أن النوى على الذ كرفي
المواضع الثلاثة فقط بالاعظمية وعليه مشينا آتفا وحيد لا يرد ذلك الاعتراض لانه لم يجعل ذلة الذ كرفي في
الاعظمية حتى يرد أن المهيمن أقل فيلزم أن يكون أولى بالاعظمية ونسبهم أنه على الاعظمية بأنه لم يذكر في
القرآن الا في تلك المواضع الثلاثة قد منع الامر الثاني لانه يجوز أن يكون تعليله الاعظمية بذلك لامن حيث
القلة بل من حيث مجموع أمور ثلاثة خصوص هذا العدد الذي له مزيد شرف وخصوص تلك المواضع التي
لهامزيد شرف وورد خبر بأنه فيها فقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال هو في ثلاث سور في البقرة وآل
عمران وطه فتأمل وقيل هو الرحمن وقيل هو ذو الجلال والاكرام وقيل هو بهم كايلا القدر وساعة الاجابة وعن
الجنيد وغيره أن الاسم الاعظم يختلف باختلاف حال الداعي فكل اسم من أسمائه تعالى دعا العبد به ربه
مستغرفا في بحر التوحيد بحيث لا يكون في فكره حينئذ غير الله تعالى فهو الاسم الاعظم بالنسبة اليه وقد سئل
أبو يزيد البسطامي عن الاسم الاعظم فقال ليس له حد محدود وانما هو فراغ قلبك لوحده انيته تعالى فإذا كنت
كذلك فادفع الى أي اسم شئت فانك تسير به من المشرق الى المغرب هذا وفي الاسم الاعظم نحو من أربعين قولاً
وقد أفرد بالتأليف واعظمية ما باعتبار مدلوله أو باعتبار كثرة الثواب عليه أو باعتبار اجابة الداعي به عاجلاً
كما يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم في شأنه اذا دعى به أجاب واذ سئل به أعطى * (المبحث الرابع) * تفخيم
لام اسم الجلالة أي تغلف اذا انفخ ماقبلها أو انضم تعظيماً للاسم ليوافق تعظيم المسمى وزيادة في الفرق بينه
وبين الالات اسم الصم وترقى اذا انكسر ما قبلها لان الكسرة تقتضي التثنية واللام المفخمة تقتضي التعدد
وفي الانتقال من التثنية الى التعدد من الثقل ما لا يخفى ويجوز الوجهان اذا وقع قبلها حركة بين الكسرة
والفتح كالملة السومسي حركة الراء في نرى الله وسيرى الله على أحد وجهيه والتفخيم أحسن ما وافقته الاصل
من الفتح وقيل تفخيم لانه مطاوعة لبقية بعضهم نقل الفاضل خسروان بعض القراء يفخم لانه مع الكسرة
أضوا لا يجوز حذف الالف الساكنة التي قبل الهاء لفظاً ففسد الصلاة بحذفها اذا وقع في التثنية أو الجلالة
أو تكبيرة الاحرام أو التشهد الثاني ولا ينعقد صريح اليمين بما حذف منه اتفاقاً وهل تنعقد به كآيته بان
تنعقد به اليمين مع نيتها أو لا تقولان مال الى الاول الرافعي وحكاة عن أبي محمد الجويني والغزالي وامام الحرمين
وهذه بان السكامة تجري كذلك على السنة العوام والخواص ونارزاع النووي في ذلك وقال ينبغي أن لا تنعقد
به اليمين مطالعاً لان اليمين لا تكون الا باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته وهذه كلمة أخرى وليس حذف
الالف من اليمين الذي هو الخطأ في الاعراب حتى يقال ان اليمين لا يمنع الاعتقاد ويجعل كل قول والله بالرفع
حيث ينهقد عينا سواء قوي أو لم ينو على المعهود بقيد التثنية على قول الغفال لكن حتى أبو عمرو بن الصلاح
 وغيره عن أبي القاسم الزجاجي ان حذف الالف لغة وجعل منها حذف ألف الجلالة الاولى من قول الشاعر
ألا يبارك الله في سهيل * اذا ما الله يارك في الرجال

ولا يبعد جعل مثله على الضرورة كما فعل البيضاوي (أقول) الظاهر ان كون حذفها لغة لا يجوز حذفها شرعاً
لان أسماء الله تعالى توقيفية ولم يثبت عن الشارع حذفها وانما الثابت عنه ثبوتها فلا تنعدها وأما حذفها
خطأ فهو الواقع زيادة في الفرق بين رسمه ورسم الالات اسم الصم وتبعته في الحذف الالف الثانية من الرحمن
لكنه فوقه معه وبينما سبب الحذف فيها حذف ألف اسم وفي حواشي الشهاب أن الالف الثانية من الرحمن
تحذف مع آل و بدونهم ولم تحذف الالف الاولى منهم أيضاً التاثيرية الى الاحفاف بهم ما ولم تحذف مع بقاء الثانية
اينما لحفظ صدرهم من التغيير ولم يخفف الرحيم أيضاً بحذف يائه لاشباهه حينئذ بالرحم في الرسم وقد سبق
مزيد كلام في ذلك فان قلت كتبوا لفظ الجلالة بلامين ولفظ الذي بلام واحدة مع استوائهم في اللفظ وكثرة
الكتابة ولزوم آل قلت ما كان لفظ الله تاماً في باب الاسمية لكونه معرباً أبقوا كتابته على الاصل من وضع
اللامين وما كان لفظ الذي ناقصاً في باب الاسمية لكونه مبنيادخلوا نقصان في كتابته ولا يرد كتابة

* الشاملين في جواب
الاشكال الوارد على
جوابها وحاصل الاشكال
أن اتصاف الشرح
بالصفات الخصوصية أو
سؤال بعض الاخوان في
قولهم أما بعد فهذا شرح
لطيف الخ أوفقه سألني
بعض الاخوان الخ متقدم
على زمن الاخبار فيكون
ما ضياعاً وجواب الشرط
يجب أن يكون مستقبلاً
كفعل الشرط وقد أشار الى
الجواب بقوله (والجواب)
لما المذكورة في أثناء
الحطاب (مستقبل نظر الى)
القول (المحذوف) وهو
الجواب في الحقيقة ولا يرد
أن الفاء واجبة الحذف
حينئذ لان ذلك مذهب
الجمهور وذهب بعضهم الى
أن الفاء لا تحذف ولومع
القول وعليه يصح هذا
الجواب قال في المغني هذا
قول الجمهور وزعم بعض
المتأخرين ان فاء جواب أما
لا تحذف في غير الضرورة
أصلاً وأن الجواب في الآية
قوله فذوقوا العذاب
والاصل فيقال ذوقوا
العذاب فحذف القول
وانتقات الفاء للمفسول
وأن ما بينهما ما اعتراض
(أو) هو مستقبل نظراً
(الى أن الخطبة سابقة) على
التأليف فيكون مستقبل
بالنسبة لزمن الاخبار وهذا
الوجه أولى لما يلزم على

الأول من الحذف والجري
على خلاف قول الجمهور
* (المبحث الثالث في بعد
وفيه ستة مباحث) *
الأول في أنها ظرف لغو
او مستقر وقد أشار إليه
بقوله (والظرف) الذي
هو بعد (لغو) لانه لا يقع
خبرا ولا حالا ولا صفة ولا
صلة وذلك لان الظرف
اللغوي متعلق بمامل خاص
ذكر أو حذف نحو صمت
يوم الجمعة ويوم الجمعة
صمت فيه ولا يقع خبرا ولا
حالا ولا صفة ولا صلة يسمى
بذلك لعدم عمله الضمير
الذي في متعلقه فهو ماعى
عن الضمير والمستقر بالفتح
فاتعلق بهام وذلك فيما اذا
وقع خبرا أو حالا أو صفة أو
صلة نحو والركب أسفل
منكم جاء زيد فوق النخلة
مررت برجل عندك جاء
الذي عندك سمي بذلك
لانتقال الضمير الذي كان
في المتعلق واستقراره فيه
بعد حذفه وهذا ظاهر اذا
كانت من تعلقات الجواب
وأما اذا كانت من تعلقات
الشرط فالعامل عام والمتعلق
بالعام مستقر كما مر فئامل
وهو ظرف لا يتصرف فلا
يقع خبرا ولا حالا ولا صفة
ولا صلة لانه ملازم للنصب
على الظرفية ولا يخرج عنها
الا للجر بمن فيكون لغوا
سواء كان معربا أو مبني

الاذان بلامين مع أنه مبني على الراجح لما فيه من صورة التنبيه التي هي من خصائص الأسماء المعربة وأيضا
لوحذفت إحدى لامي الله خطأ لحصل اجتماع به والباس برسم اله مع أنه واجب التفعيم لفظا وخطا
* (المبحث الخامس) * اختلف في اله الذي هو أصل الجلالة على الأصح فقال البيضاوي انه وصف وقال
الزنجشيري انه اسم بدليل انه يوصف ولا يوصف به لا تقول شي اله وتقول اله واحد قال السيد الجرجاني وتحيته
أن الاسم أى المقابل للفعل والخرف قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم به فيكون مدلوله مركبا من
ذات مبهمة لم يلاحظ به معها خصوصية أصلا ومن صفة معينة فصيح اطلاقه على كل متصف بهذه الصفة وممثل
ذلك يسمى صفة وذلك المعنى المعتبر فيه يسمى مصححا للاطلاق كالمعبر ومثلا ويلزم ذكر موصوف معه لفظا أو
تقدرا تعيينا للذات التي قام بها المعنى وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها شي من المعاني القائمة به فيكون
اسما لا يشبه بالصفة كفرس وابل وقد يوضع لها أو يلاحظ في الوضع معنى له نوع تعلق به او ذلك على قسمين
الأول أن يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له وسببا باعتبار التعبير الاسم بآرائه كاجر اذا جعل علما على ذات
فيها جرة الثاني أن يكون ذلك المعنى داخل في الموضوع له فيتركب من ذات معينة ومعنى مخصوص كاسماء
الآلة والزمان والمكان وهذان القسمان أيضا من الأسماء والمعنى المعتبر فيهما مخرج للتسمية لا يصح للاطلاق
فلا يطردان في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى ولا يقعان صفة شي لكن ربما يشتبهان بالصفة والآخر أشد
اشتباها لان المعنى المعتبر في الوضع داخل في مفهوم كل منهما أى الصفة والآخر ومشار الفرق أنه ما أى
القسمان يوصفان ولا يوصف بهما على عكس الصفة وحيث وجد في الاستعمال اله واحد ولم يوجد شي اله مع
كثرة دورانه على الاستعمال علم أنه من الأسماء دون الصفات وهكذا حكم كتاب وإمام وسائر ما اعتبر فيه المعاني
مع خصوصية تلك الذات اه وببحث فيه الشهاب بما هو مذكور في حواشيه فانظره ويؤخذ من قوله وهكذا
حكم كتاب وإمام الخ ان الهامان ثانی القسمين اللذين ربما يشتبهان بالصفة والمراد بالذات ما يشمل القاسم
بنفسه والقاسم بغيره كالعلم والقدر وبمعنيين ما يشمل التعيين الشخصي والنوعي والجنسي وبما هما عدم
التعيين بالكيفية وانما اعتبرت الذات مبهمة في الصفة لان الغرض الاصل في هذا الدلالة على المعنى المتعلق بالذات
واعتماد الذات لضرورة أن المعنى لا يقوم بنفسه بخلاف نحو الامام والمقتل والمفتاح فان الغرض الاصل في
الدلالة على الذات المتعينة بما تعلق بهامان المعنى كذا في الشيخ زاده (واعلم) أن لفظ اله وضع للمعبود بحق أو
بباطل قال تعالى ومن يدع مع الله الها آخر لا يبرهان له به وقال تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لمفسدنا وورود في
بعض الاذكار بالله الا الهة واحتجهم بزمان جوز شرعا اطلاق لفظ اله على المعبود بباطل ~~لكن~~ قال
الشيرازي المشهور انه لا يجوز ثم غلب بعد تعريفه بال على مفهوم كلي هو المعبود بحق من غير أن يصل الى حد
العبادة لاذاته تعالى الخصوصية ثم صار بعد حذف اله من الادغام علما على تلك الذات هذا ما عليه السور
الفتاوى قال وأما تشبيههم الاله بالنجم في مجر والعبادة لافي العلمية وقيل بل المعروف أيضا علم لها بالعبادة لكن
أريدنا كيد الاختصاص بالتغيير فحذف اله من قوله وأدغمت اللام في اللام مع التفعيم على مامر وهذا ما عليه
السيد الجرجاني وغيره وعليه فالاله قبل التغيير وبعده علم لتلك الذات المعينة لانه قبل التغيير أطلق على غيره
من المعبودات اطلاق النجم على غير التبريا فتكون غلبته تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون غلبته
تقديرية وأما اله منكر افلا غلبة فيه أصلا وقيل ان لفظ اله وضع للمعبود بحق واطلاقه على غيره خروج عن
أصل وضعه * (المبحث السادس) * اختص اسم الجلالة بأمور لفظية ومعنوية منها انه لم يتسم به غير تعالى
قال تعالى هل تعلم له سميا ومنها انه منبوع غيره من الأسماء الحسنى كأمرو ومنها انه الاسم الأعظم عند الجمهور كما
مر ومنها انه جامع لمعاني جميع الأسماء وجميع صفات الكمال كأمرو ومنها انه لا يكتفى في الشهادتين وغيره ومنها انه
لا يدخل في الصلاة الاله ومنها انه لم يشكر غيره في القرآن تكرر وفيه كأمرو ومنها انه أعرف المعارف باطلا كما
مر والخلاف انما هو في الاعرف بعده ومنها تفعيم لاه على مامرو ان كان من القراء من يلفظ اللام المفتحة مرة
اذا تقدمها صاد أو طاء مفتوحة أو ساكنة ومنها جواز قطع همزة أل فيه موصلا حال الفداء كأمرو ومنها

اختصاصه بالناء القسمية وأما نحو رب الكعبة وتالرجن فنادر ومنها اختصاصه بإيمن القسم بلغاتها ومنها تعرضهم من حرف ندائه ميمًا نحو اللهم ومنها تعرضهم من حرف القسم الداخل عليه الهمزة أو عا أو اللام نحو الله أو هاتيه أو لانه لا فعل ومنها اجتماع حرف النداء وحرف التعريف معه ومنها اجتماع العوض والعوض عنه معه في قول الشاعر

اني اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهم

وان كان شاذًا ومنها انه ان حذف منه الالف بقي على صورة الله وان حذف اللام بعد ها أضاف على صورته وان حذف اللام الثانية أضاف على صورة الضمير (أقول) وان حذف إحدى لاميه فقط بقي على صورة اله ومنها أن الاسماء الحسنى كلها تصلح للتخاطب الا هذا الاسم الكريم فانه لا تتعاق دون الخلق فانه القشيري ومنها جهة كونه فاقية لجميع القصيدة كافي القصيدة التي أولها

ان أباطن غارة الارحام أو بعثت * فأقرب الشئ من غارة الله

قال في مرآة المحاسن وليس ذلك من الايطاء المعيب في القوافي لان علة عيبه استئصال المعاد والدلالة على عجز الشاعر وذلك منصف هنا فان هذه القافية لا أطيب ولا أحسن ولا أخف على اللسان والقالب والسمع منها ومنها ما مر من كثرة الخلاف فيه فانهم لا توجد في غيره قال السيد الجرجاني اعلم أن انقطاع كنهها هو في ذات الله تعالى وصفاته لا احتياجهم بانوار العظمة والكبرياء واستار الجبروت والرهوت كذلك تحيرون في لفظ الله كانه انعكس اليه من مسماه أشعة من تلك الانوار فبهت أعين المستبصرين عن ادراكه فاختلفوا فيه اختلافًا كثيرًا * (المقصد الرابع في الرحمن الرحيم) * وفيه ستة مباحث * (المبحث الاول) * الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان موضوعتان للمبالغة مشبهتان من رحم بضم الحاء معقولة من رحم بكسر هاء الاطراذ نقل الفعل المتعدي الى فصل بالضم في بابي المدح والذم أو من رحم بكسر هاء مجعولة لازماً بان لا يعتبر تعلقه بفعل ولا لفظ ولا تقديرًا كقولك زيد يعطى أي يصدر منه الاعطاء قاصدا الرد على من نفي عنه أصل الاعطاء فاندفع ما ورد على الثاني المشهور أعني اشتقاقهما من رحم بكسر الحاء من كونه متعديا والصفة المشبهة انما تصاغ من لازم على انه انما يحتاج الى جعلهما من غير المتعدي على ظاهر قولهم صفتان مشبهتان من أنهما كذلك حقيقة وهو أحد قولين بكلمة عرفه (فان قلت) كيف يدعى الزوم وقد ورد في الرحمن الدنيا والآخرة ورحمهما بالإضافة الى المفعول قلت من يدعيه يقول انه على التوسع كجائنه النفاة في باب الظروف (وأورد) على قولهم موضوعتان للمبالغة أمور الاول ان صيغ المبالغة محصورة في خمس فعال ومفعول وفعل وفعل وفعل العامل فعلا والصفة المذكورتان يستأنمها أما الرحمن فلاله هنا غير عامل نصبا وقد نص غير واحد على ان فعلا انما يعدم منها اذا كان عاملا النصب وأجيب أن المحصور في الخمس ما يعيد المبالغة بالصيغة والمطلتان المذكورتان يفيدانها بالمادة كجود على أنه قد يمنع كونهم قصدا والخصر في الخمس كذا في الشنواني (أقول) يحتمل عمل رحم هنا النصب في مفعول مقد وحذف ايذا بالعموم فيكون صيغة مبالغة ولا اشكال فيه على هذا الثاني أن المبالغة هي أن تنسب للشئ أكثر مما هو له وهذا لا يتأتى في صفاته تعالى لانها في نهاية الكمال وأجيب بأن المبالغة المفسرة بما ذكره هي المبالغة البينانية وليست مرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى أو كثرة افراده كفي الشنواني وغيره الثالث ان وضعهما للمبالغة ينافي كونهما صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الافراد المتجددة (أقول) يمكن دفعه بان المراد بكونهما صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة وصيغتهما بانه لا مانع من أن يراد بالدوام المستفاد من الصفة أي بطريق غلبة الاستعمال كما مر ما يشتمل دوام تجديد الافراد مع أن المبالغة هنا أعم من كثرة الافراد المتجددة كما علم وقد رجح الشهاب كونهما من أبنية المبالغة وضعف كونهما من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظر في حواشيه وما قدمناه من كون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور ولو فوه نعمنا ولان معناه البالغ في الرحمة لا الذات الخصوصية ولانه لو كان علما لا فاداله الا الرحمن التوحيد صريحا كالا لله الا الله وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى أنه علم أي بالغلبة كافي ابن عبد الحق واستدلوا بمجيبه كثيرا غير تابع

قال في التوضيح الظرف نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا اليه كالיום تقول اليوم يوم مبارك وأعجبني اليوم وأحببت يوم قدومك وسرت نصف اليوم وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما لا يخرج عنها الا بدخول الجار عليه نحو قبل وبعدي ولدي وعند فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن فلم تخرج عن الظرفية الا الى حالة مشبهة اهلان الظرف

كفى الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وإذا قيسل لهم اسجدوا للرحمن ورد بانه ينتج أهم من
المدعى ولا ينتج المدعى إلا بمؤنة أنه لا قائل بانه ليس بعلم ولا صفة مع أن كلام الرصاع يفيد أنه من الصفات التي
غابت عليها الاسمية وليس بعلم كأقطع وأجرع والنعت به باعتبار وصفية الأصلية وأما رداستدلالهم بجواز
تبعيته في مثل هذه الآية لموصوفه قدر لجواز حذف الموصوف اذا علم فضعفه بعضهم بان حذف الموصوف
قابل بالنسبة الى ذكره واستدلالهم انما هو بكثرة تجيئه غير تابع وينبئ على القولين ما ياتي في الاعراب
والرجعة لغرفة في القلب تقتضي الاحسان فهي من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحياء والرضا
والغضب والفرح والحزن والمكرو والخداع والاستهزاء وصفه تعالى بها انما هو على ضرب من التجوز ولهذا
قال الخادمي ان وصفه تعالى بالرحمن الرحيم من التشابه وما يدكر من معناه ما تأويل لهم على طريقة الخلف
فانه يراد بالرجعة غايته التي هي الاحسان فتكون صفة فعل أو ارادة الاحسان فتكون صفة ذات والاول مختار
القاضي أبي بكر بن الطيب البزازاني والثاني مختار أبي الحسن الاشعري قال القرافي وهو الاقرب ومنشأ
القولين أن من رحم شخصا أراد به الخير ثم فعله به فالاول اعتبر المقتصد من اللازمين والثاني اعتبر الاقرب
منهما وقد يتعين أحد الوجهين اذا اقتضاء المقام وعلى كل وصف رحمته تعالى بالسعة التي هي كثرة أجزاء الشيء
ومساحته مجاز بمعنى كثرة أعدادها على الاول ويعني كثرة تعلقاتها على الثاني وذهب الفخر الرازي الى ثالث
وهو أن الرحمة ليست ارادة الانعام كما يقول الاشعري ولا الانعام كما يقول القاضي بل الرحمة مخصوصة بدفع
البلاء فاذا أنعم الله عليه نعمة أو جبت تلك النعمة دفع بلاء عنه سميت تلك النعمة رحمة من حيث انها أوجبت
دفع البلاء كذا في الشنواني والاقرب الى كلام الرازي انما عنده صفة فعل وهذا التجوز يصح أن يكون على
طريق الجواز المرسل من باب استعمال اسم السبب في المسبب القريب أو البعيد أو اسم المزموم في اللازم
القريب أو البعيد وأن يكون على طريق الاستعارة المفردة المصرحة التسمية بأن يشبه الاحسان أو ارادته
برقة الغائب بجامع ترتيب الانتفاع والسرور على كل ويشق من الرحمة بمعنى الاحسان أو ارادته الرحمن الرحيم
أو المكنية بان يشبه مدلول الضمير المستتر في الصفة بذى الرحمة الحقيقية بجامع صدور النفع من كل تشبيها
مضمرا في النفس وتجعل الصفة تخيلا وفيه من اساءة الادب ما لا يخفى وأن يكون على طريق الاستعارة
التمثيلية بان تشبه هيئة انعامه تعالى على عبادته وتبسطهم بأحسانه على وجهه أكمل به من بركة الملك لرعاياه
وعومهم به لهم بجامع هيئة نعمهم ما بناء على جواز ايراد اللفظ المستعار في الاستعارة التمثيلية كما يقول سعيد الدين
أو الاقتصار المقطاع على بعض المركب الموضوع للهيئة المشبهة كما يقول السيد الموجب لتركيب اللفظ المستعار
كما بسط في محله وفيه من التكافؤ واساءة الادب ما لا يخفى ثم الرحمن مجاز لا حقيقة له بناء على المشهور من عدم
استعماله في غيره ته الى استعماله الصحيح وسبب في ذلك بخلاف الرحيم هذا وما ذكره من مجازية وصفه تعالى
بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة أما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفي الاقرب انه حقيقة
شرعية في الاحسان أو ارادته لغاية التبادر وكثرة الاطلاق بدون ملاحظة علاقة وقرينة أي وشروط الجواز
ملاحظتهما ومن ذكر اشتراط ملاحظة القرينة الشنواني حيث قال وشروط الجواز إقامة القرينة الصارفة
والظاهر انه لا يكتفي بمجرد وجودها وان لم يقصدها المتكلم اه على أن الخادمي نقل عن بعض أن من معانيها
اللغوية ارادة الخير وعن بعض آخر ان منها الاحسان فعلى هذين لا تجوز أصلا ملاحظة وما ذكر من اشتقاق
الرحمن من الرحمة كالرحيم مبنى على مذهب الجمهور أنه عربي ونقل عن المبرد ونعاب أنه عبراني معرب وأصله
رخن بالخاء المعجمة وعاليه لا اشتقاق والصحيح الاول يؤيده ما صححه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع
النبي صلى الله عليه وسلم يقول قال الله أنا الله خلقت الرحمة وشققت لها اسم من اسمي الحديث قال القرطبي
فهذا نص في الاشتقاق وان كان ما في الحديث على العكس مما قالوه من اشتقاق الرحمن من الرحمة
* (المبحث الثاني) * اختلف في أي الصفتين أتبع فقيل الرحمن أتبع من الرحيم لان زيادة البناء على زيادة
المعنى كما في قطع وقطع وكبار وكبار قال صاحب الكشاف ومما طعن على أدنى من ملح العرب انهم يسمون مركبا

والجذر والمجذور واخوان اه
الثاني ك كونها ظرف
زمان أو مكان وقد أشار اليه
بقوله هو ظرف (زمان)
كثيرا ان أضيف الى زمان
نحو سمعت يوم السبت بعد
يوم الجمعة (و) ظرف (مكان)
قليل ان أضيف الى مكان
نحو دار زيد بعد دار عمرو
ويصح اعتبارهما في الواقع
في صدر الكتب فهو زمني
باعتبار زمن النطق ومكاني
باعتبار مكان الرقم الثالث
في حكمه من حيث الاعراب
والبناء وقد أشار اليه بقوله
(يعرب) ذات الظرف نصبا
على القارضية أو جرابين
خاصة (تارة) بلاتنوين اذا
ذكر المضاف اليه أو حذف
ونوى لفظه وبتنوين اذا

خطيبا ليس في ثقل يحمل العراق بالشدة فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحل أردت المحل
العراقي فقال أليس ذلك اسم الشدة قلت بلى فقال هذا اسم الشدة فإني قد أتيت الاسم لزيادة المسمى
أه ولا نقص بحذر وحاذر حيث كانا بالعكس لأن الحكم أكثرى لا كلى ولو سلم فعله في المحدثى النوع
كثرت وغرنا وصد وصدان في المختار في النوع كذا وحاذر إذا الأول صفة مشبهة أو صيغة مبالغة والثاني
اسم فاعل وبالأول يجاب عن النقص بزمان حيث كانا مستويين ولم يروى عن السلف من قولهم
يارجن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا فهذا يفيد شمول الرحمة المستفادة من الرجن للدنيا والآخرة اختصاص
الرحمة المستفادة من الرحيم بالدنيا فيكون الرجن أبلغ كما أى أكثر رجحان لشموله أهل الدارين وأبلغ كيف
أى أعظم رجحان لأن الرجحان الآخرة كلها أعظم وعلى هذا يكون ذكر رحيم الدنيا بعد ذكر رحيم
الدنيا والآخرة للتوسل بهذا الاسم أيضا فاندفع توهم أنه لغو وأما ما روى عنهم من قولهم يارجن الدنيا
ورحيم الآخرة فعليه توجه أبلغية الرجن بأن المرحومين في الدنيا أكثر من المرحومين في الآخرة لشمول
رحمة الدنيا للثقلين وسائر الحيوانات وإن كانت دون رحمة الآخرة كيف فتكون أبلغية باعتبار الحكم فقط
وإنما يبتدأ أكثر به المرحومين في الدنيا لشمول الرحمة فيها للثقلين وسائر الحيوانات ولم يبتدأ لشمول الرحمة فيها
للمؤمنين والكافرين كما فعل كثير لأن رحمة الآخرة أيضا تشمل المؤمنين والكافرين لأن قبول الشفاعة للخاص
من هولاء الموقف رحمة للجميع ولأنه ما من عذاب الا عند الله أشد منه فعدم تعذيب الكافر بأشد مما هو
فيه رحمة وقد علم من كلامنا أن هذين الاثرين ليسا واردين عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكر غير واحد
والوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو ما رواه الترمذى والحاكم في المستدرک مرفوعا من دعاءه هو اللهم فارج اللهم
كأنك الغنى مجيب دعوة المظطر رجن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت رحنى فارجنى رحمة تغنينى به عن سؤالك
لكن هذا الورد لا ينافى أبلغية الرجن لاحتمال أن تكون باعتبار الكيف فقط وأنه تعالى من حيث انعامه
بالنعم العظيمة رجن ومن حيث انعامه بما دون رحيم ويؤيده تفسير كثير من العلماء الرجن بالنعم بجلائل
النعم والرحيم بالنعم بدقائقها وتفسير بعضهم الرجن بالنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم بالنعم بما
يتصور جنسه منهم وقيل الرحيم أبلغ لأن فعله بالصفات الغريزية ككرهه وشريفه وفعله للعراض
كسكران وغضبه بان وضعفه السعد بان ذلك ليس أصيغة فاعل بل أصيغة فعل بضم العين وقال أبو حيان كل
منهما أبلغ من جهة فالبغية فعلا من جهة افادته الامتلاء والغلبة وأبلغية فاعل من جهة افادته التكرار
والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى الأول ويتعدى الثاني تقول زيد رحيم المساكين كما يتعدى فاعل أه
وهو جرى على أن الرحيم صيغة مبالغة واعتزله الرصاع بان الكلام في الرجن الرحيم الموصوف به ما
مولانا تعالى وما ذكره في فعلان محال هنا ولا يقال تكلم على الصفتين من غير نظر الى ما الكلام فيه لأن ذلك
يصح لو وجد اتصاف أحد برجن (أقول) يدفع بانه وجد الاتصاف به في مسئلة بناء على أن وصفه به صحيح لغة
كما يأتى وقيل معناه ما واحد كندمان وتديم على هذا قيل الثاني تا كيد لا الأول وقيل المراد من كل غير
المراد من الآخر وإن كان أصل الموضوع واحد البصرج الكلام عن التأ كيد لان التأسيس خبر من
التأ كيد فقال بجاهد رجن الدنيا ورحيم الآخرة وقال القرطبي رجن الآخرة ورحيم الدنيا وقال
الترمذى الرجن بالنقاد من النيران والرحيم بادخال الجنان وقال الوراق الرجن بفطران السيات وإن كن
عظيمات والرحيم بقول الطاعات وإن كن غير صافيات وقيل غير ذلك واستشكل تقديم الرجن على القول
بانه أبلغ بان اللاتى في الاثنان تقديم غير الأبلغ على الأبلغ نحو جواد قباض وعلم تجرير وشجاع باعل ليكون
له أكثر الثاني فائدة كما أن اللاتى في النفي العكس للعلة المذكورة وأجيب بان محل ما ذكر إذا تضمن الأبلغ غير
الأبلغ كفى الامثلة دون ما إذا لم يتضمنه كما هنا فلا يلزم من الانعام بالجلائل الانعام بالذقائق كما يتفق لكثير من
المحققين فتقديم كل حسن لحصول الفائدة (أقول) هذا الجواب إنما يأتى على أن الرجن أبلغ كما وكيفية أبلغ
كيفية ما لا على أنه أبلغ كما لا يخفى فان قلت لكن الاعسن تقديم غير الأبلغ مطلقا للترقى من الأدنى الى

حذف ولم ينوشى قال الله
تعالى فبأى حديث بعد الله
وآياته يؤمنون من بعد
ما أهلكنا القرون الأولى
وقرى لله الامر من قبل
ومن بعد بالجبر من غير تنوين
والاصل من بعد القلب
حذف المضاف اليه ونوى
افعله وقال الشاعر
فأثر يوابعدا على لذة نهر
وقرى لله الامر من قبل
ومن بعد بالجبر والتنوين
لعدم نيبة شئ وهى في
الحالين الأوليين معرفة
بالإضافة لفظا أو تقدير لفظا
الحالة الثالثة نكرة لعدم
الإضافة ولذلك توت
(ويبنى) ذلك الظرف على
الضم تارة (أخرى) فيلما
حذف المضاف اليه ونوى

الاعلى قلت لثمة سديم الاباغ هنا أيضا وجهان وجهان الاول كون الرحيم حيثئذ من باب التكميل المسمى بالاحتراس أيضا الذي هو فن من البلاغة وهو أن يؤتى في كلام يؤهم خلاف المقصود بما يدفعه فان الوصف بالرحن لما كان توهم أن دقائق النعم لا تصدر عنه تعالى لحقارتهما أتى بالرحيم دفعا لهذا الابهام وجعله جماعة من باب التقييد (أقول) هذا لا يظهر على أن معنى الرحن المنعم بالجلالة والرحيم المنعم بالدقائق لوجود ابهام خلاف المقصود عليه كزمر والتقييد كافي للتخصيص أن يؤتى في كلام لا يؤهم خلاف المقصود بفضلته من مفعول أو حال أو نحوهما لكنكنة الثاني أن الرحن لما كان مختصا به تعالى على ما يأتي نزل منزلة العلم فقدم على الرحيم ولا ينجبه الاشكال من أصله على القول بأن الرحن علم لان العلم مقدم على الصفة نعم يقال لم قدم اسم الجلالة على الرحن على هذا القول فيجاء بان تقديره عليه لكونه أشرف وليكونه اسم ذات في الاصل والحال والرحن اسم ذات في الحال صفة في الاصل وهذا التعليل الثاني لا يأتي على القول بأن اسم الجلالة أيضا وصف في الاصل * (البحث الثالث) * قال العلماء الرحن مختص به تعالى وأورد عليه أن بني حنيفة أطلقوا على مسيلة رحن الابهامة وقال شاعرهم

علوت بالجد يا بن الاكرمين أبا * وأنت غيث الورى لازلت رجسنا

ومسيلة بكسر اللام لقبه واسمه ثمانية بضم المثناة وأجاب الرخشري بأن هذا من تعنتهم في كفرهم قال ابن السبكي في شرحه على مختصر ابن الحاجب هذا يعني جواب الرخشري غير سديد فانه لا يفيد جوابا اذ التعتت لا يفيد مع وقوع اطلاقهم وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الاطلاق والجواب السديد أن يقال المختص بالله تعالى هو المعروف باللام دون غيره اه وأقر ما بين جماعة وغيره وفاز في جوابه الشنواني بأن سهيل بن عمرو في صلح الحديبية لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عليه بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال لا نعرف الرحن الا صاحب الابهامة وهذا صريح في أنهم كانوا يطلقونه معرفا ومنه كرا وأما اعتراضه على جواب الرخشري فاشار المحقق الحلي الى دفعه حيث قال عتب جواب الرخشري أى أن هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه لاجلهم في كفرهم بزعمهم نبوة مسيلة السكذاب دون النبي صلى الله عليه وسلم ككلواستعمل كافر لفظا لله في غير الباري من آلهتهم اه قال شيخ الاسلام زكريا أي نفي جوازا عما يغتهم في كفرهم عن منهج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غيره اه قال المحقق سمى فيه اشكال لانه حيث كان من الصفات المستتقة ومن لازمه أن يكون القياس جوازا اطلاقها على غيره كان هذا الاطلاق من بني حنيفة موافقا لقياس لغة العرب ونطاقا باقياس اللغة جوازا لفظي به ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة لا يقال انه صار عالمته تعالى أو أن الواضع شرط أنه لا يستعمل في غيره تعالى فلا يصح اطلاقه على غيره تعالى لاننا قول أما الاقول فغايتة انه صار علما بالغة ومثله لا يمنع اطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير كافي سائر الاعلام الغالبة بل لو سلم أنه علم بالوضع لم يمنع اطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير وأما الثاني فني غاية البعد ولا دليل عليه فلا يصح الجزم بخطتهم وأيضاً ظاهر قوله ان هذا الاستعمال غير صحيح أنه لا يصح حقيقة ولا مجازا وكذا قوله ككلواستعمل كافر الخ منع أن الصحيح جواز التجوز في الاعلام وأجاب ابن مالك عن أصل الابداعا حاصله أن المطلق على مسيلة رحن بمعنى ذي الرحمة والمختص به تعالى رحن بمعنى السالف في الرحمة ولا يخفى بعد من اطلاقهم امتناع اطلاقه على غيره تعالى ومذهب العز بن عبد السلام انه يختص به تعالى شرعا لا لغة (أقول) هذا المذهب هو الرابع عندى لانه لا اشكال عليه ولان علمه اختصاص الرحن به تعالى وهي على ما في البيضاوى كون معناه المنعم الحقيقي البالغ في الانعام غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما في غيره كون معناه المنعم بجلالة النعم والمنعم بجلالة النعم انما هو والله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة لان معناه المذكور شرعى لا لغوي كعلم محامرو على هذا يكون الرحن وان كان مجازا لغويا في حق تعالى بناء على المشهور المقابل لما نقله الخادمي له حقيقة لغوية فاحفظاه * (البحث الرابع) * الاصح أن ال داخل على الصفة المشبهة بحرف تعريف وقبل اسم موصول كالدخلة على اسمي الفاعل والمفعول ومثله المبالغة على الصحيح في الثلاثة وقبل

معناه قراً السبعة لله الامر من قبل ومن بعد بالضم بلا تنوين قال في التمهيد انما بنيت لافتقارها الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف وكان البناء على حركة تخلفا من التقاء الساكنين وعلى خصوص الضم لتخالف حركة البناء وحركة الاعراب وقال العلامة الفاكهي بنيت لشبهها بالحرف الجواب في الاستغناء به عن اللفظ ما بهدها وهو الحق لان الافتقار يقتضى للبناء الافتقار للعمل لانه فردات والمراد بنية معنى المضاف اليه لاحقة سدوله الموضوع وذهب بعضهم الى ان المراد بالمعنى التيسر الحاصل بالمضاف

حرف تعريف وقيل موصول حرفي ففي آل في الرحمن هذان القولان وان قلنا انه علم بالغلبة نظرا الى أصله وان لم يأت فيه واحد منهما انظر الى العملية العارضة لان آل بالنظر اليها رائد وفي آل في الرحيم على أنه صفة مشبهة هذان القولان فان جعلناه صيغة مبالغة كانت آل الداخلة عليه اسما موصولا على الصحيح والتحقيق الذي اختاره الرخسري والبيضاوي أن الرحمن مجرد اسم آل ممنوع من الصرف الخاقاله بالغالب في بابه ولا يقال شرط منع صرف فعلا أن يكون مؤنثه على فعلي ورجح لا مؤنث له لاننا نقول منع من تأنيثه اختصاصه تعالى به فلو فرض اتصاف غيره به وأنت لسكان فعلي أولى به من فعله لانه باب سكران أوسع من باب ندمان من المنسامة لامن الذم لانه كسكران والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف أكر وأدومع انهما لا مؤنث لهما على أن اشتراطهم وجود فعلي مانع من صرف اسما والتحقيق انتفاء فعله اذ بانتهائهما يتحقق مشابهة السكامة للمؤنث بالالف في عدم قبول التاء فانتهاء فعله هو مناط منع الصرف في الحقيقة الا أنه لظفائه جعلوا وجود فعلي الذي هو أمارته عليه مناطه بحيث تحقق انتفاء فعله بسبب الاختصاص المذكور وجب منع الصرف لوجوده مناط في الحقيقة وقيل منصرف على الاصل قال السيوطي وهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب في نحو ومال السعد التفتازاني الى جواز الصرف وعدمه عملا بالامرين قال العصام فان قلت كيف اشتبه حال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى ينوا أمرهم فيه على المعقول ولم يعترض أحد منهم على المعقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كأنهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل عن العرب الامعرفا باللام أو مضافا أو منادى اه وأما * وأنت غيث الوري لازلت رجائنا * فلا شاهد فيه لآل على الصرف ولا على منعه لانه يحتمل المنع فتكون آله لا طلاق ويحتمل الصرف فتكون آله بدلا من التثوين هذا وفي الخادى أن لفظا الرحمن لا يستعمل الا بال أو مضافا وأما

* وأنت غيث الوري لازلت رجائنا * فشاذا أو على تقدير آل كالتقدير في سلام عليكم بالتثوين أو على تقدير مضاف اليه وبهذا يجاب عما ورد في الادعية بارحم من بارحم (أقول) بضعة أنه يجوز في مواضع عديدة الى تكاف نحن في غيبة عنه مع أنه ينافيه ظاهر ما مر عن العصام * (المبحث الخامس) * قد أسلفنا الكلام أن الراجح أن الرحمن صفة وقيل علم وفائدة الخلاف أن الرحمن الرحيم على الاول نعمتان لله ويجوز رفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف وجو بأى هو الرحمن الرحيم ويجوز نصبهما على المفعولية لفعل محذوف وجو بأى أمدح الرحمن الرحيم وجرا الاول على التبعية مع رفع الثاني أو نصبه ورفع الاول ونصب الثاني والعكس وكذا جرا الثاني على التبعية مع رفع الاول أو نصبه على قول ضعيف من جواز الاتباع بعد القطع قال في الاتقان نقل عن الفارسي قطع النعوت في مقامى المدح والذم أحسن من اتباعها لان المقام يقتضى الاطناب اه ووجه الفصل أى ترك عطف جملة القطع على جملة بسم الله عدم قصد اعطاء الثانية حكم الاولى من الكون بسم الله وكون الثانية انشاء والاولى خبرا على وجه واختلافهما السمية وفعلية على تقدير الاولى فعلية والثانية اسمية أو العكس فتدبر وعلى الثاني بدل من الله أو عطف بيان والرحيم نعمته لله لا يلزم تقديم البدل أو البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم عند اجتماع مع غيره ويجوز رفعه ونصبه على ما مر وكذا الرحمن على أنه بدل لجواز قطع البدل بخلاف البيان على ما نقله بعضهم ونقل آخر جواز قطع البيان أيضا وعليه يجوز رفع الرحمن ونصبه على أنه بيان أيضا وفي المقام احتمالات أخر لا تخلو عن بعد وتعسف ككون الرحمن على الاول بدلا أو عطف بيان بناء على جواز اشتقاقهما وكون الرحيم مبالغا بدلا من الله وان جعلنا الرحمن بدلا بناء على جواز اشتقاق البدل وتعدد أو من الرحمن وان جعلناه بدلا بناء على جواز اشتقاقه والابدال منه وكونه عطف بيان للرحمن على جعله نعمتا أو بدلا بناء على جواز اشتقاقه أو على جعله عطف بيان ان جاز البيان من البيان ولم أر من صرح به أو لله على جعل الرحمن عطف بيان ان جاز تعدد البيان ولم أر من صرح به أو جعله نعمتا لا على جعله بدلا لا يلزم تقديم البدل على البيان مع أنه مؤخر عنه وكونه تأكيذا لفظيا للرحمن بناء على ترادفهما ونسكتة ترغيب العباد في الخلق بالرحمة وتقوى به رجائهم رحمة واعتراض جعل

اليه وانما أضيف الى المضاف اليه لانه معنى يحصل به والاضافة تأنيها لادنى ملازمة وهو فاسد وقد بينت وجهه في حلية ذوى الجذب جواهر العقدي الكلام على أما بعد وذهب بعضهم الى أن المراد بنية معنى المضاف اليه ان ينوى ان هناك مضافا اليه وان المراد بنية اللفظانية مضاف اليه وهو صحيح غير أنه لا يحتاج اليه كما بينته في الشرح المذكور * الرابع في انها من متعلقات الشرط أو الجزاء فيصح أن تكون من متعلقات الشرط بناء على أن العامل أما والقول النائية عنه ويكون الجزاء

الرجح بدلا باقتضائه طرح المبدل منه في النية وأجيب بأنه غير كافي وجعله عطف بيان بأن لفظ الله لا يحتاج
 إلى تبين لانه أعرف المعارف وأبينها وأجيب بأن عطف البيان قد يكون لمجرد المدح كذا كره الزمخشري في
 البيت الحرام من قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ومقتضى ما تقدم أن الرجح لا يصح كونه نعتا على
 علميته وبه صرح ابن هشام قال شيخ الاسلام ولا مانع من جواز اعتبار الوصفية الأصلية والغلبة لا تمنع
 اعتبارها في الجملة اهـ ويؤيده ما مر عن الرصاع * واعلم أن مذهب الجمهور أن عامل الجرف في المضاف إليه هو
 المضاف وقيل بالإضافة وقيل الحرف المنوي وأن عامل النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل في متبوعها
 وقيل التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب وأن عامل المبدل مقدّم من لفظ الاول وقيل هو
 العامل في المتبوع قيل امالة وقيل نباية عن المقدّر قال السيوطي في جمع الجوامع ولوقيل العامل في جميع
 التوابع هو المتبوع لكان له شواهد اذا تقرّر هذا فعامل الجرف في لفظ اسم هو البناء باتفاق وفي عامل الجرف في
 لفظ الجلالة ثلاثة أقوال لفظ اسم على مذهب الجمهور أو بالإضافة أو الحرف المنوي لكن انما يأتي الاختيران
 اذا لم تجعل بالإضافة للبيان والا كانت بالإضافة لفظية صورية فلا يتأتى الثالث اذا حرف منوي فيها ولا الثاني
 لان المراد عليه بالإضافة بالإضافة التي على معنى الحرف لا مطلق بالإضافة فان قيل بل ولا الاول أيضا لان المضاف
 لكونه اسما لا يعمل الجرا لا لنبأته عن الحرف ولا حرف أجيب بان هذا في المضاف الحقيقي فيجوز في الاغنى
 أن يعمل الجرا شأنه في تجرده عن التنوين أو النون لاجل بالإضافة إليه عليه الرضى وفي عامل الجرف في لفظ
 الرجح على أنه نعت أو بيان ستة أقوال المضاف على مذهب الجمهور أو بالإضافة أو الحرف المنوي أو التبعية من
 حيث المعنى أو التبعية من حيث الاعراب أو المتبوع وعلى أنه بدل ستة أقوال المضاف المقدّر على مذهب
 الجمهور أو المذكور امالة أو المذكور نباية أو بالإضافة أو الحرف المنوي أو المتبوع وكالمفهوم الرجح في هذا
 التفصيل لفظ الرحيم هذا ومن البعيد جدا قول بعضهم في الرحيم انه وصل بنية الوقف فالتقى سا كان الميم ولام
 الجذ فكسرت الميم للخاص من التقاءهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظيره قول جماعة منهم المبرّد ان حركة
 راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فحقه وأنه وصل بنية الوقف ثم اختلما فاقبل هي حركة التخاص
 من التقاء الساكنين وانما لم يوثق بالكسرة حفظا لتفخيم اللام كافي الم الله وقيل حركة الهمزة نقات الى الراء
 وكل هذا خروج عن الظاهر من غير مقتضى أملا والصواب ان كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة
 اعرابية وليس له جزا وصل ثبوت في الدرج * (المبحث السادس) * اختير هذان الوصفان ههنا من بين
 الاوصاف للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة لطفا بالعباد قال الله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء
 وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبعت غضبي نسأل الله تعالى أن يدخلنا
 مبدان رحمة في الدنيا والآخرة وانما قلنا التامة دفعا لما يقال في الإشارة فتحصل نحو الحنان المنان اهدم
 التمهيد بمادة الرحمة وانما قلنا التامة دفعا لما يقال في الإشارة فتحصل باحدهما * واعلم أن الوقف على بسم تبيح
 لانه الوقف على ما لا يستعمل بالافادة كالوقف على المضاف دون المضاف اليه وعلى الراجع دون مرفوعه وعلى
 الشرط دون جوابه وعلى الله والرجح كاف لانه الوقف على ما يستعمل بالافادة مع عدم استتلال ما بعده وعلى
 الرحيم تام لانه الوقف على ما يستعمل بالافادة مع استتلال ما بعده * (فائدة) * قال الشيخ أبو الفباس البغوي
 الرجح الرحيم من أذكّار المضارعين لانه يسرع اليهم تنقيس السكرت وفتح أبواب الفرج وقال الشيخ ابن
 عرجي من داوم على ذكره لا يشقى أبدا الى آخر ما قال

* (المقصد الخامس في جملة البسملة وفيه ست مباحث)

* (المبحث الاول) * يصح أن تكون جاتها اسمية وأن تكون فعلية كل مر ويجوز أن تكون في محل نصب
 بقول محذوف وأن تكون لا محل لها وهو المتبادر وهل هي انشاء أو اخبار لنا في ذلك تفصيل حسن حاصله ان
 البناء ان كانت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة المقدرة أعني أولف من الاخبار لصديق حد الخبر عليه وهو الاله كلام
 الذي يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لضعف التأليف من لا بدون ذكر أولف ومعلقها أعني الجار والمجرور

معلقا على وجود شيء مقيد
 بكونه بعد البسملة وما معها
 ويصح أن يكون من
 متعلقات الجزاء بناء على
 أن العامل ما فيه من فعل أو
 وصف ويكون الجزاء
 حينئذ معلقا على وجود شيء
 مطلق سواء كان بعد
 البسملة أو قبلها (وتعلقه)
 من حيث العمل (بالجواب)
 بناء على ما مر (أحوط) من
 تعلقه بالشرط لان التعليق
 على المطلق أقرب لثبوت في
 الخارج من التعليق على
 المقيد وان كان الامر ان
 بالنظر لما في الخارج سببين
 لثبوت ما معلق عليه فيها
 * الخامس في عدم اقترانها
 بال وقد أشار اليه بقوله (ولا
 يقتصر) ذلك الظرف (بال)

انشاء اصدق حد الانشاء عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة
باسمه تعالى والمصاحبة له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاء قلت هو
في معنى الكلام لانه في معنى استعين بسم الله أو صاحب اسم الله فيبان ان مجموع أولف بسم الله الرحمن
الرحيم على تقديرى الباء المذكورين خبر صدرا انشاء عجزا وجوز بعضهم أن يكون العجز خبرا عن استعانة
أو مصاحبة حاصله به قياسا على ما قيل في قولك أنكلم انه يجوز أن يكون خبرا عن تكلم حاصل به - ذا القول
ليكن قال ابن قاسم في القيس عليه انه محل نظر نام فتدبر وله - وجهه ان الخبر حكمية ولا بد من تغير الحكاية
والحكي بالذات وان كانت للتعدية فان جعلت متعلقة بفضلة نحو مبتدأ ثاومستعينا ومتبر كافا لمجموع كذلك أى
خبر صدرا وهو أولف مثلا انشاء عجزا وهو الفضلة مع ما يتعلق به من الجار والمجرور أى لانشاء الابتداء باسم
الله أى جعله بداية أو الاستعانة به أو التبرك به وان جعلت متعلقة بعمدة نحو ابتدأ وابتدأت واستعين
واستعانتى وأتبرك وأتبركتى فالمجموع انشاء أى لانشاء ما ذكر ويأتى في المجموع على هذا وفي العجز على ما قبله
ما جوز به بعضهم في الأول على ما قبله هذا كله اذ الم جعل الاسم مقعما أو بمعنى المسمى مع اعتبار الاستعانة أو
المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار فان جعل الاسم مقعما أو بمعنى المسمى واعتبر عليه - ما الاستعانة أو
المصاحبة بالمعنى المذكور بان جعلت الباء لاحداهما أو قدر متعلقهما من مادة احداهما كانت الاستعانة
والمصاحبة بالذات العلية وكان المجموع على جعل الباء لاحداهما خبر اصدرا وعجزا أو خبر اصدرا انشاء عجزا
لانه ان قصد بالعجز الاخبار عن وقوع استعانة أو مصاحبة بالذات خارجا كان خبرا وان قصد به انشاء احداهما
كان انشاء وكذا على تقدير المتعلق من مادة احداهما فضلة نحو مستعينا ومصطحا فان قدر من مادة احداهما
عمدة نحو استعين واستعانتى وأصطحب وأصطحبى وبكل وجه من الوجة السابقة يدفع الاعتراض بان قول القارئ
لا احداهما فاحفظ على هذا التصحيح وبكل وجه من الوجة السابقة يدفع الاعتراض بان قول القارئ
أقرأ باسم الله يقتضى انه يذ كر اسم الله حين القراءة مع انه كثير الا يذ كر حينها البناء الاعتراض على ان
القص من هذا القول الاخبار بذكر اسم الله حين القراءة وقد علمت ان الامر ليس كذلك بل القصد منه
الانشاء للاستعانة أو المصاحبة بالاسم قبل القراءة أو الاخبار به بوقوع الاستعانة أو المصاحبة بالذات قبلها
على ما مر تفصيله فتنبيه وهل يحتاج كون الجملة انشاء الى نية الانشاء ليكون الصيغة خبرا أولا يحتاج الى نية
الكثرة استعمال اللفظ فيه حتى صار كالقول عرفا قولان ذكرهما بعض الفضلاء قال ومثله يقال في الحمد
والشكر والصلاة والسلام اه * واعلم ان اداء أصل المراد باللفظ مساو له مساو او بنافذ عنه واف به ايجاز
وبرائذ عنه لفائدة الطناب وبلا فائدة مع تعين الزائد حشو ومع عدم تعينه تطويل وجملة البسطة من الايجاز
بضميمة ايجاز الحذف لما فيها من الحذف السابق بيانه وحذف المضاف على ما قيل الاصل بسم مسمى الله اثلا
يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يخفى عدم لزومها اما على ارادة مدلول الجلالة كما هو الموافق لقاعدة كل
حكم ورد على اسم فهو وارده على مدلوله الا لقرينة ظاهر وأما على ارادة اللفظ فان الاضافة حينئذ من اضافة
العام الى الخاص لا من اضافة الشئ الى نفسه و ايجاز القصر وهو افادة المعنى الكثير بلفظ اسير من غير حذف
وكونها من هذا القسم من جهة الاضافة فيها المستغفرة لجميع اسمائه تعالى على بعض ما مر وجهه افادتها
الاختصاص المشتمل على النفي والاثبات على بعض ما مر وغير ذلك ومن الاطناب من جهة زيادة الباء على
ما قيل ومن جهة اتمام لفظ اسم على ما قيل انه مقعما بمبالغة في التعظيم والادب وابعاد النظم القسم كما قيل
بالقائه في قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وان كان الصحيح خلافه اذ كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص
يجب تنزيه اسمائه تعالى عن الرقت وسوء الادب ومن جهة الوصف بالرحن الرحيم ومن جهة قطع الصفتين
أو احداهما على احتماله المستدعى عامل رفع أو نصب وان حصل ايجاز بحذف هذا العامل فالقطع هنا
ايجاز واطناب باعتبارين * (المبحث الثاني) * على كون تلك الجملة خبرية تكون الفضية شخصية ان قدر
نحو ابتدأ أو أنا مبتدئ أو ابتدأتى بالاضافة العهدية وكلية ان قدر نحو يتبدى كل مؤمن أو المؤمن مبتدئ

المعرفة فلا يقال بحث البعد
سواء كان معرفة بالاضافة
وأل لا تجمع الاضافة أو
نكرة كما في الجملة الرابعة
لعدم السماع كما في ذومن
ومافى الاستفهام والشرط
فانها نكرات لوقبوسها
موقع ما يقبل آل وهو
صاحب وانسان وشئ ولا
تقبل آل والعارف المذكور
في هذه الجملة كذلك فانه
واقع موقع ما يقبل آل وهو
زمن متأخر فاذا قلت صحت
بعدا كان المعنى صحت زمنا
متأخرا ولا يقبل آل
* السادس في العامل فيها
وقد أشار اليه بقوله
(والعامل) فيه (أما) عند
سيمو به لنيابته عن الفعل
فتكون نائبة عنه معنى

أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للاستغراق (أقول) وجزئية أن قد ونحوه يتدنى بعض المؤمنين أو بعض ابتدائي أو يتدنى المؤمن أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن بعض غير معين ومهمة أن قد ونحوه يتدنى المؤمن أو ابتدائي باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن فرد غير مقيد بالعضوية أو السككية وبعض هذه الأوجه أظهر من بعض كما لا يخفى على البصير ونقل عن حوائى نحسرو على البضاوى أن كناية القضية هنا باعتبار إضافة اسم إلى الجلالة استغراقية وشخصيتها باعتبارها عهدية وأورد عليه أن مدار السككية وغيرها على الموضوع لا على المجرور كما صنع وأجيب بأن المجرور موضوع في المعنى فالمعنى اسم الله تعالى ابتدئ به ولهذا قال النحاة المجرور مخبر عنه في المعنى ونظر المنطقي إلى المعنى لا اللفظ (أقول) وعلى قياس اعتبار إضافة اسم في كناية القضية وشخصيتها تعتبر في جزئيتها وأما هنا ثم أقول لا يصح أن تكون القضية طبيعية لا باعتبار الموضوع لفظا لا يصح أن يراد منه الجنس من حيث هو لانه لا يقع منه ابتداء أو صاحبة أو استعانة ولا باعتبار إضافة اسم إذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هنا لانه لا ينطبق به حتى يقع ابتداء به أو صاحبة به أو استعانة كما مر وعلم أن لكل نسبة قضية كيفية في نفس الامر تسمى مادة وعندها يسمى اللفظ الدال عليها في القضية الملوطة وحكم العقل بتكليف النسبة بينهما في القضية المعقولة جهة والكيفيات أربع الضرورية وهي وجوب النسبة عقلا والدوام وهو استمرارها والامكان المنقسم قسمين علما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للكم وخاصة وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق والاطلاق وهو تحقق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسمها هي الموجهات ترجع إلى أربعة أنواع الضرورية بات السبع الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقفية المطلقة والوقفية اللاحقة والمنشورة المطلقة والمنشورة اللاحقة والدوام الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللاحقة والوجودية اللاحقة الضرورية و زاد السنوسى في مختصره على الخمسة عشر أربعة أخرى قال شيخنا العلامة المولى في شرح موجهاته ليس حصر الموجهات في عدد عقلا بل هو جعلي فيمكن استخراج موجهات أخرى كالدائمة الضرورية والممكنة اللاحقة الضرورية اه اذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا اما الامكان علما أو خاصا واما الاطلاق لا غيرهما فيصح أن تكون من إحدى الممكنتين أو المطلقات الثلاث بان يقال بسم الله الرحمن الرحيم بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لادائما أو بالاطلاق لضرورة ولا يصح أن تكون من إحدى الضروريات السبع أو الدوام الثلاث ونحوه بعضهم جعلها من بعض هذه العشرة غير مستقيم (المبحث الثالث) * فتنجب البسملة كفى الصلاة عندنا معاشر الشافعية وقد تنجب عينا كفى الوضوء والغسل أو كفاية كفى أكل الجماع وكفى جماع الزوجين فتكفى تسمية أحدهما كما قال الشمس الرملى انه الظاهر قال وتكره المكروه ويظهر كما قاله الاذرى تحريمها محرم اه وقيل تكره المحرم والمراد المحرم والمكروه لذاته ما كفى الايعاب ومن ثم قال الشهاب المسمى تسن التسمية أول الوضوء بماء مقصوب خلافا لبعض المتأخرين اه أى أو بماء مشمس (أقول) يظهر قياسا على ما قاله الرملى انه خلاف الأولى بخلاف الأولى واذا نسيت في ابتداء نحو الوضوء والغسل سن الاتيان بها في أثناءه حتى لا تخلو منها الا بعد الفراغ وهل المراد الفراغ من غسل الرجلين أو من التشهد والذكر بعده قال الشورى قرر شيخنا الزبائى الأول وهو ظاهر نصريحهم بان الذكر المذكور بعد فراغه اه وفي حوائى الاجهوزى على الخطيب نقل الأول عن افناء الرملى أيضا ونقل شيخنا المداينى في حواشيه على التهرير الثانى نقلا عن بعضهم وعبارته قال بعضهم حتى لو تركه بعد غسل وجهه وقيل الشهادة أى به ابل لوبقى من سورة انا أنزلناه كلمة واحدة لا ظهوره اه واذا نسيت في ابتداء الاكل سن الاتيان بها في أثناءه وبعد الفراغ منه لينتقيا الشيطان ما كاه (أقول) مثله الشرب فيما يظهر ثم رأيت الخطيب الشربى يصرح به وهل يسن الاتيان بها في أثناء الجماع اذا نيت في ابتداءه أولا الذى صرح به بعضهم السكر اه قال لانه يكره التكميم حاله الجماع الاجماه ومن مصلحته اه

وعلى قياسا على ما الواقعة هو مضاف كان بعد أن المصدرية نحو أما أنت منطلقا انطاعة نقل أبو الفتح عن أبي علي أن أما الخاطبة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلفته وحقته أن أما لما نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه قاله في التصريح وفيه ان الفعل واقع فلو كانت نائبة عنه في الفعل لزم أن يضاف واجب بأنم نائبة عنه في نوع من العمل وهو النصب ويدل على ذلك التنوين (وقيل) العاقل (فعل) الشرط المحذوف وهو يكن (وقيل) العامل ما شتم عليه الجواب من فعل أو ووصف

(أقول) قد يقال التسمية من مصالحها لطرد الشيطان عن الزوجين والمتولين بينهما فلا يبعد استحبابها بقصد الذكر وانظر ما حكمه في ابتداء تعاطي مطلوب فيه التسمية ومطلوب فيه تركها معاطي لم أرفقه أيضاً نصاً ولا يبعد أن يقال قد اجتمع فيه حيث شذمت مقتض ومانع فيغلب المانع ومن المكره وقراءتها في أول براءة بخلافها في انائها فتستحب هذا ما عليه الرمي وقال ابن حجر تحريم في أولها أو تكرهه في أنائها أو يظهر أن محمل الخلاف إذا لم يعتد القارى أنها آية منها ولا كان كقراؤها الظاهر أنها لا تكون مباحة كما هو القاعدة فيما أصله النذب إلا في صلاة النفل على إحدى ثلاث روايات عن مالك سيأتي ذكرها وما قيل من إباحتها عند الجلوس والقيام ونحوهما كما هو قضية قولهم تحريم للمعمر وتكره للمكروه وتندب لذى البال لأن ما ذكر ليس محرم ولا مكروه ولا ذابال يظهر دفعه إمامان البسملة ذكره وأقل مراتب الذي ذكر عند عدم منافع للتعظيم النذب وإمامان الأولى في مثل ذلك تركها لأن النماذج عرفت في الأشياء المعبرة تعظيم الله تعالى وترك الذكر في غير محله قد يستحب ولو لم يكن ثم منافع للتعظيم فقد ذكره الإمام مالك التلبية في غير أيام الحج وهذا الاحتمال أولى لأن الأولى برده عليه قول مالك بإباحتها في صلاة النفل على إحدى الروايات عنه وكل ذلك ما لم يقصد قائلها إهانة ولا كبراً جاعاً * (فروع) * لا تحصل سنة التسمية على الكل من واحد جالس لئلا كل بل شئ آخر كالخروج من عهدة الدعاء إلى الوالية ولا تكفي من أحد جماعة حضر كل بعامة له لباً كل منه وفعل بخلاف ما لو حضر والياً كما هو معالي الأشاعة ووقع أن كلامهم أكل مما يليه على سبيل الاتفاق ولو جلسوا لباً كل واحد منهم وأثم قاموا وجلس آخرون طاب من الآخرين التسمية لا لقطع حكم الآخرين بانصرافهم ولو كانوا كل بعضهم ويقوم ويجلس مكانه آخر والمجوع لا يخلو المكان عنه طلبت من جلس لأن طابها انما يسهل بفعل البعض عن كان مع ذلك البعض من دفعه ولا يكتفى تسمية واحدة من جماعة ياتون من ضمن على انفرادهم من آخر وهكذا لا بد لكل ضمن من تسمية ذكر هذه الفروع شيخنا المدايني في حواشيه على تحرير شيخ الاسلام * (المبحث الرابع) * ذهب إمامنا الشافعي وابن المبارك وقراء مكة والكوفة وفقهاؤهما كل في البيضاوي وابن عباس وابن عمرو وعبد بن جبير والزهري وعطاء كل في غيره إلى أن البسملة آية من الفاتحة وكل سورة غير براءة وذهب الإمام مالك والأوزاعي وقراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤهم كل في البيضاوي وابن مسعود كل في غيره إلى أنها ليست من أوائل السور من القرآن أصلاً وبما ينبغي على المذهبين بطالن الصلاة بتركها على الأول وعدمه على الثاني ووجوب البسملة على من نذر سورة معينة أو غير معينة على الأول وعدمه على الثاني وسقوط قسمها من الأجرة إذا أسقطها المسبئ تأخر على قراءة سورة على الأول وعدمه على الثاني وهذا بخلاف ما لو جعل الواقف جعلاً على قراءة سورة فاسقط القارى بالبسملة فإن العمل يسقط كله قبل والفرق أن غرض الواقف محض حصول ثواب السورة فترك البسملة يفوت غرضه والأجرة قد لا تكون لمحض ذلك بل لنحو التعليم فلا يلزم من تركها فوات الغرض وأعلم أن ما نقلناه عن الشافعي هو الرابع من خلاف عنه بينه الرافعي في الكبير فقال البسملة آية من الفاتحة وأما حكمها في سائر السور سوى براءة فلا يصح بنا فيه طر يقنان أحدهما أن في كونها في أوائلها من القرآن قولين أحدهما أنها من القرآن والطريقة الثانية وهي الأصح القطع بانها من القرآن بخلاف وانما الخلاف في أنها آية مستقلة أو هي مع صدر السورة آية في أحد القولين أنها بعض آية من سائر السور وأصحها أنها آية تامة كما في الفاتحة هكذا في حواشي الكازروني على البيضاوي قال البيضاوي ولم ينص فيه أبو حنيفة بشئ فظن أنها ليست من السورة عنده وسئل محمد بن الحسن عنها فقال ما بين الدفتين كلام الله اه والأصح عند الحنفية كما في البحر لابن نجيم الحنفية أنها آية مستقلة ليست جزءاً من الفاتحة أو غيرها فهي كسورة قصيرة أي أنها آية واحدة كررت في أوائل السور بمعنى أنها نزلت مرة واحدة ثم أمر أن تجمل في أول كل سورة غير براءة وأما على مذهب الإمام الشافعي فمائة وثلاث عشرة آية من مائة وثلاث عشرة سورة كذا في الشيخ زاده وما صححه في البحر هو مذهب متأخري الحنفية ومذهب قدمائهم أنها في أوائل السور ليست من القرآن وإن تعيبد

ف تكون أما نائبة عن الفعل من حيث المعنى فقط هذا إذا كانت أما مذكورة فإن كانت محذوفة وذ كرت الواو صح أن تكون هي العاملة على ما سيأتي
* (المقصد الرابع في الواو الداخلة على الظرف وفيه أربعة مباحث) *
* الأول في معناها وقد أشار إليه بقوله (والواو) الداخلة على الظرف بعد حذف أما (نائبة عن أما) النائبة عن مهمالها يمكن هذا الجمهور فتكون نائبة النائب

التواتر في قولهم في تعريف القرآن بقولهم بلا شبهة احترامها قاله الشيخ زاده نقلا عن مسعود الدين وأورد
الشهاب على مذهب متأخريهم أنه لا نظير له إذ ليس لقرآن غير سورة ولا بعض منها وما ذهب إليه متأخرو
الحنيفة حكماء بعض حواشي البيضاوي عن داود وأصحابه ورواه عن أحمد بن حنبل وروايت في بعض كتب
أهل مذهبه اعتماد (أقول) الظاهر أن هذا كذب مالك في المبنى عليه السابق لافي ندو الختمة فوجب
فيه البسملة على هذا الأعلى مذهب مالك فراجع وذهب بعض العلماء إلى أنهم في الفاتحة مع الحمد لله رب
العالمين آية أخذوا رواية عن أم سلمة لم تثبت كما قاله الجلال السيوطي فتكون البسملة فيها عند هذا البعض
بعض آية وذهب بعضهم إلى أنها آية من الفاتحة دون غيرها الناحية كبرية بحجة منها قوله عليه الصلاة
والسلام فاتحة الكتاب سبع آيات أولهن بسم الله الرحمن الرحيم وقوله صلى الله عليه وسلم أنزلت على آتفا
سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتك السكوت إلى آخرها والاجماع من الصحابة وغيرهم على إثباتها
في المصحف بخطه في أوائل السور سوى براءة دون أسماء السور والنور وذو النور ما فلولم تكن قرأنا لما
أجاز وأذلك لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرأنا والاجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله لكن
هذان الاجماعان انما يقومان على نافي قراءتها في أوائل السور رأسا كالك وأعرض ادعاء الاجماع الثاني
بثبوت مخالفة مالك وموافقة في البسملة والجواب بان المراد اتفاق الاكثرين لأن أكثر العلماء على أنها آية في
أول كل سورة غير براءة كما في اتفاق السيوطي فيه ان الاجماع بهذا المعنى لا يقوم بحجة وأجاب الكازروني
بان المراد اجماع السلف وهو سابق على مخالفة المذكورين (أقول) فيه ان من المخالفين ابن مسعود
وهو من السلف الآن نجل مخالفة كعدم لانقرادهما من بينهم فتأمل وأعرض أيضا بان أسماء السور
وكونها مكتوبة أو مدونة أو مكتوبة على حاشية الدفتين وليس شيء منها بقرآن وأجيب عنه أن ما بين المراد ما بين
دفتي المصاحف المتقدمة المكتوبة في زمن الصحابة والتابعين وهي لم يكن فيها شيء مما ذكر بل هو أمر يحدث
في المصاحف الجديدة وثانية سلمتان المراد ما بين دفتي مصاحف زماننا لكن المراد ما بينهما مما فيه احتمال
القرآنية والامور المذكورة ليست كذلك لأنها لا تكتب بما يكتب به القرآن بل غير عنه بان تكتب بغير
مداده أو بغير قلبه قاله الشيخ زاده ولو كانت البسملة للفصل بين السور كما قيل لأثبت أول براءة ولم تثبت أول
الفاتحة وان أجيب عن عدم ثبوتها أول براءة بأن الفصل عارضه ان البسملة آية وحجة وبراهن نزلت للقهر
والسيف وما قيل من أن القرآن انما ثبت بالتوازي والتواتر فيما نحن فيه رد بان محله في المقطوع بقراءة آية
امامنا ونحوها كالذي نحن فيه ثبت بالإسناد لاسيما المحقق بالقرآن القوية كالكتب في المصحف بخطه ويعطى
حكم المقطوع بقراءة آية كقراءة على الجنب بقصد القرآن لا بقصد الله كروحة مسه عليه وعلى
الحديث اذا كتب لادراسة لا للتبرك مع أن التواتر قد ثبت عند قوم دون آخرين ولكون قرآنية طائفة لم
يكفروا فيها فلا يقال لو كانت قرآنية ناسكروا فيها واللازم باطل باجماع فكذا المزوم مع أنه معارض بالمثل وهو
أن يقال لو لم تكن قرآنية ناسكروا فيها واللازم باطل باجماع فكذا المزوم على أن في الخادمي مانعه يجوز أن
يقال انكار المتواتر انما يوجب الكفر اذا كان عاريا عن الشبهة من جميع الوجوه وخلاف مالك وموافقه
أورد شبهة مانعة من الكفر كنسكرك قرآنية المعوذتين فإنه لا يكفر على الأصح لانكار ابن مسعود كونه من القرآن
القرآن أول عدمه ما في مصنفه وان قيل ان هذا كذب على ابن مسعود اه وهو وجه وأما ما روى عن أنس
قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب
العالمين فلم يكونوا يفتحون القسراءة بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بدله فلم يكونوا الخ لا يذكرون
بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها فقد أعلمه الشافعي والدارقطني والبيهقي وغيرهم بان ما بعد
قول أنس فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين زيادة من بعض الرواة حيث ظن أن مراد أنس به
نفس البسملة فصرح بذلك مع أنه مخطئ في طئه بدليل بقية الروايات عن أنس كما بين في كتب مصطلح الحديث
قال الشافعي وموافقه انما مراد أنس أنهم كانوا يسدون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعده وهو يؤيد

بدليل لزوم الغاء في حيزها
والله لا يلزم الا في جواب
الشرط الثاني في وجه
تخصيصها بالنبوة وقد أشار
إليه بقوله (لأنهم أم حروف
العطف) وهم ككثيرا
ما تحسون الامهات بمزيد
أحكام (و) لأنها (زرد
للاستئناف) كما زرد أما
لذلك فنثبت عنها دون
غيرها لما بينهما من المناسبة
الثالث في جوازها في
الطرف وقد أشار إليه بقوله
(و) هي (ناصبة للطرف)
بناء على ما مر من أنها ناصبة
عن أما الناصبة عن فعل

(أقول) قد يقال التسمية من مصالحها لطردها التسمية عن الزوجين والمتولين بينهما ما فلا يبعد استحبابها بقصد الذكر وانظر ما حكمه في ابتداء تعاطي مطلوب فيه التسمية ومطلوب فيه تركها معاني لم أرفقه أيضا فصلا ولا يبعد أن يقال قد اجتمع فيه حيث شذمت مقتض ومانع فيغلب المانع ومن المذكرة قراءتها في أول براءة بخلافها في انشائها قد يستحب هذا ما عليه الرمي وقال ابن حجر تحريم في أوها وتكرره في أنشائها يظهر أن محل الخلاف إذا لم يعتقد القاري أنها آية منها والا كان كقرا انغافا والظاهر أنها لا تكون مباحة كما هو القاعدة فيما أصله النذب إلا في صلاة النفل على إحدى ثلاث روايات عن مالك سيأتي ذكرها وما قيل من إباحتها عند الجلوس والقيام ونحوهما كما هو قضية قولهم تحريم للمعزوم وتكرره لم يكره وتندب لذى المال لأن ما ذكر ليس محرما ولا مكروها ولا ذابا يظهر دفعه إمامان البسملة ذكره وأقل مراتب الذي ذكره عند عدم مناف للتعظيم النذب وإمامان الأولى في مثل ذلك تركها لأن النماذج عرفت في الأشياء المعبرة تعظيما لاسمها تعالى وترك الذكر في غير محله قد يستحب ولو لم يكن ثم مناف للتعظيم فقد ذكره الإمام مالك النابية في غير أيام الحج وهذا الاحتمال أولى لأن الأولى برده عليه قول مالك بإباحتها في صلاة النفل على إحدى الروايات عنه وكل ذلك ما لم يقصد قائلها إهانة والا كفر اجاعا * (فروع) * لا تحصل سنة التسمية على الكل من واحد جالس لئلا كل بل شئ آخر كالخروج من عهدة الدعاء إلى الواجبة ولا تكفي من أحد جماعة حضر كل بإمامه لبدأ كل منه وفعل بخلاف ما لو حضر والياً كما هو معاني الإشاعة ووقع أن كل منهم أكل مما يليه على سبيل الاتفاق ولو جلسوا لبدأ كل واحد منهم ثم قاموا وجلس آخرون طاب من الآخرين التسمية لا لقطع حكم الآخرين بانصرافهم ولو كانوا كل بعضهم ويقوم ويجلس مكانه آخر والمجوع لا يخلو المكان عنه طلبت من جلس لأن طابها انما يسهل بفعل البعض عن كان مع ذلك البعض من دفعه ولا يكتفي تسمية واحدة من جماعة يا كوت من ضمن على انفرادهم من آخر وهكذا بل لا بد لكل ضمن من تسمية ذكر هذه الفروع شيخنا المدايني في حواشيه على تحرر شيخ الاسلام * (المبحث الرابع) * ذهب إمامنا الشافعي وابن المبارك وقراء مكة والكوفة وفتحهاؤهما كل في البيضاوي وابن عباس وابن عمرو وسعيد بن جبير والزهرى وعطاء كل في غيره إلى أن البسملة آية من الفاتحة وكل سورة غير براءة وذهب الإمام مالك والأوزاعي وقراء المدينة والبصرة والشام وفتحهاؤهما كل في البيضاوي وابن مسعود كل في غيره إلى أنها ليست من أوائل السور من القرآن أصلاً ومما ينبغي على المذهبين بطلان الصلاة بتركها على الأولى وعدمه على الثاني ووجوب البسملة على من نذر سورة معينة أو غير معينة على الأولى وعدمه على الثاني وسقوط تسعها من الأجزاء إذا أسقطها المسأجر على قراءة سورة على الأولى وعدمه على الثاني وهذا بخلاف ما لو جعل الواقف جعلاً على قراءة سورة فأسقط القاري البسملة فإن الجعل يسقط كله قبل والفرق أن غرض الواقف محض حصول ثواب السورة فترك البسملة يفوت غرضه والاجابة قد لا تكون لمحض ذلك بل لنحو التعليم فلا يلزم من تركها فوات الغرض واعلم أن ما نقلناه عن الشافعي هو الراجح من خلاف عنه بينه الرافعي في الكبير فقال البسملة آية من الفاتحة وأما حكمه في سائر السور سوى براءة فلا يصح بنا فيه طر يقنان احدهما أن في كونها في أوائلها من القرآن قولين أحدهما أنها من القرآن والطريقة الثانية وهي الأصح القطع بانها من القرآن بخلاف وانما الخلاف في أنها آية مستقلة أو هي مع صدر السورة آية في أحد القولين أنها بعض آية من سائر السور وأصحهما أنها آية تامة كما في الفاتحة هكذا في حواشي الكازروني على البيضاوي قال البيضاوي ولم ينص فيه أبو حنيفة بشئ فظن أنها ليست من السورة عنده وسئل محمد بن الحسن عنها فقال ما بين الدفتين كلام الله اه والأصح عند الحنفية كما في البحر لابن نجيم الحنفية أنها آية مستقلة ليست جزءاً من الفاتحة أو غيرها فهي كسورة قصيرة أي أنها آية واحدة كررت في أوائل السور بمعنى أنها نزلت مرة واحدة ثم أمر أن تجعل في أول كل سورة غير براءة وأما على مذهب الإمام الشافعي فثلاثة وثلاث عشرة آية من مائة وثلاث عشرة سورة كذا في الشيخ زاده وما صححه في البحر هو مذهب متأخري الحنفية ومذهب قدمائهم أنها في أوائل السور ليست من القرآن وإن تعيبد

فتكون أما نائبة عن الفعل من حيث المعنى فقط هذا إذا كانت أما مذكورة فإن كانت محذوفة وذ كرت الواو صح أن تكون هي العاملة على ما سيأتي
* (المقصد الرابع في الواو الداخلة على الطرف وفيه أربعة مباحث) *
* الأولى في معناها وقد أشار إليه بقوله (والواو الداخلة على الطرف بعد حذف أما) (نائبة عن أما) النائبة عن مهمالها يمكن عند الجمهور فتكون نائبة النائب

الرجح بدلا باقتضائه طرح المبدل منه في النية وأجيب بأنه غير كافي وجعله عطف بيان بأن لفظ الله لا يحتاج
 الى تبين لانه أعرف المعارف وأبينها وأجيب بأن عطف البيان قد يكون مجرد المدح كاذكره الزمخشري في
 البيت الحرام من قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ومقتضى ما تقدم أن الرجح لا يصح كونه اعتنا على
 علميته وبه صرح ابن هشام قال شيخ الاسلام ولا مانع من جواز اعتبار الوصفية الأصلية والغلبة لا تمنع
 اعتبارها في الجملة اهـ ويؤيده ما مر عن الرصاع * واعلم أن مذهب الجمهور أن عامل الجرف في المضاف اليه هو
 المضاف وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوي وان عامل النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل في متبوعها
 وقيل التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب وأن عامل البدل مقدم من لفظ الاول وقيل هو
 العامل في المتبوع قيل امالة وقيل بناية عن المقدّر قال السيوطي في جمع الجوامع ولوقيل العامل في جميع
 التوابع هو المتبوع لكان له شواهد اذا تقرر هذا فعامل الجرف في لفظ اسم هو البناء باتفاق وفي عامل الجرف في
 لفظ الجلالة ثلاثة أقوال لفظ اسم على مذهب الجمهور أو الاضافة أو الحرف المنوي لكن انما يأتي الأخير ان
 اذا لم تجعل الاضافة للبيان والا كانت الاضافة لفظية صورية فلا يتأتى الثالث اذا حروف منوي فيها والا الثاني
 لان المراد عليه بالاضافة الاضافة التي على معنى الحرف لا مطلق الاضافة فان قيل بل ولا الاول أيضا لان المضاف
 لكونه اسما لا يعمل الجرا لا يثبت عنه عن الحرف ولا حرف أجيب بان هذا في المضاف الحقيقي فيجوز في اللفظ
 أن يعمل الجرا شابهة له في تجرده عن التنوين أو النون لاجل الاضافة اليه عليه الرضى وفي عامل الجرف في لفظ
 الرجح على أنه نعت أو بيان ستة أقوال المضاف على مذهب الجمهور أو الاضافة أو الحرف المنوي أو التبعية من
 حيث المعنى أو التبعية من حيث الاعراب أو المتبوع وعلى أنه بدل ستة أقوال المضاف المقدر على مذهب
 الجمهور أو المذكور امالة أو المذكور بناية أو الاضافة أو الحرف المنوي أو المتبوع وكل لفظ الرجح في هذا
 التفصيل لفظ الرحيم هذا ومن البعيد جدا قول بعضهم في الرحيم انه وصل بنية الوقف فالتقى سا كان الميم ولا م
 الجذ فكسرت الميم للخاص من التقاءهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظيره قول جماعة منهم المبردان حركة
 راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فحققوا أنه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا في هل هي حركة التخاص
 من التقاء الساكنين وانما لم يؤث بالسكسة حفظا لتفخيم اللام كافي الم الله وقيل حركة الهمزة نقات الى الراء
 وكل هذا خروج عن الظاهر من غير مقتضى أصلا والصواب ان كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة
 اعرابية وليس لهما في الوقف في الراجح * (المبحث السادس) * اختير هذان الوصفان هنا من بين
 الارصاف للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة لطفا بالعباد قال الله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء
 وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله تعالى أن يدخلنا
 ميدان رحمة في الدنيا والآخرة وانما قلنا الواضحة دفع المايه الى الاشارة لتحصيل نحو الحنان المنان لعدم
 التصرح بمادة الرحمة وانما قلنا التامة دفع المايه الى الاشارة لتحصيل باحدهما * واعلم أن الوقف على بسم تبيح
 لانه الوقف على ما لا يستقل بالافادة كالوقف على المضاف دون المضاف اليه وعلى الراجع دون مرفوعه وعلى
 الشرط دون جوابه وعلى الله والرحمن كاف لانه الوقف على ما يستقل بالافادة مع عدم استقلاله ما بعده وعلى
 الرحيم تام لانه الوقف على ما يستقل بالافادة مع استقلاله ما بعده * (قائده) * قال الشيخ أبو القباس البوفي
 الرحمن الرحيم من أذكرا المضطربين لانه يسرع اليهم تنقيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال الشيخ ابن
 عربي من داوم على ذكره لا يشقى أبدا الى آخر ما قال

* (المقصد الخامس في جملة البسملة وفيه ست مباحث) *

* (المبحث الأول) * يصح أن تكون جملتها اسمية وأن تكون فعلية كما مر ويجوز أن تكون في محل نصب
 بقول محذوف وأن تكون لا محل لها وهو المتبادر وهل هي انشاء أو اخبار لنا في ذلك تفصيل حسن حاصله ان
 البناء ان كانت للاسمعانة أو المصاحبة فالجملة المقدرة أعني أولف من لا خبر لم تدع خبر عليه وهو اليه كلام
 الذي يشق مدلوله خارجا بدون ذكره الخ في التأليف مثلا بدون ذكر أولف ومتعلقها أعني الجار والمجرور

معلقا على وجود شيء مقيد
 بكونه بعد البسملة وما معها
 ويصح أن يكون من
 متعلقات الجزاء بناء على
 أن العامل ما فيه من فعل أو
 وصف ويكون الجزاء
 حينئذ معلقا على وجود شيء
 مطلق سواء كان بعد
 البسملة أو قبلها (وتعلقه)
 من حيث العمل (بالجواب)
 بناء على ما مر (أحوط) من
 تعلقه بالشرط لان التعليق
 على المطلق أقرب لتحقيقه في
 الخارج من التعليق على
 المقيد وان كان الامر ان
 بالنظر لما في الخارج سببين
 لتحقيق ما هلق عليه فهم
 الخامس في عدم اقترانها
 بال وقد أشار اليه بقوله (ولا
 يفترن) ذلك الظرف (بال)

انشاء اصدق حد الانشاء عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاء قلت هو في معنى الكلام لانه في معنى استعين بسم الله أو صاحب اسم الله فبان ان مجموع أولف بسم الله الرحمن الرحيم على تقديرى الباء المذكور بن خبر صدر انشاء عجزا وجوز بعضهم أن يكون العجز خبرا عن استعانة أو مصاحبة حاصلة به قياسا على ما قيل في قولك أتسلكم انه يجوز أن يكون خبرا عن تسلكم حاصل به هذا القول يمكن قال ابن فارس في المعنى عاياه انه محل نظر نام فتدبر وله على وجهه ان الخبر حكاية ولا بد من تغير الحكاية والمحكي بالذات وان كانت للعهدية فان جعلت متعلقة بفضلة نحو مبتدأ ثاومستعينا ومبتدأ ثاومستعينا كالمجموع كذلك أى خبر صدر او هو أولف مثلا انشاء عجزا وهو الفضلة مع ما يتعلق به من الجار والمجرور أى لانشاء الابتداء باسم الله أى جعله بداية أو الاستعانة به أو التبرك به وان جعلت متعلقة بعمدة نحو ابتدأ وابتدأت واستعين واستعانتى وأتبرك وأتبركتى فالمجموع انشاء أى لانشاء ما ذكر ويأتى في المجموع على هذا وفي العجز على ما قبله ما جوز به بعضهم في الاول على ما فيه هذا كما اذا لم يجعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى مع اعتبار الاستعانة أو المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار فان جعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى واعتبر عليه الاستعانة أو المصاحبة بالمعنى المذكور بان جعلت الباء لاحداهما أو قدر متعلقة هان مادة احداهما كانت الاستعانة والمصاحبة بالذات العلية وكان المجموع على جعل الباء لاحداهما خبرا صدر او عجزا أو خبرا صدر انشاء عجزا لانه ان قصد بالهجز الاخبار عن وقوع استعانة أو مصاحبة بالذات خارجا كان خبرا وان قصد به انشاء احداهما كان انشاء وكذا على تقدير المتعلق من مادة احداهما فضلة نحو مستعينا ومصطحبا فان قدر من مادة احداهما عدة نحو استعين واستعانتى وأصطحب وأصطحبتى كان المجموع خبرا عن وقوع احداهما ما خارجا أو انشاء لاحداهما فاحتفظ على هذا التصحيف وبكل وجه من الوجوه السابقة يندفع الاعتراض بان قول القارئ اقرأ باسم الله يقتضى انه يذ كر اسم الله حين القراءة مع انه كثر غير الايد كره حيزه البناء الاعتراض على ان القصد من هذا القول الاخبار بذكر اسم الله حين القراءة وقد علمت ان الامر ليس كذلك بل القصد منه الانشاء للاستعانة أو المصاحبة بالاسم قبيل القراءة أو الاخبار به بوقوع الاستعانة أو المصاحبة بالذات قبلها على ما مر تفصيله فتنبيه وهل يحتاج كون الجملة انشاء الى نية الانشاء ليكون الصيغة خبرا أو لا يحتاج الى نية استعانة استعمل اللفظ فيه حتى صار كالمفعول عرفا قولان ذكرهما بعض الفضلاء قال ومثله يقال في الحمد والشكر والصلاة والسلام اه * واعلم ان اداء اصل المراد باللفظ مساو له مساواة وبتناقص عنه وافيه ايجاز ويزائد عنه لغائدا طائبا وبلا فائدة مع تعيين الزائد حشو ومع عدم تعيينه تطويل وجملة البسملة من الايجاز بقسميه ايجاز الحذف لما فيها من الحذف السابق بيانه وحذف المضاف على ما قيل الاصل بسم مسمى الله لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يخفى عدم لزومها اما على ارادة مدلول الجملة كما هو الموافق لقاعدة كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الاقرينة فظاهر وأما على ارادة اللفظ فان الاضافة حينئذ من اضافة العام الى الخاص لا من اضافة الشئ الى نفسه و ايجاز القصر وهو اضافة المعنى الكبير بلفظ يسير من غير حذف وكونها من هذا القسم من جهة الاضافة فيه المستغفرة لجميع اسمائه تعالى على بعض ما مر وجهه فادلتها للاختصاص المشتمل على النفي والاثبات على بعض ما مر وغير ذلك ومن الاطباء من جهة من زيادة الباء على ما قيل ومن جهة الختام لفظ اسم على ما قيل انه مقحما مبالغة في التعظيم والادب وابعاد التوهم القسم كما قيل بالقام في قوله تعالى سبع اسم ربك الاعلى وان كان الصحيح خلافه اذ كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه اسمائه تعالى عن الرقت وسوء الادب ومن جهة الوصف بالرحمن الرحيم ومن جهة قطع الصفتين أو احداهما على احتماله المستدعى عامل رفع أو نصب وان حصل ايجاز بحذف هذا العامل فالقطع هنا ايجاز واطناب باعتبارين * (المبحث الثاني) * على كون تلك الجملة خبرية تكون القضية شخصية ان قدر نحو ابتدأ أو أنا مبتدئ أو ابتدأتى بالاضافة العهدية وكلية ان قدر نحو يبتدئ كل مؤمن أو المؤمن مبتدئ

المعرفة فلا يقال جئت البعثة سواء كان معرفة بالاضافة أو لا لانجامع الاضافة أو نكرة كافي الجملة الرابعة لعدم السماع كافي ذو ومن ومافى الاستفهام والشرط فانها نكرات لوقوعها موقع ما يقبل ال وهو صاحب وانسان وشئ ولا تقبل ال والغارف المذكور في هذه الجملة كذلك فانه واقع موقع ما يقبل ال وهو زمن متأخر فاذا قلت صحت بعدا كان المعنى صحت زمنا متأخرا ولا يقبل ال * السادس في العامل فيها وقد أشار اليه بقوله (والعامل) فيه (أما) عند سبويه لئلا يبتاعن الفعل فتكون ثابتة منه معنى

للإحراق بدحرج ومنها جعل إذا قال حي على الصلاة حي على الفلاح قال الشاعر

الارب طيف منك بات معاني * الى أن دعا دعاي الصلاة فبعل

ومنها حسبل إذا قال حسبي الله أو حسبنا الله وحده إذا قال الحمد لله وسبحلى إذا قال سبحان الله ودمعز إذا قال
أدام الله عزك وسعمل إذا قال السلام عليكم وطابق إذا قال أطال الله بقاءك ووقع للشهاب في شطاء الغليل
كما نقل عن خطه طابق إذا قال أطال الله بقاءك اه قال بعض الأفاضل والظاهر أن تميم الباء على اللام
سبق قلم اه وهذا يشهد لا اشتراط الترتيب وعلى صحة ما وقع للشهاب لا يكون شرطاً (أقول) الظاهر أن
ضمير جماعة المذكور في السلام عليكم ليس قيداً وكذا ضمير المفرد المذكور في أدام الله عزك وأطال الله بقاءك
فقول السلام عليك بضمير المفرد المذكور مثلاً كقول السلام عليكم وقول أدام الله عزك وأطال الله بقاءك
بضمير جماعة المذكور مثلاً كقول أدام الله عزك وأطال الله بقاءك ومنها قول الخطباء وأيه بالمؤمنين أي قال
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ذكره الشنواني واستظهر بعضهم أن أيه بالمؤمنين معناه قال يا أيها
الذين آمنوا فاعلموا أن كان مراد الخطباء تلك الآية بلا شبهة لكن في نهاية ابن الأثير أن أيه متعد بنفسيه حيث
قال أيمت فلاناً ثانياً إذا دعوته وناديت به كأنك قلت يا أيها الرجل اه فهذا يعكس على تعديه بالباء في كلام
الخطباء الآن يثبت تعديه بها أيضاً ومنها جمع بالدال باللام على الصواب كافي المزهرو وغيره أي قال جعلت
فداءك ورواء الحر يرى جعلك باللام مة مة على الماء وهو أيضاً صحيح ومنها أيضاً حلق إذا قال لا حول ولا
قوة إلا بالله قال قوم كائن دحية ولا يقال حول بمعنى قال ذلك فإن الحولة مشية الشيخ الضعيف وأجاز ذلك قوم
فعلى الحولة الحاء والواو واللام حروف حول والقاف من قوة وعلى الحولة الحاء والواو من حول والقاف
من قوة واللام من اسم الجلالة ذكره الشنواني وكأنه لعدم الأخذ من الأولى لم يجعل لام حوائج من الثانية
ومنها العبدالة علم على جماعة من الصحابة علم كل واحد منهم عبد الله منحوت فيما يظهر من عباد الله لا من عبيد
الله وإن كان من جوع عبد بقرينة تقدم الألف في العبدالة وعباد الله وكان السرف في ذلك غلبة استعمال العباد
في المدح حتى قال جيع من العلماء كالنور في الأصول والضوابط أن المراد بالعبادة في قوله تعالى ولا يرضى
 لعباده الكفر المؤمنون حتى أن نجد بن زيد النخعي يرى ما قال أنه تعالى يرضى كفر الكفار إن كفر عليه الإمام
العيني ذلك الآية المذكورة فإزاء ذلك النقل فأكرم وعظمه (قيل) أن تفسير الرضا بالارادة خص وإن مع
ترك الاعتراض فلا وأما كون العبدالة جمع عبدل لأن من العرب من يقول في زيد وعبدل وعبدل فرده
بعضهم بأن اسم كل من أولئك عبد الله ومنها شق حطب ومنها قواهم في النسب إلى عبد شمس وعبد قيس وعبد المدار
وحضر موت وامرئ القيس وتيم اللات عيشي وعبيد بن وهب وعبد بن وهب وعبد بن وهب وعبد بن وهب وعبد بن وهب
الفضلية وهي أجمال عدد ففصل منحوت من قولهم فذلك كذا أي جملة ما فصل من أعداد الحساب كذا
ومنه بالمكفة التي أخذها النخعي من بلا كيف في قول أهل السنة يرى الله في الآخرة بلا كيف ومنه قول
بعضهم في النسب إلى الشافعي مع أبي حنيفة شافعي وإلى أبي حنيفة مع المعتزلة حنفتي فهذه الألفاظ الأربعة
ونحوها لم ترد عن العرب مولدة وقد استعمل كثير لا سيما الألف في الخط الآن التلغظ بالأصل

وأما خلاصة لأصلين والوار
في قوله تعالى وأما الغلام
وأما الجدار وأما السائل
الآيات من هذا القبيل هو
ظاهر لكل ماهر نبيـل ثم
قابل بالشكر نعمة الانعام
وأردفه بالصلاة والسلام
على النبي وآله الكرام
لهو زاجر ذلك في البدء
والانعام فقال (والحمد لله
على الختام) لهذا التأليف
بكسر الخاء الآخر ومنه
قوله تعالى ختامه مسك
أي آخره لأن آخر ما يجدونه
رائحة المسك (وعلى نبه)
عليه السلام (أفضل الصلاة
والسلام وعلى آله الأبرار
وأصحابه الأنبياء) وهذا
آخر ما تيسر جمعه والحمد لله
على التمام والكمال

ككتاب حنيفة مفرقة ورجه الله رح ولا نسلم لأنهم مسلم بمها ومنوع مهم وإلى

آخره نارة الخ ونارة اه وانتهى نارة اه ونارة ه وصلى الله عليه وسلم صلح

وعليه السلام هم إلى غير ذلك مما هو على غير قياس الخط وهو

اقتصار خطي الآن نحو الأخيرين مما ينبغي اجتنابه

وان أكثر منه الأعاجم والله سبحانه وتعالى

أعلم وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول داجي غفران المساوي محمد الزهري الغمراوي)

ان اول ما سطر في صفحات الاوراق جد الله الذي اودع السمكائن من الابداع ما راق وراق فمسأله أن يديم
 الصلاة والتسليم على سيدنا محمد الاثر بالبدء في كل أمر ييسم الله الرحمن الرحيم أمابعد - وقد قدم بحمد
 طبع رسالة البسملة الكبرى للامام العلامة والخبير الفهامة الشيخ الصبان رحمه الله
 واسكنه أعلى فرا ديس الجنان التي ليس لها مثيل في هذا الشأن مزينه الهوامش
 برسالة انجاز الوعد في الكلام على أمابعد وذلك بالمطبعة الميمنية
 بمصر المحروسة المحبة بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا
 من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعلو
 ربه القدير أحمد الباني الحلبي ذي العجز
 والتقصير وذلك في ربيع الثاني
 سنة ١٣٠٨ هجرية
 على صاحبها أفضل
 الصلاة وأزكى
 التحية